

Distr.: General
2 August 2013
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه
الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٤/٦٧ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعدّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن الموضوع.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090913 060913 13-37572 (A)



المحتويات

الصفحة

١٠		أولا - مقدمة
١٠		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
١٠		الجزائر
١١		أندورا
١١		أنغولا
١٢		أنتيغوا وبربودا
١٣		الأرجنتين
١٥		أرمينيا
١٥		أستراليا
١٥		أذربيجان
١٦		جزر البهاما
١٦		البحرين
١٧		بنغلاديش
١٧		بربادوس
١٧		بيلاروس
١٨		بليز
١٩		بنن
١٩		بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٢٢		بوتسوانا
٢٣		البرازيل
٢٥		بروني دار السلام

٢٥	بور كينا فاسو
٢٦	بوروندي
٢٦	كمبوديا
٢٧	الكاميرون
٢٧	الرأس الأخضر
٢٧	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٨	شيلي
٢٨	الصين
٣٠	كولومبيا
٣٠	جزر القمر
٣٠	الكونغو
٣١	كوستاريكا
٣٢	كوت ديفوار
٣٢	كرواتيا
٣٢	كوبا
٦٥	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
٦٦	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٦٦	جيبوتي
٦٧	دومينيكا
٦٧	الجمهورية الدومينيكية
٦٨	إكوادور
٦٨	مصر
٦٩	السلفادور

٧٠	 غينيا الاستوائية.
٧١	 إريتريا
٧١	 إثيوبيا.
٧١	 الاتحاد الأوروبي
٧٢	 فيجي.
٧٢	 غابون
٧٣	 غامبيا.
٧٤	 جورجيا
٧٤	 غانا.
٧٥	 غرينادا
٧٦	 غواتيمالا.
٧٦	 غينيا
٧٧	 غينيا - بيساو
٧٨	 غيانا
٧٨	 هايتي
٧٩	 الكرسي الرسولي
٧٩	 هندوراس.
٧٩	 الهند
٨٠	 إندونيسيا.
٨٠	 إيران (جمهورية - الإسلامية).
٨٢	 جامايكا
٨٣	 اليابان
٨٣	 كازاخستان

٨٤	كينيا
٨٤	كيريباس
٨٤	الكويت
٨٥	قيرغيزستان
٨٥	جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
٨٥	لبنان
٨٦	ليسوتو
٨٦	ليريا
٨٧	ليختنشتاين
٨٧	ملاوي
٨٨	ماليزيا
٨٨	ملديف
٨٩	مالي
٨٩	موريتانيا
٨٩	موريشيوس
٩٠	المكسيك
٩٢	منغوليا
٩٣	الجبيل الأسود
٩٣	المغرب
٩٣	موزامبيق
٩٣	ميانمار
٩٤	ناميبيا
٩٧	ناورو

٩٧	 نيبال
٩٧	 نيوزيلندا
٩٧	 نيكاراغوا
٩٩	 النيجر
١٠٠	 نيجيريا
١٠٠	 النرويج
١٠٠	 عمان
١٠٠	 باكستان
١٠١	 بنما
١٠٣	 بابوا غينيا الجديدة
١٠٣	 باراغواي
١٠٤	 بيرو
١٠٥	 الفلبين
١٠٧	 قطر
١٠٧	 الاتحاد الروسي
١٠٨	 رواندا
١٠٨	 سانت كيتس ونيفس
١٠٩	 سانت لوسيا
١٠٩	 سانت فنسنت وجزر غرينادين
١١٠	 ساموا
١١١	 سان مارينو
١١١	 سان تومي وبرينسيبي
١١٢	 المملكة العربية السعودية

١١٢	 السنغال
١١٣	 صربيا.
١١٣	 سيشيل
١١٤	 سيراليون
١١٤	 سنغافورة.
١١٥	 جزر سليمان
١١٥	 الصومال
١١٥	 جنوب أفريقيا
١١٦	 جنوب السودان
١١٧	 سري لانكا
١١٧	 دولة فلسطين.
١١٨	 السودان
١١٩	 سورينام
١١٩	 سوازيلند
١٢٠	 الجمهورية العربية السورية.
١٢٣	 طاجيكستان
١٢٣	 تايلند
١٢٤	 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١٢٤	 تيمور - ليشتي.
١٢٥	 توغو
١٢٥	 تونغا
١٢٦	 ترينيداد وتوباغو
١٢٦	 تونس.

١٢٧	تركيا
١٢٧	تركمانستان
١٢٧	توفالو
١٢٨	أوغندا
١٢٨	أوكرانيا
١٢٨	الإمارات العربية المتحدة
١٢٩	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٢٩	أوروغواي
١٣٠	فانواتو
١٣٠	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
١٣٤	فييت نام
١٣٥	اليمن
١٣٥	زامبيا
١٣٥	زمبابوي
١٣٦	ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها
١٣٦	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٤٠	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
١٤٧	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٤٨	منظمة الطيران المدني الدولي
١٥٠	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
١٥٠	منظمة العمل الدولية
١٥١	المنظمة البحرية الدولية
١٥٣	الاتحاد الدولي للاتصالات

١٥٣	مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا
١٥٧	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٥٧	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٥٩	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
١٦٦	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٧١	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
١٧٢	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٧٥	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
١٧٧	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٧٨	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
١٨٠	صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٨١	الاتحاد البريدي العالمي
١٨١	برنامج الأغذية العالمي
١٨٣	منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
١٨٩	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
١٩١	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
١٩٢	منظمة السياحة العالمية
١٩٣	منظمة التجارة العالمية

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٤/٦٧ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعدّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

٢ - وعملاً بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بأي معلومات قد تود المساهمة بها في إعداد تقريره. وأُرسلت مذكرة شفوية أخرى في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢.

٣ - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها التي وردت حتى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وستصدر الردود الواردة بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية/بالعربية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

أمام استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من نصف قرن، تجدد الجزائر نداءها من أجل إنهاء هذا الإجراء الأحادي الجانب، والذي تعتبره مخالفاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتعبر الجزائر عن عميق انشغالها إزاء هذا الوضع الذي أصبحت آثاره الوخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي أكثر وضوحاً، لا سيما في الظروف الحالية التي تميزها استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية.

إن المجموعة الدولية لم تتوان، من خلال القرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، في التأكيد على حق كوبا، على غرار باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في التمتع بحرية التجارة والملاحة، وكذا في تطوير مبادلاتها مع شركائها الاقتصاديين.

وفي هذا السياق أكدت حركة عدم الانحياز، خلال القمة الأخيرة المنعقدة بطهران يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، تمسكها بالسلم والتعايش في عالم يخلو من الإجراءات المتجاوزة للاختصاص الإقليمي والرامية إلى تدعيم الحصار المفروض على كوبا. كما أن قمة الجنوب المنعقدة بالدوحة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، رفضت بدورها كل أشكال الإجراءات الاقتصادية الردعية، بما في ذلك العقوبات أحادية الجانب ضد البلدان النامية.

كما تضم الجزائر التي تلتزم بمبادئ السلم والتعاون بين الشعوب، صوتها إلى نداء المجموعة الدولية الداعي إلى إنهاء هذا الحصار غير العادل والذي تجاوزه الزمن، المفروض على بلد عضو في هيئة الأمم المتحدة.

أندورا

[الأصل: بالفرنسية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١٣]

لم تسن أو تطبق أو تنفذ حكومة إمارة أندورا أي من القوانين المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

وفي هذا الصدد، دأبت حكومة أندورا على التصويت لصالح هذا القرار، وهي تؤكد من جديد تمسكها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

تعرب أنغولا عن القلق البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، الذي دخل في عامه الخمسين، وتسبب بالتالي في نشوء عقبات خطيرة تعوق تحقيق التطلعات الإنمائية المشروعة لشعبها.

وتعترف أنغولا بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد إجماع بين كافة الدول الأعضاء على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والامتثال الدقيق لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتكرر جمهورية أنغولا رفضها لأي إجراء انفرادي يفرض على دولة أخرى ذات سيادة قيودا على حريتها في ممارسة حقوقها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية

والتجارية. وتسعى أنغولا إلى تعزيز علاقات التعاون بين الدول، وتؤكد من جديد احترامها لمبدأ تساوي الدول في السيادة.

وهكذا، وبالنظر إلى الأضرار والخسائر الاجتماعية - الاقتصادية التي لحقت بتنمية المجتمع الكوبي، تحث جمهورية أنغولا المجتمع الدولي مرة أخرى على التفكير في إيجاد سبل للتشجيع على إقامة حوار بناء يتسم بالشفافية بين البلدين، ومضاعفة جهوده الرامية إلى إقامة هذا الحوار للتوصل بذلك إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتعيد جمهورية أنغولا تأكيد تأييدها غير المشروط للتوصيات الواردة في القرار ٤/٦٧ وتغتني هذه الفرصة لتشدد على تقديرها للجهود المتفانية التي بذلها الأمين العام بشأن هذه المسألة، وتشجعه على ألا يدخر وسعا إلى أن يتحقق التنفيذ الفعلي لجميع القرارات التي سبق أن اعتمدها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

ما فتئت جمهورية أنتيغوا وبربودا تلتزم التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها من استمرار إنفاذ تدابير الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧، وقراراتها السابقة المناهضة للحظر، وسائر المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملا بالفقرة ٢ من القرار ٤/٦٧، الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، وذلك عملا بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تعيد ضمن جملة أمور تأكيد حرية التجارة والملاحة.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية/بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

دأبت الأرجنتين على تأييد إلغاء التدابير الانفرادية كما هو الحال بالنسبة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وذلك التزاما منها بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي والعمل في إطار متعدد الأطراف. وقد شكل تأييدها لمطالب كوبا في هذا الصدد أحد عناصر العلاقات الثنائية الوثيقة القائمة بين البلدين.

وفي الأرجنتين، هناك قانون نافذ هو القانون ٢٤٨٧١، الصادر بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الذي أنشأ الإطار الناظم لنطاق تنفيذ قوانين أجنبية في الأراضي الوطنية. فالمادة ١ من هذا القانون تنص على أن القوانين الأجنبية التي تفرض حصارا اقتصاديا أو تقيّد الاستثمارات في بلد معين لإحداث آثار قانونية تمتد عن طريقها إلى خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرتها بهدف إحداث تغيير في نظام حكم البلد المعني أو المساس بحقه في تقرير المصير، هي قوانين غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا ينشأ عنها أي أثر قانوني. فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، تحكمه قوانين اتحادية، أهمها قانون توريتشيللي (قانون الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وقانون هيلمز بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الصادر في آذار/مارس ١٩٩٦.

وقد نفذت حكومة الأرجنتين على نحو كامل أحكام القرار ٤/٦٧، الذي اعتمد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والقرارات السابقة التي صدرت عن الجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ولم تستجد منذ ذلك الحين حالات يمكن القول بشأنها إنها لا تمثل لأحكام الصك المذكور.

ويعكف حاليا الكونغرس الأرجنتيني على النظر في مشروع إعلان يعبر بواسطته عن ارتياحه إزاء اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يشجب الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا منذ أكثر من خمسين عاما، وعن الموقف الحازم الذي اتخذته في هذا الصدد بالإجماع بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي المحافل المتعددة الأطراف كجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنتدى الحوار المشترك بينها وبين الاتحاد الأوروبي والمؤتمر الإيبيري الأمريكي، يجدر بالذكر التدابير التالية الجاري تنفيذها إعمالا لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

في مؤتمر القمة الأول لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في سانتياغو دة شيلي، في ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير، اعتمد البيان الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه للولايات المتحدة ضد كوبا.

في مؤتمر القمة الأول لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي المعقود في سانتياغو دة شيلي في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، تعرب الفقرة ٦ من إعلان سانتياغو عن تأييد الجماعة لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧ وإدانتها للحصار حيث يرد فيها ما يلي: "نحن نرفض بشدة كل التدابير القسرية الانفرادية ذات الأثر الخارج عن نطاق الولاية القضائية للدولة التي تصدرها والمنافية للقانون الدولي وقواعد التجارة الحرة المقبولة عموماً. ونؤيد الرأي القائل إن هذا النوع من الممارسة يشكل خطراً جسيماً على العمل في إطار متعدد الأطراف. وفي هذا السياق، وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤/٦٧، نعيد تأكيد مواقفنا المعروفة بشأن تطبيق أحكام قانون هيلمز بيرتون خارج الولاية القضائية للدولة".

في مؤتمر القمة الثاني والعشرين الإيبيري الأمريكي لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات المعقود في مدينة قادس (إسبانيا) يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمد البيان الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة وأمريكا، بما في ذلك إنهاء تنفيذ ما يسمى قانون هيلمز بيرتون.

كذلك، في البيان الصادر عن المؤتمر الإيبيري الأمريكي السادس عشر للوزراء المعنيين بالشباب المعقود في برازيليا (البرازيل) يومي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تحت شعار "الشباب والتنمية المستدامة والحكم العالمي"، ترد في الفقرة ٢٨ من قسم الاتفاقات إشارة تؤيد إدانة بلدان العالم للسياسة الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على جمهورية كوبا منذ أكثر من نصف قرن، باعتبار أنها سياسات تؤثر على سلامة تنفيذ السياسات الشبابية العامة الرامية إلى رفع مستوياتهم المعيشية وإتاحة مزيد من الفرص لهم، وتعوق تنفيذها.

وأخيراً، يجدر بالذكر أنه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، يعقد الاجتماع الأول لآلية الحوار السياسي والتعاون بين السوق المشتركة للجنوب وجمهورية كوبا، في برازيليا، الذي جرى خلاله تناول مسألة الحصار الأمريكي ضد هذا البلد، وأشير إلى الأضرار التي ألحقها بالسكان في كوبا.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تصدر الهيئة التشريعية الوطنية لأرمينيا ولا تطبق أي من القوانين أو المراسيم أو اللوائح المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ والتي يمكن أن تخلف أثرا مدمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا، في مناسبات عدة عن موقفها السلبي من سياسة الحصار الاقتصادية والحدود المغلقة والمناهض لهذه السياسة، حيث إنها هي بدورها مستهدفة بحصار مستمر تفرضه عليها تركيا وأذربيجان.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤكد حكومة أستراليا من جديد موقفها المؤيد للقرار ٤/٦٧ الصادر عن الجمعية العامة. وما برحت حكومة أستراليا تؤيد باستمرار، منذ عام ١٩٩٦، قرارات الجمعية العامة الداعية إلى فكّ الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولم تعتمد أستراليا أي تشريعات أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط حركة التجارة أو الاستثمار المتدفقة من كوبا أو إليها.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكا شديدا بمبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تصدر ولم تطبق أذربيجان أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وهناك الآن بين جمهورية أذربيجان ثمانية اتفاقات تعاون. وستواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع جمهورية كوبا.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

يسرّ كمنولث جزر البهاما أن يقيم علاقات دبلوماسية وتجارية عادية مع جمهورية كوبا.

فجزر البهاما لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تخطر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين جمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تذكر جزر البهاما بموقف الهيئات الإقليمية والأقليمية التي تحظى بالعضوية فيها، مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة دول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

البحرين

[الأصل: بالعربية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

إن مملكة البحرين صوتت لصالح القرار ٣/٦٧ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" وفاء لالتزاماتها تجاه ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه في التعامل بين الدول والسعي بشكل مستمر لما فيه تعزيز العلاقات الودية بينها ومراعاة التدخل في شؤونها الداخلية.

وتأسيساً على تلك الحثيات، فقد أيدت مملكة البحرين ديباجة ومنطوق القرار متقدم الذكر. وهذا الموقف المبدئي المؤيد للقرار نابع من إيمان مملكة البحرين بأن مجلس الأمن هو المحفل المناطة به مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بفرض التدابير بمقتضى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تستهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإعادةكما إلى نصابهما.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠١٣]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧. وقد أيدت بنغلاديش باستمرار القرار المذكور وصوتت لصالحه في الجمعية العامة.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

لم تصدر حكومة بربادوس أي قوانين من شأنها أن تقيّد بأي شكل من الأشكال حرية العلاقات التجارية والملاحية مع كوبا. وقد صوتت بربادوس باستمرار لصالح القرار ٤/٦٧، وذلك منذ عرض أول نسخة له على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عام ١٩٩١.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن جمهورية بيلاروس تدين بلا تردد استخدام تدابير اقتصادية انفرادية لممارسة ضغط سياسي واقتصادي على البلدان النامية، وتعتبرها تدابير تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية.

وتؤيد جمهورية بيلاروس حق جميع الدول غير القابل للتصرف في أن تحدد نماذجها الإنمائية. وأي محاولات انفرادية تقوم بها دول محددة لتغيير النظام السياسي المحلي لدول أخرى، باستخدام الضغوط العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو أي شكل آخر من الضغوط، هي محاولات غير مقبولة.

فالخطر الانفرادي المفروض على جمهورية كوبا وما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من تدابير قسرية انفرادية على بلدان أخرى، هو ليس بمثابة عائق يكبح تنمية

الاقتصاد الكوبي فحسب، وإنما هو أمر ينتهك أيضا الحقوق والمصالح القانونية للمواطنين الكوبيين ويخلق عقبة غير مقبولة تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتدعو جمهورية بيلاروس الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تنتهج تجاه جمهورية كوبا وغيرها من البلدان التي تطبق عليها تدابير قسرية، سياسة تستند إلى الاحترام غير المشروط لمبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا، ولا سيما تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حرية التجارة الدولية والملاحة الدولية.

وفي هذا الصدد، تدعو جمهورية بيلاروس إلى المسارعة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا وبلدان أخرى. فمن شأن إلغاء الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة أن يوفر ذلك أساسا لتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا وبلدان أخرى.

وتعتبر بيلاروس أنه من غير المقبول عدم صدور أي رد فعل على التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من الأمين العام للأمم المتحدة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وغيره من ممثلي الأمم المتحدة المسؤولين عن العمل الدولي من أجل دعم توطيد السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وتؤيد جمهورية بيلاروس أيضا استخدام الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للإبلاغ عن التدابير المتعلقة بحقوق الإنسان والتدابير القسرية الأخرى، وبالتالي لفت انتباه المجتمع الدولي إلى التدابير القسرية الانفرادية التي فرضت على كوبا والبلدان الأخرى في عمل يعد انتهاكا لحقوق الإنسان.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤكد بليز من جديد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تشكل أيضا المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي.

وما زالت بليز وكوبا ترتبطان بشراكة بناءً ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا معاً. وتزداد سياستنا المتبعة في التعامل مع كوبا ترسخاً من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤمن بنن إيماناً راسخاً بنجاعة الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لتسوية النزاعات واستعادة الثقة بين الدول. وهي تؤيد تماماً المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وترى أن متطلبات العصر الحديث تقتضي أن تعمل الدول سوية بروح من التضامن لكفالة رفاه الشعوب.

ولذا فإن حكومة جمهورية بنن التي لم تعتمد أبداً قوانين تقيّد من حرية التجارة مع كوبا تؤيد تأييداً تاماً القرار ٤/٦٧، وترى أن التدابير الانفرادية المفروضة على هذا البلد ينبغي أن ترفع دون شروط ليتسنى للشعب الكوبي أن يزدهر ويشارك مشاركة أفضل في تنمية بلده وفي جهود التعاون الدولي.

وتقيم بنن مع كوبا، مثل معظم البلدان المحبة للسلام والعدالة، علاقات ودية وقائمة على التعاون المثمر، وهي تسعى إلى تعزيزها.

وتدعو بنن إلى وضع نهاية سريعة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، وفقاً للطلب المتجدد من غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوضع حد لمعاناة الشعب الكوبي بسبب الحصار، وتمكين هذا البلد من المشاركة الكاملة في تنمية التجارة الدولية وبناء عالم أفضل لجميع الشعوب.

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

فيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار ٤/٦٧

ترفض حكومة بوليفيا رفضاً باتاً قيام أي دولة أو مجموعة من الدول على نحو انفرادي بتطبيق أي قوانين أو معايير أو أحكام أو تدابير انفرادية ترمي إلى فرض حصار

اقتصادي وتجاري ومالي، وكذلك استخدام أي تدابير انفرادية قسرية أو مهينة أو شن أي حملات تضليلية ضد أي دولة.

وبناء على مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المبينة في المادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وفي قرار الجمعية العامة ٤/٦٧، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تعرب وتكرر إعرابها عن أشد عبارات الإدانة لسياسات الحصار والحرب الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا الشقيقة، والتي هي أعمال نعتبر أنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي ميثاق منظمة الدول الأمريكية وتؤثر في جميع شعوب النصف الجنوبي للكرة الأرضية، وبخاصة أبناء الشعب الكوبي، والمتضامنين معهم الذين يقدمون لهم يد المساعدة بالقليل الذي يملكونه للتصدي لهذا الظلم المسلط عليهم.

وينتهك الحصار والحرب الاقتصادية اللذان تفرضهما حكومة الولايات المتحدة مبدأ سيادة الدول بصفة خاصة، لأنهما يطبقان على إقليم دولة أخرى. فنطاق تطبيق حكومة الولايات المتحدة لقوانينها خارج حدود ولايتها القضائية الإقليمية يتعارض مع جميع مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبدأي السيادة وعدم التدخل في القرارات الداخلية لدولة أجنبية. فالشعب الكوبي من حقه تماما أن يمارس سيادته وحقه في تقرير المصير وفي التنمية وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وعدة صكوك دولية أخرى الولايات المتحدة طرف فيها.

فالتأييد الدولي الكاسح الذي لا تزال تحصده كوبا منذ أكثر من عشرين عاما في أعلى هيئة سياسية في منظومة الأمم المتحدة الممثلة في جمعيتها العامة في مواجهة السياسة التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة والذي تمثل في عام ٢٠١٢ في تصويت ١٨٨ دولة عضوا من أصل ١٩٣ دولة ضد الحظر التجاري الجائر، يجيز القول إن نسبة البلدان التي صوتت ضد الحظر في الخمسة عشر عاما الماضية تزيد عن ٩٠ في المائة. وهذا دليل قاطع على رفض جل المجتمع الدولي هذه السياسة الانفرادية المنافية للقانون الدولي، وهو ما يستدعي من منظومة الأمم المتحدة ذاتها أن تبين أن هناك بلدانا استأثرت لنفسها بالمزايا التي أتاحها إنشاء الأمم المتحدة ولكنها لا تحترم الشعور المتنامي لدى جميع أعضائها تقريبا.

وبناء عليه، تعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تضامنها القوي مع كوبا وتأييدها الكامل لها في المعركة التي تخوضها على الصعيد الدولي، وتعرب من ثم عن تأييدها لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧ الذي يجسد رفض المجتمع الدولي لمثل هذه التدابير الانفرادية، وتلتزم كذلك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعمل المتعدد الأطراف. وهي تعرب

أيضا عن تمسكها بمبدأ تساوي جميع الدول في السيادة أمام القانون، وتؤكد أنه يجب تغليب مبدأ الاحترام غير المشروط فوق أي خلافات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

وقد بلغت العلاقة بين دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكوبا أوجها منذ استئنافها في عام ١٩٨٣ حيث يوجه فيها الاهتمام بوجه خاص في مجالي التعليم والصحة نحو أشد القطاعات السكانية حرمانا في البلد، وهو الاهتمام الذي بدأ يتجلى منذ عام ٢٠٠٦ في شكل زيادة ملحوظة في أنشطة لتعاون بين البلدين هي أساسا أنشطة تقنية خالية من أي تعاون مالي مباشر.

وتقيم بوليفيا وكوبا علاقات تعاون وتكامل تستند إلى مبادئ البديل البوليفاري للأمريكتين ومعاهدة التجارة بين الشعوب.

وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تقديرها للجهود التي تبذلها كوبا للتعاون مع الشعب البوليفي رغم الأضرار الفادحة التي يتكبدها اقتصادها بسبب الحصار المفروض عليها. فالتعاون يتجلى تماما في الأرقام التالية: ينتشر الفريق الطبي الكوبي في محافظات بوليفيا التسع؛ ويغطي نشاطه ٧٩ مقاطعة من أصل ١١٢، أي ما نسبته ٧٠,٥ في المائة. ويقدم الفريق خدماته لما عدده ١٥١ بلدية من أصل ٣٣٧، أي ما نسبته ٤٤,٨ في المائة. وقد بلغ عدد المرضى الذين شملتهم حتى الآن خدمات الفريق ٤٨٣ ٤٠٧ ٦ شخصا.

وحتى أيار/مايو ٢٠١٣، تم على مدى سبعة أعوام تقديم أكثر من ١٠٩ ٠٤٧ ٥٤ مليون فحص طبي مجاني؛ وإنقاذ حياة ٩٦١ ٥٦ شخصا؛ وفي إطار ”العملية المعجزة“، أجريت مجانا لفائدة ٠٩٧ ٦٣٢ شخصا عمليات على العين أعادت البصر أو حسنته لبوليفيين من أصول ومراتب اجتماعية شتى. ولم يقتصر هذا المشروع المهم لطب العيون على الشعب البوليفي، بل شمل كذلك سكان من البلدان المجاورة.

ويتواصل التعاون في مجال تدريب الموارد البشرية عن طريق برنامج المنح الدراسية الذي تم توسيعه على نحو لم يسبق له مثيل من حيث عدد المنح المقدمة للطلبة البوليفيين ذوي الموارد المحدودة ومن أبناء المناطق الريفية والمنحدرين من شريحة الفلاحين أو الشعوب الأصلية، بفضل مشاريع جديدة استُهلّت في الآونة الأخيرة، جاءت لتضاف إلى التعاون القائم من قبل، بحيث أصبح عدد المستفيدين من المنح الدراسية من البوليفيين في كوبا يبلغ حاليا ٨٣٤ ٥ طالبا من مناطق مختلفة، معظمهم يدرس الطب بينما يتابع ١٠ في المائة منهم الدراسة في مجالات أخرى. وقد عاد عدد من هؤلاء الطلبة الحائزين على المنح الدراسية إلى بوليفيا حيث هم الآن يتمون المرحلة النهائية من دراسات الطب، تمهيدا لاندماجهم في بلدهم.

وبالمثل، استفاد ٥٠٢ ١٥٠ من الأشخاص حتى آذار/مارس ٢٠١٢ من البرنامج الوطني لما بعد مرحلة محو الأمية المسمى "نعم بمقدورنا"، الذي يشمل جميع المقاطعات الـ ١١٢ في بوليفيا و ٣٣٦ بلدية.

وفي ضوء كل ما تقدم، تؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات من جديد مواصلة تأييدها لإعادة اعتماد القرار الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، حيث إنه يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز ودعم مطالبة المجتمع الدولي الولايات المتحدة بالتحرك نحو الإلغاء النهائي لهذه السياسة المجحفة وغير المشروعة التي تمارسها بحق الشعب الكوبي.

وفي هذا الصدد، تؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات بكل قوة ضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وذلك بصورة غير مشروطة وانفرادية وفورية.

فيما يتعلق بالفقرة ٣ من القرار

لم تقم حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات باعتماد أي قوانين أو تدابير تتعارض مع روح القرار ٤/٦٧، وتعرب الحكومة عن استيائها من ضلوع بعض الدول في هذه الممارسة غير القانونية والمضرة وغير الإنسانية، والمنافية للقانون الدولي.

فيما يتعلق بالفقرة ٤ من القرار

تلتزم حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل، وفقا للفقرة ٤ المشار إليها، إطلاع الدول الأعضاء ومختلف الهيئات المعنية على الأثر السلبي للسياسات والممارسات التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة في إطار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، هذا البلد ذو السيادة، والتي لا تؤثر في سيادة باقي الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل وتطعن في صميم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصده.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن سنت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧، ولا نية لديها في القيام بذلك. وكما يتجلى في تصويت بوتسوانا على القرار الوارد ذكره أعلاه، فهي تعارض مواصلة اعتماد وتطبيق

هذه التدابير التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

عملاً بالقرارات ١٩/٤٧، و ١٦/٤٨، و ٩/٤٩، و ١٠/٥٠، و ١٧/٥١، و ١٠/٥٢، و ٤/٥٣، و ٢١/٥٤، و ٢٠/٥٥، و ٩/٥٦، و ١١/٥٧، و ٧/٥٨، و ١١/٥٩، و ١٢/٦٠، و ١١/٦١، و ٧/٦٣، و ٦/٦٤، و ٦/٦٥، و ٦/٦٦، و ٤/٦٧، لم تصدر البرازيل ولم تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية بما من شأنه المس بسيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة. ولا يعترف النظام القانوني في البرازيل بصحة تطبيق تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات التي لا تمثل للقرار ٤/٦٧ أن تعجل باتخاذ المزيد من الخطوات لإلغاء الممارسات التجارية التمييزية وإنهاء أشكال الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن عنها بصفة انفرادية.

والحكومة البرازيلية ملتزمة بالدبلوماسية، وبتسوية المنازعات بالطرق السلمية، بالتعاون الاقتصادي والتجاري، وبسيادة المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك باحترام القانون الدولي.

ولا تعارض الحكومة البرازيلية الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فحسب، بل تقيم أيضا علاقة اقتصادية مطردة مع هذا البلد. ومرد ذلك إلى إيمانها بأن الطريقة الملائمة لدعم كوبا تكمن في إدماجها في مجرى التدفقات الاقتصادية الدولية. وقد ذكرت فخامة رئيسة البرازيل ديلما روسيف في الكلمة التي ألقته في افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ما يلي: "لقد أحرزت كوبا تقدما في تحديث نموذجها الاقتصادي. ولكي تواصل مسيرتها على هذا الدرب فهي تحتاج إلى دعم الشركاء القريبين والبعيد على حد سواء. ولكن التعاون من أجل تقدم كوبا يعرقله الحصار الاقتصادي الذي يعاني منه سكانها منذ عقود. وقد كان علينا منذ وقت طويل أن نضع حدا لهذه المفارقة التاريخية التي نددت بها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة".

وترفض البرازيل وسائر الحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاعتراف بالحصار المفروض على كوبا، الذي يضر كثيرا بالشعب الكوبي. وقد أعيد تأكيد هذا الموقف في بيان خاص صدر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واعتمد في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعقود في سنتياغو، شيلي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وعملاً بالقرار ٤/٦٧، تعتبر البرازيل أن هناك ضرورة ملحة لإنهاء اعتماد وتنفيذ التدابير الانفرادية. وبالإضافة إلى الآثار الضارة التي تلحق بسكان البلد الواقع تحت طائلة الجزاءات، فإن تجاوز التدابير للحدود الإقليمية يتعارض بشكل واضح مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والتعايش بين الشعوب في وئام، الذي يقتضي احترام السيادة وحرية التجارة والملاحة.

وقد قامت المصارف في أوروبا وأمريكا اللاتينية، خوفاً من تعرضها للعقوبات من جانب "مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الممتلكات الأجنبية" التابع لوزارة الخارجية، بتعليق الحسابات والمعاملات التي تحتوي على أي إشارة إلى كوبا، حتى في الحالات التي لا يكون النظام المالي للولايات المتحدة طرفاً فيها. ونتيجة لذلك، تقلص عدد مقدمي الخدمات الدوليين الذين لديهم الاستعداد للمخاطرة بالقيام بعمليات مع جهات فاعلة من الأفراد والشركات في كوبا، الأمر الذي يزيد من تفاقم شحّة المنتجات والخدمات في البلد. وقد اعتمدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بياناً خاصاً رفض على الفور إدراج كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب التي تصدرها وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار ذلك يسهم في توسيع نطاق هذه المشكلة.

وتضرر الجزاءات وأشكال الحظر بسكان البلدان المعنية، ولا سيما بأشد الناس فقراً. ولم يكن لتلك التدابير سوى القليل من الأثر من حيث تحقيق نتائج قد تسوّغ اتخاذها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك تعليق السلطات الأمريكية في عام ٢٠١٢ مساهمة برازيلية بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار قُدمت إلى الضحايا الكوبيين الذين تضرروا من العاصفة ساندي. ولا يزال التحويل المصرفي من مصرف البرازيل (Banco do Brasil)، وكالة ميامي إلى وكالة يو بي إس (UBS Agency) في جنيف، ينتظر إقرار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وهناك في الأمم المتحدة تأييد مطرد لرفع الحظر، ولا سيما بالنظر إلى التشكيك في صحته من وجهة نظر مبادئ القانون الدولي وقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتكثيف العلاقات الاقتصادية مع كوبا دون أي شروط هو النهج الصحيح الذي ينبغي أن تتبعه جميع البلدان المهتمة بدعم التنمية في هذه الجزيرة.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تحدد بروني دار السلام تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحظر التجاري المفروض على كوبا. وتعارض بروني دار السلام بوجه عام على استخدام الجزاءات بشكل انفرادي ضد الدول الأعضاء، لكونها تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول. وتعتبر بروني دار السلام أن هذه الجزاءات تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

بور كينا فاسو بلد محب للسلام والعدالة يؤمن إيماناً قوياً بمبدأ تساوي الدول في السيادة، على نحو ما يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة.

وحيث إن بور كينا فاسو تؤمن دائماً بفضيلة الحوار التي ما فتئت تدافع عنه كحل للمنازعات بين الدول، فهي تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المبادلات بين الدول، الاقتصادية منها والتجارية والثقافية على حد سواء، من شأنها أن تعزز رفاه كل شعب من شعوبها وأن تذلل أوجه الخلاف فيما بينها.

وبالتالي، فإن بور كينا فاسو لا تزال مقتنعة بأنه في ظل الاتجاه المتنامي نحو العولمة الذي يشهده العالم وفي ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية يؤدي تعريض دولة للعزل الاقتصادي والتجاري والمالي حتماً إلى الاختناق، ومن ثم، فإن هذا ليس بالحل الأفضل لتسوية المنازعات.

ولذا، تعرب بور كينا فاسو عن قلقها إزاء مواصلة فرض هذا الحصار الذي يتناقض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ العلاقات السلمية بين الدول.

ثم إن هذه التدابير الانفرادية التي تنتهك مبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، تتعارض هي أيضاً مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية.

لذا، تجدد بوركينا فاسو دعوتها إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوتابا، وهو ما ينتهك ميثاق الأمم المتحدة وأبسط قواعد القانون الدولي العام. وبوركينا فاسو تحت الطرفين على ترجيح الحوار سبيلاً لتسوية النزاع القائم بينهما بالطرق السلمية، وفقاً للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإن بوركينا فاسو إذ تمثل للالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والتي هي التزامات تكرر، على وجه الخصوص، حرية التجارة والملاحة، فإنها لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٤/٦٧.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

لقد كان موقف حكومة بوروندي دائماً ضد الحصار.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤكد حكومة كمبوديا الملكية مجدداً تأييدها الكامل للموقف الداعي إلى أن يرفع دون شروط العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ظلماً على جمهورية كوتابا.

فاستمرار هذا الحصار غير القانوني أكثر من أربعة عقود من الزمن، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وحقوق الإنسان، قد تسبب في معاناة هائلة وخسائر اقتصادية فادحة لشعب كوتابا البريء. لذا، تطالب حكومة كمبوديا الملكية، مرة أخرى، بالإلغاء الفوري لهذا الحظر الذي لا مبرر له.

وتود حكومة كمبوديا الملكية دعوة الجميع إلى الامتنال التام والتنفيذ الفعلي للقرار ٤/٦٧.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وعملًا بمقتضيات القرار ٤/٦٧، وكذلك القرارات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وتمشيا مع المبادئ المشار إليها أعلاه، فإن الكاميرون لم تعتمد قط أي تدابير تشريعية أو غيرها بغية تشديد الحصار المفروض على كوبا أو توسيع نطاقه.

وحيث إن الكاميرون تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا، فقد صوتت في جميع الحالات لصالح رفع هذا الحظر.

الرأس الأخضر

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تصدر جمهورية الرأس الأخضر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٦.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

ترى جمهورية أفريقيا الوسطى، وفاء منها بالتزاماتها واحتراما للقانون الدولي وعملا بدستورها الذي ينص على أنها تحرص على إقامة علاقات حسن الجوار مع باقي الدول، أن التعايش السلمي يظل أساس العلاقات الدولية الذي يرفد سائر أشكال التبادل.

ومن هذا المنطلق، فهي ترى أن الحظر المفروض على كوبا منذ ما يزيد على ٥٠ عاما مخالف لقواعد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يرفع للسماح بحرية حركة الأشخاص والبضائع في المنطقة دون الإقليمية.

وستواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تأييد نضال الشعب الكوبي الشقيق إلى حين رفع جميع أشكال الحظر هذه.

شيلي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

بدأ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في عام ١٩٥٩، ويستمر حتى يومنا هذا. ويتنافى هذا الحصار مع القانون الدولي والمبادئ الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة. ولهذا السبب أيدت شيلي القرار ٤/٦٧، والقرارات السابقة بشأن هذه المسألة.

ونلاحظ أن الحصار قد تحول إلى نظام صارم من التدابير الانفرادية التي استمرت مع مرور الوقت. وهو في حد ذاته، وبوصفه تدبيرا انفراديا، يتناقض مع تعددية الأطراف والانفتاح وأسلوب الحوار الذي تشجعه الأمم المتحدة.

والتدابير الانفرادية المطبقة في إطار الحصار المفروض على كوبا تمس العديد من الشركات التي تدخل في أعمال تجارية مع كوبا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك المعايير المستندة إلى القواعد القائمة في إطار منظمة التجارة العالمية.

ونشير إلى أنه في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في سانتياغو، شيلي، في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصدرت الدول الأعضاء بيانا خاصا بعنوان ”البيان الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“، أكدوا فيه رفضهم بأقوى العبارات تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي بما في ذلك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

الصين

[الأصل: بالصينية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة على مدى ٢١ سنة متواصلة قرارا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويحث كافة البلدان على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وإلغاء أو إبطال أي قوانين وتدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية بما من

شأنه التأثير في سيادة الدول الأخرى والحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وفي حرية التجارة والملاحة.

ولكن للأسف، لم تنفذ هذه القرارات تنفيذا فعالا على مر السنين، ولم يرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا يمثل هذا الحصار انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فحسب، ولكنه هو أيضا مصدر لخسائر اقتصادية ومالية هائلة بالنسبة لكوبا. وهو يعيق أيضا الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وينال من حق الشعب الكوبي في البقاء والنماء، ويؤثر سلبا في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى. ففي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات خطيرة تتمثل في مجموعة من الأزمات التي ضربت القطاع المالي ومجالي الغذاء والطاقة، إلى جانب مشاكل تغير المناخ، أصبح الحظر والجزاءات المفروضة على كوبا ضربا من العبث أكثر من أي وقت مضى.

وقد دأبت الحكومة الصينية على التأكيد بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستند في تطوير العلاقات المشتركة إلى المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأن يحترم حق جميع البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وأن يتصدى لفرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية على البلدان. أما الصين، فما برحت تلتزم وتنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على نحو صارم. وتقيم الصين وكوبا حاليا علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية وتضطلعان بعمليات تبادل الكوادر البشرية، كما أن التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والودية في مختلف المجالات ما زال ينمو. ويتمشى هذا النهج مع تطلعات شعبي الصين وكوبا، كما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي عالم اليوم، أصبح الحوار والتواصل والتعايش في انسجام عناصر أساسية في العلاقات الدولية، وثمة توجه لا رجعة فيه نحو التواصل والتعاون القائم على المساواة بين جميع البلدان. وعندما تنشأ الخلافات بين البلدان، يوفر الحوار المتكافئ والمشاورات الودية أفضل السبل للوصول إلى تسوية. وتأمل الصين أن تنهي الولايات المتحدة، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في أقرب وقت ممكن حصارها المفروض على كوبا، وتأمل أيضا أن تستمر العلاقات بين البلدين في التحسن، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأسرها.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ أيار/مايو ٢٠١٣]

عملاً بالقرار المذكور والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لم يسن بلدنا ولم ينفذ أي قوانين أو تدابير انفرادية، لا ضد كوبا ولا ضد غيرها من الدول الأعضاء، وذلك، اتساقاً مع سياسته القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم التعرض لها.

وتبعاً لذلك، تشجع كولومبيا على ممارسة كل دولة حقها في انتهاج السياسات الداخلية التي تريدها لنفسها، وترى أنه ينبغي وقف جميع أشكال التدابير التي تنال من التنمية الاقتصادية والتجارية، ومن رفاه السكان.

وترى كولومبيا أن لا بد للدول الأعضاء من المضي قدماً نحو بناء علاقات صداقة وتعاون تقوم على العمل في إطار متعدد الأطراف، وعلى احترام مبدأ المساواة في السيادة والأحكام الأخرى المكرسة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

جزر القمر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تعيد حكومة اتحاد جزر القمر تأكيد الالتزام المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي من ثم، لم تسن ولم تطبق أي قوانين أو أنظمة تتجاوز آثارها حدود ولايتها الوطنية وتمس سيادة دول أخرى.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

يظل موقف جمهورية الكونغو هو الموقف الذي عبّرت عنه دائماً. وفي الواقع؛ فهي تعتبر أن هذا الحصار غير المقبول والأحادي الجانب مخالف لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعاون الدولي.

ولهذا السبب، ترى جمهورية الكونغو أن من الواجب رفع هذا الحصار.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

إن كوستاريكا، إذ تتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد أيدت في الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٤/٦٧ وصيغته السابقة التي اعتمدت بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرض على كوبا بوسائل منها على وجه الخصوص قانون هيلمز بيرتون؛ وهي ترى أنه يشكل أيضا عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية.

وقد ظل هذا الموقف ثابتا في السياسة الخارجية لكوستاريكا المنادية بضرورة إلغاء أي تدابير انفرادية وطنية خارج إقليم الولاية القضائية لدولة تفرض قوانينها وأنظمتها على بلدان ثالثة.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعا شديدا بأن الخلافات بين البلدان لا تحل إلا بالحوار وعبر الآليات المتعددة الأطراف، وهي تعرب عن رفضها التام لأي تدابير انفرادية تطبقها أي دولة من دول المنظومة ضد دولة أخرى. وقد كرر بلدنا التأكيد في عدة مناسبات على ضرورة ألا تفرض على الدول أي جزاءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية إلا بناء على قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وعلى الصعيد الوطني، لم تقم كوستاريكا بأي عمل لتنفيذ القرار ٤/٦٧ حيث لا وجود لإجراءات أصلا، غير أنها دأبت في المتدييات الدولية على الدعوة إلى ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لأنها ترى أن شعبها هو المتضرر الأكبر من هذا الحصار المتواصل منذ عقود عديدة.

وقد دافعت كوستاريكا عن حق الشعوب في تقرير المصير، وهي تعرب عن استيائها من أي عمل يؤثر سلبا في السكان المدنيين. غير أنها تسلم بأن ثمة حاجة ملحة إلى أن تبدي السلطات الكوبية تقبلا للحوار الداخلي، وأن تشجع الانتقال إلى نظام ديمقراطي كامل وتعددي يحترم على نحو تام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقد عقد وزراء خارجية كوستاريكا وكوبا اجتماعا ثنائيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ قصد تعزيز العلاقات بين كلا البلدين، وبخاصة في المجالات التي أقيمت فيها أواصر التعاون كالتدريب المهني، والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة، والسياحة الإيكولوجية، والتعليم، والبيئة، والممارسات الفضلى والصحة. والمثل، هناك اتصالات منتظمة قائمة على المستوى الإقليمي بين البلدين في إطار العمل الذي تقوم به كوستاريكا في أوساط اللجنة الثلاثية

المنبثقة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي الآلية التي ترأسها كوبا منذ عام ٢٠١٣.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

لم يسبق قط أن اعتمدت حكومة جمهورية كوت ديفوار أي تدابير اقتصادية أو تجارية تؤثر في حرية التجارة الدولية. ومن منطلق وفاء حكومة كوت ديفوار بسياسة الانفتاح على العالم والحوار التي تنتهجها من أجل تسوية المنازعات بين الأفراد والدول، فقد صوتت لصالح كافة القرارات ذات الصلة بالموضوع. وستواصل كوت ديفوار العمل، في هذا الإطار، إلى أن تنفذ تنفيذا كاملا هذه القرارات المتعلقة بالحصار الذي ما زال جاثما على كوبا وشعبها.

كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن جمهورية كرواتيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ أحكام القرار ٦٧/٤ تنفيذا تاما ولم تسنّ أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ تموز/يوليه ٢٠١٣]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الحكومة الأمريكية على كوبا منذ بدء ثورتها، يمثل، بعد مرور أكثر من خمسين عاما، ورغم مطالبات المجتمع الدولي بإلغائه، المرجع الأساسي لسياسة الولايات المتحدة المعادية لكوبا، الجزيرة الصغيرة الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، وهي السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة في اندفاعها لتدمير الثورة الكوبية وإعادة بسط هيمنتها على بلدنا.

ويتبين هذا الأمر بوضوح من التصعيد المنظم لسياسة الخنق الاقتصادي، ومن تشديد وتوحيد التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه السياسة.

فالحصار هو بحكم هدفه المعلن، وإطاره السياسي والقانوني والإداري الذي يستند إليه هو عمل من أعمال الإبادة الجماعية وفقا لتعريفها الوارد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، وعمل من أعمال الحرب الاقتصادية وفقا لتعريفها الوارد في الإعلان المتعلق بقانون الحرب البحرية الذي اعتمدته المؤتمر البحري المعقود بلندن في عام ١٩٠٩. والحصار المفروض على كوبا هو أقسى وأطول نظام جزاءات انفرادية في العالم يطبق ضد بلد وأكثرها جورا.

ونتيجة لصرامة القوانين والقواعد التي تحكم الحصار وتنفيذه الدقيق، فإنه ما زال يتعذر على كوبا استيراد وتصدير ما تريد استيراده وتصديره من منتجات وخدمات من الولايات المتحدة وإليها، وما زال يتعذر عليها استخدام دولار الولايات المتحدة في معاملاتها المالية الدولية، أو فتح حسابات بهذه العملة في مصارف بلدان ثالثة. ثم إن كوبا لا يسمح لها كذلك بالحصول على قروض من المصارف في الولايات المتحدة وفروع تلك المصارف في بلدان ثالثة، أو من مؤسسات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان تعقب ملاحقات المعاملات المالية الدولية لكوبا المملح الرئيسي للأعمال التي صدرت في إطار تنفيذ الحصار. فالحصار، إضافة إلى كونه عقبة رئيسية تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، إنما هو أكبر عقبة تحول دون زيادة توسيع العلاقات التجارية لكوبا مع العالم، وهو ما يقلص كثيرا من مساهمة كوبا في التعاون الدولي ومن استفادتها منه.

فقد وصلت حتى نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى ١ ١٥٧ ٣٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، من ناحية وباعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية، من ناحية أخرى.

فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا عمل غير قانوني وغير أخلاقي، ويجب إنشاؤه.

الفصل ١

التمادي في سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا

لا تزال حكومة الولايات المتحدة تتجاهل المطالبات المنادية بانتظام بأن يرفع نهائياً عن كوبا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها، وهي المطالبات الصادرة عن المجتمع الدولي، وبخاصة منها تلك المطالبات الصادرة في إطار المعارضة المتزايدة لهذه السياسة داخل الولايات المتحدة، حيث إن حكومة الولايات المتحدة قررت تكثيف أعمال الخنق الاقتصادي التي تقوم بها ضد كوبا، ولا سيما ما يشمل المجال المالي والنقدي من أعمال يتجاوز أثرها حدود الولاية الإقليمية للدولة.

وقد جاء قرار الرئيس باراك أوباما في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بتمديد العمل بقانون التجارة مع العدو، ليثبت إصرار حكومة الولايات المتحدة على عدم المساس بأحد الأعمدة الفكرية لهيكل القوانين التي بنت عليها سياسة حصارها التي تنتهجها ضد كوبا.

ويضاف إلى ذلك أن إدراج كوبا من جديد في القائمة الزائفة للبلدان الراحية للإرهاب، ليس له من غاية سوى تبرير التعقب الشرس لمعاملاتها المالية وتشديد الحصار عليها. ويراد بهذا العمل أيضاً، خدمة مصالح عدد لا ينفك يتضاءل من الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة من المناهضين لبلدهم، كوبا، الذين يريدون تدعيم سياسة ليس لها من سند أخلاقي أو قانوني، ترفضها الأغلبية الساحقة من سكان الولايات المتحدة ومن المهاجرين الكوبيين المقيمين في ذلك البلد.

فالأراضي الكوبية لم تستخدم قط ولا تستخدم لإيواء إرهابيين أو تنظيم وتمويل وارتكاب أعمال إرهابية ضد أي بلد في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. بل، وعلى النقيض من ذلك، فقد عانت كوبا على مدى عقود من آثار أعمال إرهابية دبرت ومولت ونفذت ضدها انطلاقاً من أراضي الولايات المتحدة خلفت ٤٧٨ ٣ قتيلاً و ٢٠٩٩ ٢ معاقاً. وتعيد الحكومة الكوبية تأكيد رأيها بأن حكومة الولايات المتحدة هي آخر من يمتلك أي أدنى سلطة أخلاقية للحكم على كوبا.

١-١ التدابير الرئيسية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة وما قدمته هذه الحكومة من مقترحات تثبت تماديها في فرض الحصار والمحاولات التي تقوم بها لتشيديده

تتعدد وتباين الأمثلة التي تؤكد استمرار الحصار. فقد جاء في مقال افتتاحي نشرته بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٣ وكالة بلومبرغ للأعمال والشؤون المالية، أن حكومة الولايات المتحدة فتحت في الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، ما مجموعه ١١ تحقيق

في انتهاكات مزعومة لنظام الجزاءات ضد كوبا. ويورد المصدر نفسه أن بقية البلدان فتحت ٧٠٠٠ تحقيق. وفي جميع هذه التحقيقات، لم تكن كوبا تشكل، حسب اعتراف سلطات الولايات المتحدة نفسها، أي تهديد على الأمن القومي للولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضح هذا التصرف المنافي للمنطق من الأمثلة التالية:

في ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على الشركة الأمريكية "ذي أمريكان ستيمشيب" غرامة قدرها ٣٤٨ ٠٠٠ دولار لانتهاكها الحظر المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية لمراقبة الأصول الكوبية وفي أنظمة جزاءات مفروضة على دول أخرى. ويقول مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إن الشركة جهزت ثلاثة طلبات لفائدة كوبا بقيمة ٤٠ ٥٨٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣، قررت المنظمة غير الحكومية البريطانية "حملة تضامن مع كوبا" شراء ١٠٠ نسخة من الكتاب المعنون "الحرب الاقتصادية على كوبا" لمؤلفه سليم العمراني الذي يتناول الحصار من منظور تاريخي وقانوني، وهو كتاب أصدرته في آذار/مارس ٢٠١٣ دار مونثلي ريفيو للنشر التي يوجد مقرها في نيويورك. غير أنه تعذر إبرام الصفقة بين البنك الممثل للمنظمة غير الحكومية، والتعاونية، وحساب دار مونثلي ريفيو في بنك تشيس لأن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية منع صرف الأموال اللازمة وطالب المنظمة غير الحكومية بتفسيرات بشأن علاقاتها مع كوبا. وقد أعرب روب ميلر، مدير ديوان الخدمة المدنية عن ذهوله بقوله: "يستخدم قانون خارج نطاق الولاية الإقليمية للدولة التي أصدرته لفرض عقوبات اقتصادية ضد كوبا، فيمنع به أن يباع في المملكة المتحدة كتاب يفضح بالتحديد حجم هذا الحصار [...]". هو ذا الطابع السخيف للحصار يطل علينا مرة أخرى ليمنع القراء البريطانيين من قراءة كتاب أصدرته دار نشر أمريكية".

في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، رفض مكتب التسميات والعلامات والبراءات، طلب الشركة الكوبية كوبو تابكو تأجيل إلغاء تسجيل العلامة التجارية كوهيبا باسم شركة سيغار العامة. واستند القرار كلياً على حجج محاكم الولايات المتحدة التي أيدت الدفع بأن لوائح مراقبة الأصول الكوبية تحظر الاعتراف بهذه العلامة الكوبية المرموقة.

في ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ١٣٩ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الشركة الأمريكية إيغل غلوبل لجستيك التي يوجد مقرها في هيوستن، تكساس، المنتسبة للشركة البريطانية عبر الوطنية Logistics CEVA لسماحتها لشركائها الفرعية في بلدان ثالثة بتقديم خدمات شحن من كوبا وإليها.

في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٤٣ ٨٧٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة على شركة تشاي تاي تونغ غروب الصينية التي يوجد مقرها في سان خوسيه، كاليفورنيا لإبرامها عقود تخول لها شراء الخردة الكوبية وبيعها.

في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٦ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة على المواطن الأمريكي زكرياء ساندروز، لسفره إلى كوبا في عام ١٩٩٨ دون الحصول على ترخيص من وزارة الخزانة.

في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فرض غرامة قدرها ١ ٣٤٧ ٧٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة على الشركة غرايت وسترن مالتن لأنها سهلت لشركة أجنبية تابعة لها أن تباع كوبا عصارة شعير في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠٠٩، علماً وأن بلد منشأ تلك الشعيرة ليس الولايات المتحدة.

في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قدمت عضوة مجلس النواب ايلينا روس ليتين مشروع القانون HR6067 المعنون "قانون التعاون الأمني في النصف الغربي من الكرة الأرضية" الذي عدل ضمن جملة أمور قانون هيلمز - بيرتون لمنع الاستثمار الأجنبي في صناعة النفط الكوبية. ويجيز هذا القانون في الوقت ذاته لرئيس الولايات المتحدة فرض عقوبات على أي بلد في النصف الغربي من الكرة الأرضية يقيم تعاوناً عسكرياً مع دول راعية للإرهاب.

في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قدمت نفس العضوة مشروع القانون HR6018 المعنون "قانون الإذن بالإنفاق لأغراض الشؤون الخارجية" الذي يرمي إلى حظر منح تراخيص تصدير إلى كوبا ودول أخرى لنقل أعمار صناعية تجارية إليها أو مكوناتها أو التكنولوجيات الأخرى المدرجة في قائمة المواد الخاضعة لرقابة وزارة التجارة.

٢-١ تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة

مما لا شك فيه أن عهد إدارة أوباما قد تميز بتعزيز طابع تنفيذ قوانين الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة حيث إن إدارته مددت طائلة قانوني توريتشيللي وهيلمز - بيرتون اللذين ينتهكان قواعد القانون الدولي العام والخاص، إذ ينسفان سيادة بلدان ثالثة وحقوق أشخاص طبيعيين وآخرين اعتباريين ليسوا من رعايا الولايات المتحدة.

فتنفيذ الحصار خارج حدود الولاية القضائية للدولة لا يعترف بوجود هذه الحدود. ثم إن الآليات القائمة لتنفيذ هذه السياسة تنتهك هي أيضاً المبادئ التي تحكم العلاقات

الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية، إضافة إلى القرارات العديدة الصادرة في هذا الشأن عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وتنتهك هذه السياسة أيضا الترتيبات التي تضعها الكيانات المعنية بتحقيق التكامل الإقليمي وقوانين بلدان ثالثة، بما في ذلك أي قوانين اتخذتها الكيانات المذكورة في تاريخ لاحق لتاريخ اعتماد قانون هيلمز - بيرتون في عام ١٩٩٦.

ويتواصل، جراء تنفيذ قوانين، الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة، تضرر أي سفن تجارية من بلدان ثالثة ترسي في موانئ كويبة. وبالمثل، تضرر مصالح أي شركة من بلد ثالث يربطها انتساب بشكل أو بآخر لشركة من الولايات المتحدة، وكذلك الحال بالنسبة لأي كيانات مصرفية تجري معاملات مالية مع كوبا، مهما كانت العملة المستخدمة.

وفيما يلي الجهات التي ما زال نشاطها مرهونا بهذا الحصار الذي يتجاوز نطاق تنفيذه حدود الولاية الإقليمية للدولة التي تفرضه:

- الشركات التي تباع منتجات منشؤها كوبا أو منتجات استخدمت في تصنيعها بعض مكونات منشؤها كوبا؛
- الشركات التي تريد بيع كوبا سلعا أو خدمات تزيد فيها نسبة المكونات التكنولوجية التي منشؤها الولايات المتحدة على ١٠ في المائة حتى وإن كان أصحاب هذه الشركات من رعايا البلدان المصدرة لتلك السلع والخدمات؛
- المصارف التي تريد في سياق ممارسة حقوقها فتح حسابات لها بدولار الولايات المتحدة الأمريكية لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوبيين، أو المصارف التي تريد إجراء معاملات مالية بهذه العملة مع هيئات أو أشخاص كوبيين؛
- أرباب العمل الذين يريدون ضخ استثمارات أو مباشرة أعمال تجارية بالاشتراك مع كوبا.

وفيما يلي عينة من عدد لا يحصى من الحالات الحديثة العهد لمعاملات تجارية كويبة مع شركات من بلدان ثالثة لا تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة، أعاق أو منع تنفيذها وجود إجراءات حظر اتخذتها واشنطن أو تهديدات أو أعمال ابتزاز صدرت عنها:

في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣، انعقدت في هافانا، كوبا، الجمعية العامة السادسة لمجلس كنائس أمريكا اللاتينية، بعد ثلاثة أشهر من التأجيل، لأن الأموال اللازمة لتغطية الحدث (١٠١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) احتجزتها وزارة الخزانة، بموجب قوانين الحظر. وقد قدمت الكنائس المتضامنة الأوروبية الموارد اللازمة لعقدتها ريثما يفصل في أمر موارد المجلس.

في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلن بنك كانتون زيوريخ السويسري لوكالة فرانس برس على لسان المتحدث باسمه، إيفلين برونيمان أنه يعلق ابتداء من ١ أيار/مايو جميع التحويلات إلى كوبا حيث يتعين على المؤسسة أن تثبت لشركائها من البنوك في الولايات المتحدة أن أنشطتها تتماشى مع المعايير التي وضعها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الذي بإمكانه أن يتخذ ضد المصارف عدة إجراءات تصل إلى حد تجميد أموالها.

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية فرض غرامة قدرها ٦٣٤ ٥٧١ ٨ دولاراً على بنك طوكيو ميتسوبيشي يو اف جى الياباني، لإجرائه معاملات مالية لمجموعة بلدان من بينها كوبا، بحجة أن ذلك ينتهك العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة.

في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تلقت سفارة كوبا في ناميبيا رسالة من الشركة الناميبية Glenrand MIB، سابقاً تبلغها فيها بإلغاء عقد التأمين على سيارات المقر الدبلوماسي واحتفاظها بقسط التأمين السنوي الذي سدد إليها، وذلك امتثالاً منها لقوانين الحصار التي أصبحت تسري عليها بعد أن اشترتها الشركة الأمريكية Namibia AON.

في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أبلغ فرع شركة التأمين AON المتعددة الجنسيات في بوتسوانا القنصلية الكويتية هناك أنه لا يمكنه مواصلة تقديم خدماته إليها لأسباب تملّحها "اعتبارات داخلية" قال بشأنها الرئيس التنفيذي للحسابات الشخصية إنها تعزى إلى امتثال الشركة الأم لقوانين الحصار المفروض على كوبا.

تعذر على معهد طب القلب وجراحة الأوعية الدموية توصيل معدات لخدمات إعادة الإنعاش من إنتاج شركة شيلر، وذلك لخوف بنك سويسري من التعرض لردود انتقامية، إن هو قبل تحويل أموال من كوبا.

لأسباب مماثلة، تعذر على الجمعية الكويتية لطب القلب تسديد اشتراكها السنوي إلى الاتحاد العالمي للقلب.

تعذر على المعهد الكويتي للكتاب للعام الثاني على التوالي تسديد اشتراكه في المركز الإقليمي لتشجيع الكتاب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي ترعاه اليونيسكو، لأن البنوك ترفض إجراء تحويلات من كوبا. وتقول البنوك إن السبب يعزى أساساً إلى نظام العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا.

تعذر كذلك على هذا المعهد تسديد اشتراكاته إلى الوكالة الدولية للنظام الدولي الموحد لتصنيف الكتب.

لم يستطع معهد المعلومات العلمية والتكنولوجية الوصول إلى مبيعات شركة Swets للمنشورات العلمية، لأن الشركة خشيت التعرض لعقوبات اقتصادية أمريكية إن هي أقامت علاقات عمل طبيعية مع هذا الكيان الكوبي.

٣-١ الآثار الناشئة عن الحصار في التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون مع الوكالات المتعددة الأطراف

لم تسلم من سياسة الحصار المفروض على كوبا لا الأنشطة التي يتيحها الشعب الكوبي في مجال التعاون الدولي ولا الأنشطة التي يستفيد فيها من هذا التعاون. وقد تعطل عدد كبير من مشاريع التعاون جراء مواقف سلطات الولايات المتحدة العدائية تجاه كوبا.

فقد بلغت هذه السياسة المعادية لكوبا حداً عطل مختلف الأنشطة التي يضطلع بها في إطار خطط التعاون جنوب - جنوب خبراء كوبيون في عدة بلدان في مجالات حساسة كالصحة العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، تصطدم الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكياناتها الأخرى بعقبات كأداء تحول دون إنجاز برامجها لتقديم المساعدة إلى البلد دعماً للأولويات والسياسات الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي حدث غير مسبوق في العمل الذي يقوم به في كوبا مكتب منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، حجزت إحدى البنوك الكندية أموالاً لشراء لقاح الأنفلونزا لبرنامج تحصين للمسنين لأنه لم يصدر إذن بذلك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وأثر بنك كانتون زيورخ بتعليق عملياته مع كوبا على حق المواطنين السويسريين الذين دأبوا لأكثر من ٢٠ عاماً على القيام عبر المنظمة غير الحكومية ميدي كوبا سويس بتقديم دعم سنوي يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري لفائدة مشاريع طبية في مجالات البنية التحتية وتدريب الموظفين على مكافحة السرطان، وطب الأطفال، والعلاج بالمسكنات، والعلاج النفسي، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مختلف مناطق كوبا.

وتعذر كذلك على عدة أخصائيين كوبيين المشاركة في حلقة عمل لتوحيد مواصفات الفواكه والخضروات الطازجة في كوستاريكا، نظمت قبل عقد اجتماع لجنة الدستور الغذائي السابع عشر المعني بالفواكه والخضروات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وذلك

لأن الحلقة مولتها وزارة الزراعة في الولايات المتحدة. وكانت كوبا البلد الوحيد من المنطقة الذي استبعد من تبادل الممارسات الجيدة في هذا المجال على الصعيد الإقليمي.

ولم تستطع شركة Health Mohlaleng من جنوب أفريقيا أن تحول إلى كوبا ١٤٨ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدفع فاتورة تعود إلى عام ٢٠١٢ لقاء ٢ ٤٠٠ حاوية لمبيدات فيداتوكس (من إنتاج شركة LABIOFAM الكوبية)، خشية قيام سلطات الولايات المتحدة بتجميد الأموال.

وفي إطار سياسة الحصار هذه، تعرضت شركة LABIOFAM الكوبية لعقوبات أخرى، عندما قامت احدي البنوك الأمريكية، في عملية روتينية لنقل أموال لبناء معمل لإنتاج مبيدات اليرقات للمساعدة في القضاء على الملاريا في جمهورية تترانيا المتحدة بحجز الأموال المحولة لهذا الغرض. وكان هذا عمل يتجاوز نطاق حدود الولاية الإقليمية للدولة باعتبار أن المشروع المذكور كان مملوكا للحكومة التزانية. وكانت الشركة الكوبية تدير الأموال لبناء المعمل فقط.

وتعذر على معهد البحوث الأساسية في مجال الزراعة الاستوائية الشروع في تنفيذ المشروع المعنون "حفظ التنوع البيولوجي الزراعي في محميات المحيط الحيوي في كوبا: التوفيق بين المناظر الطبيعية والمناظر الطبيعية الزراعية بما يحقق الأهداف الإنمائية للألفية"، وذلك للتأخيرات التي سببها الحصار في استيفاء الإجراءات المتعلقة بالحسابات.

وبموجب هذا المشروع البالغة ميزانيته ١ ٣٦٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة صندوق البيئة العالمي (مقره واشنطن العاصمة) وينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن الاضطراب إلى استخدام اليورو في نقل الموارد المالية يعني فقدان حوالي ٨ في المائة من ميزانية مشروع التعاون، أي ما يعادل ١٠٩ ٤٥٦ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

ويتمثل الهدف الأساسي من هذا المشروع المعنون "الممر البيولوجي الكاريبي الثلاثي" المشترك بين كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي الذي تأسس في عام ٢٠٠٧ والذي يموله برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الأوروبي، ومكتب التنسيق في الجمهورية الدومينيكية إلى مساعدة شعب هايتي.

وحالت القيود التي تفرضها سياسة الحصار دون شراء سيارة ميتسوبيشي لمركز التنسيق في كوبا لشؤون الممر البيولوجي وتمنع هذه القيود استخدام منصات نظم المعلومات الجغرافية المسجلة براءة اختراعها في الولايات المتحدة، حتى من قبل الفنيين الكوبيين الذين يعملون في الجمهورية الدومينيكية. فانعدام المنطق في هذه السياسة يتبدى أيضا في قيام بنك

أمريكي بتجديد أجر شهر يدفعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الفنيين الكوبيين العاملين في مكتب المشروع المذكور.

واستبعد أخصائيو المعهد الوطني لعلم الأورام وعلم الأحياء الإشعاعي المعني ببنك أنسجة الأورام التابع لهذا المركز من المشاركة في حلقة العمل المتعلقة بشبكة المختبرات الطبية - LIMS، التي عقدت في كولومبيا خلال الأسبوع الأول من حزيران/يونيه ٢٠١٣ تحت رعاية شبكة المختبرات الطبية المذكورة الراعية لها الحدث لأنه يتعذر عليها التعامل مع كوبا بموجب قوانين الحصار.

الفصل ٢

الأضرار المترتبة على الحصار في أشد القطاعات تأثيراً في الحياة الاجتماعية

١-٢ الأضرار المترتبة على الحصار في مجالي الصحة والتغذية

الصحة العامة

بالنسبة للفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، تشير تقديرات متحفظة جداً إلى أن قيمة الأضرار النقدية التي نجمت في قطاع الصحة العامة في كوبا جراء الحصار المضروب عليها قد بلغت قرابة ٣٩ مليون دولار نتجت عن اقتناء أدوية وكواشف، وقطع غيار لمعدات التشخيص والعلاج، وأدوات ولوازم أخرى من أسواق بعيدة، وعن الاستعانة بوسطاء، الأمر الذي ترتبت عليه زيادة في النفقات المتكبدة في هذا القطاع.

ويترتب على تداعيات الحصار في هذا القطاع أثر سلبي مضاعف حيث إن الأثر الناشئ عن الحصار في تكاليف المنتجات ذات الاستعمال اليومي يزيد من صعوبة اقتناء تلك المنتجات ويمتد إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، فينعكس على مجمل الظروف المعيشية للسكان.

وفيما يلي أمثلة على الأضرار المتكبدة في هذا المجال:

تعذر على الشركة الكوبية المحدودة للخدمات الطبية إعمال كل قدراتها لعرض خدماتها في مجال الصحة بمختلف أساليب التسويق. فقد فوتت عليها القيود المفروضة جراء الحصار عائدات قيمتها قرابة ٩,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وتكبدت شركة ميديكوبا Medicuba أضراراً كبيرة جراء زيادة نفقات الميزانية والمصروفات بالعملة الأجنبية لاضطرارها إلى أن تشتري من أسواق أخرى بعيدة وبأسعار أعلى أدوية ومستلزمات طبية وكواشف للفحص المختبري، ومواد استهلاكية ومعدات

ولوازم تستخدم لطب الأسنان، إضافة إلى معدات وتكنولوجيات أخرى. فقد بلغت هذه النفقات الإضافية ٨٠٠ ٣٦٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة، تعزى إلى ارتفاع الأسعار، و ٦٠٠ ٣٠٤ ١١ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية نفقات تشغيلية.

ويجد الفنيون الطبيون الكوبيون عقبات جسيمة لتلقي تدريب على التقنيات الحديثة لتقديم المساعدة الطبية جراء الحصار. فهم لا يتلقون في الظروف الراهنة التدريب المناسب على معدات للتصوير المقطعي بالاستعانة بانبعاث البوزيترون طراز فيليبس اللازمة لتشخيص الإصابات بالسرطان.

ولما كان معظم أجهزة التصوير الطبي أجهزة يعمل بنظام تحكم أو بتحميلها حواسيب داخل نظام تشغيلها، نظام Windows XP 64 bits، فإن تفعيلها يتطلب الاستعانة بنظام مايكروسوفت قبل انقضاء ٣٠ يوما على تركيبها.

ولا يمكن تفعيل هذه الأجهزة تلقائياً عن طريق الإنترنت، من خلال ربط الكمبيوتر مباشرة بخوادم مايكروسوفت أو يدوياً عن طريق اتصال هاتفي بأحد مكاتب الشركة في العالم. فكوبا لا تتوفر لها أي من هذين الخيارين لعدم وجود تمثيل لمايكروسوفت في الجزيرة، علماً بأن أي محاولة لطلب تفعيل الأجهزة تلقائياً يرفضها خادوم الشركة لأن كوبا هي البلد مصدر الطلب.

وتعذر على المركز الوطني لعلم الوراثة الطبية شراء محلل للجينات الوراثية لأن شركات أمريكية مثل شركة ابلايد بيوسستم التابعة لشركة لايف تكنولوجيز هي الوحيدة التي تنتج. ويساعد هذا الجهاز على قراءة قاعدة بيانات تسلسل الحمض النووي، وهو أداة أساسية لدراسة أمراض وراثية كسرطان الثدي الوراثي، والأورام الغدية المخاطية المعوية (familial adenomatous polyposis)، وسرطان المستقيم الوراثي ومتلازمة فون هيل لينداو غير الورمية.

وتعذر على معهد أمراض الجهاز الهضمي اقتناء جهاز موجات ترددية ذي قطبين يستخدم في استئصال الأورام الكبدية لأنه لا يصنع ولا يسوق إلا في الولايات المتحدة عن طريق عدة شركات موزعة على عدة مناطق جغرافية منها شركة أوليمبوس لاتن أمريكا.

وواجهت قسم جراحة القلب والأوعية الدموية في مستشفى الأطفال "ليام سولير" صعوبات بالغة في الحصول على غاز أكسيد النيتريك الذي تصنعه شركات أمريكية وأوروبية. فاستحالة الحصول عليه في الولايات المتحدة تستلزم شراءه من موردين من بلدان أبعد مع ما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف باعتبار أن الأمر يتعلق بمادة يتطلب نقلها عناية خاصة.

ويستخدم أكسيد النيتريك لمعالجة المرضى الذين يعانون من ارتفاع ضغط الدم الرئوي الحاد ومن ضيق رئوي وخيم. ثم إن استخدامه ضروري كذلك في مراكز الرعاية الطبية للمرضى الذين تجرى لهم عمليات زرع للقلب والرئة، إضافة إلى حالات استمرار الدورة الدموية للجنين دون المرور بالرئة التي تصيب أطفالا حديثي الولادة وآخرين.

ويواجه معهد التغذية والصحة الغذائية صعوبات في تشخيص الأفلاتوكسين (السموم المسببة للسرطان الناشئ في الأغذية عن وجود فطريات تفرزها فيها)، حيث إن عمليات الاختبار متوقفة من أكثر من عام لتعذر إيجاد موردين من غير الولايات المتحدة للحصول منهم على نماذج الأفلاتوكسين B2 و G1 و G2.

ويواجه معهد أمراض الكلى صعوبات لعدم توافر العدة اللازمة لأخذ عينات من الأنسجة HLA، وهي عدة من صنع شركة وان لمبادا الأمريكية التي لا تأذن بيعها لكوبا. وتتيح هذه التقنية تحديد مستويات التوافق المناعية بين المتلقين والمانحين في البرنامج الوطني لزراعة الكلى، وهو ما يتيح اختيار المتلقي المناسب. وهناك حوالي ١ ٥٠٠ مريض في بنك المتلقين من الذين هم في حاجة إلى تحديد مواصفاتهم المناعية.

ويتعذر أيضا على المرضى الكوبيين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الحصول على التركيبات المضادة للفيروسات العكوسة التي تشمل دواء تنوفير من إنتاج شركة جلعاد. ويتعذر عليهم أيضا الحصول على الأدوية كليتيرا، ونلفينايفير، وريتونايفير لوب/ريتو للأطفال ٢٠/٨٠ ملغ، لأن الشركات الأمريكية التي تنتجها لا تلبى طلبات الشركات الكوبية أو تدفع بأنها لا يمكنها إقامة علاقات تجارية مع كوبا.

الأغذية

قطاع الأغذية هو بحكم طبيعته من أهم القطاعات الحساسة التي تضررت من الحصار.

ورغم فتح باب استيراد أغذية ومنتجات زراعية من الولايات المتحدة، فإن الحظر لا يزال قائما على العلاقات التجارية بين البلدين في هذا المجال. ولا تزال المشتريات تخضع للوائح صارمة جدا تنظمها ترسانة معقدة من تصاريح تपाल سفر رجال الأعمال الأمريكيين، وكل ما يتعلق بتوقيع العقود والنقل وتسديد المدفوعات الناشئة عن هذه المعاملات. ويضاف إلى ذلك أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يحتفظ لنفسه بصلاحيات إلغاء هذه التصاريح دون سابق إنذار ودونما حاجة لتقديم أي تفسير.

ففيما يتعلق بالمخاطر السيادية القطرية، تكبدت شركة أليمبورت خسائر تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة جراء استحالة استفادتها مباشرة من تمويلات من بنوك الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضغوط التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة على نظام الائتمان المصرفي يتسبب في قيام الدائنين الدوليين بزيادة التكاليف المالية إلى مستويات تتراوح بين ٨ في المائة و ١٠ في المائة رغم أن الاتجاه العادي لهاتين النسبتين يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة.

وتكبدت شركة اليمبورت أضراراً إضافية تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار جراء استحالة استخدام دولار الولايات المتحدة في معاملاتها. فالبنوك الكويتية تضطر إلى شراء هذه العملة لسداد ما عليها، الأمر الذي ينطوي على خسائر هائلة جراء مخاطر الصرف الأجنبي، المتأثرة علاوة على ذلك بمعدل التذبذب في الأسواق المالية. وهناك ١٠ مليون دولار أخرى تضيق على كوبا لأن التحويلات التي منشؤها كوبا تتطلب الاستعانة بعدة بنوك حتى تصل إلى وجهتها.

ونظراً لاستحالة تصدير منتجاتنا إلى سوق الولايات المتحدة، وللقيود التي تمنع السفن الأمريكية من حمل بضائع من كوبا إلى وجهات أخرى، تضطر السفن التي تحمل منتجات زراعية اشترت من الولايات المتحدة إلى الإبحار من كوبا إلى الولايات المتحدة ومن الولايات المتحدة إلى كوبا وهي فارغة، وهو ما يزيد من تكاليف الشحن. وقد وصلت قيمة ما تكبدته كوبا من أضرار جراء هذه التكاليف الإضافية في عام ٢٠١٢ إلى ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وبالمثل، كان بالإمكان طرح كل صادرات شركة Caribex الكويتية، وبخاصة ذبول جراد البحر والروبيان، في سوق الولايات المتحدة. غير أنه جراء الحصار، تضطر كوبا إلى تسديد رسوم جمركية عالية في أسواق أخرى (خلاف لما هو عليه الحال في سوق الولايات المتحدة التي تعفى فيها هذه المنتجات من تلك الرسوم)، وتضطر إلى تحمل تكاليف النقل العالية المرتبطة بالمخاطر التي ينطوي عليها نقل البضاعة في رحلات طويلة، ومواجهة أسعار الصرف الباهظة جراء حظر استخدام كوبا لدولار الولايات المتحدة في المعاملات التي تجريها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحويل كوبا لوجهتها نحو أسواق أخرى لاستيراد لوازم صناعة الأغذية الكويتية كمنتجات تعبئتها وتغليفها وحفظها، وشعير الجعة، والجنجل، والعجائن النباتية المستخدمة في عدة أغراض، كاستحضار أغذية الأطفال، قد كبدها خسائر تناهز ٣,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢-٢ التعليم والثقافة والرياضة

لقد كان ضمان إعمال حقوق جميع الكوبيين في التعليم والوصول إلى مرافق الثقافة والرياضة من بين أولويات دولة كوبا منذ قيام الثورة. غير أن الحصار المفروض على البلد أحدث نقائص يومية تؤثر في تطور هذه القطاعات.

وجراء تطبيق هذه السياسة على كوبا، لا يزال يتعذر عليها الوصول إلى سوق الولايات المتحدة لشراء اللوازم المدرسية والمواد الخام وتبادل المعلومات العلمية والثقافية والرياضية.

فالحسائر الناجمة عن الحاجة إلى استيراد مواد مدرسية من أسواق بعيدة يعني تقليص قدرة المدارس الكوبية على الوصول إلى وسائل تعليمية تعدّ ضرورية لمرحلي ما قبل المدرسة الابتدائية والمدرسة الابتدائية والمدارس الخاصة. فالمبلغ الذي سدد نظير الاشتراك لشراء مواد مدرسية، وقدره ٨١٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، يعادل ما مجموعه ١ ٧٢٣ نموذجاً من النماذج المستعان بها لتدريس العلوم الطبيعية. وجراء تلك التكاليف الإضافية، لم يتسن استيراد سوى ١٠٠ نموذج.

ومن المسائل التي اكتسبت أهمية خاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هناك التدابير الرامية إلى تعطيل السير الطبيعي للتبادل فيما بين الجامعات، وسفر الطلبة والأساتذة، وتدفق المعلومات العلمية بعدة طرق، والنشر والمكافأة الكافية على النتائج المحرزة في المجال الدراسي، واقتناء اللوازم والوسائل والأدوات اللازمة للتدريس والبحث والعمل العلمي عموماً.

فأجواء عدم التيقن المحيطة باحتمالات منح تراخيص للمؤسسات الأكاديمية والجامعات في الولايات المتحدة التي تريد فتح برامج تعاون والناشئة عما يفرض عليها من شروط لفتحها تفوت على كوبا فرصاً كثيرة وتحول دون قيام أنشطة تعاون محتملة بين أكاديميات وطلبة من كلا البلدين.

وتعذر على جامعة هولغوين إجراء تبادل أكاديمي مع مركز غرناطة للدراسات العليا، إسبانيا، وهو المركز الذي تموله جامعة الكالا (مدريد)، لأنه مركز يلتحق به طلاب من عدة دول في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويتولى في جميع الحالات الدفع للجامعات التي تستقبل الطلاب. غير أن هذا التبادل ألغي عندما نما إلى العلم أن الجامعة المستقبلية هي جامعة كويبية.

وتعذر تحديد أجهزة الحاسوب في جامعة هافانا بسبب الحظر على استيراد أجهزة حاسوبية تنتجها أبرز الشركات المصنعة في العالم كشركة هيوليت باكارد، وأبل ماكنتوش،

أو حتى شركات منتسبة لشركات يابانية مثل توشيبا أو سوني فايو. ويعزى هذا التقييد إلى أن معظم الأسواق تغلب فيها آلات تجهيز من إنتاج شركة إنتل في الولايات المتحدة. وللحصول على هذه المعدات، يتعين على كوبا اللجوء إلى بلدان ثالثة، الأمر الذي يحملها زيادة في أسعارها الأصلية قد تصل نسبتها حتى إلى ٣٠ في المائة.

وفي جامعة غوانتانامو، هناك خمسة مشاريع تعاونية تعاني قيودا خطيرة جراء ما تتكبده من خسائر في توريد اللوازم المختبرية. وتشمل هذه المشاريع ما يلي:

- ”بناء قدرات إدارة المناطق الساحلية المحلية في جنوب كوبا“، وهو مشروع يجري تنفيذه بالتعاون مع مؤسسات كندية. وقد تأخر وصول نظام لتحديد المواقع لأن الشريك الكندي تعذر عليه الحصول عليه في الولايات المتحدة عندما نما إلى العلم أن كوبا هي بلد وجهة هذا النظام.
- تأخرت الواردات اللازمة لأجهزة مختبر المشروع المعنون ”تحسين النظام الجيني“، الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع مؤسسات بلجيكية أيضا لأن الوسائل المتعاقد عليها تحتوي على عناصر منشؤها الولايات المتحدة. وقد تعين اقتناء الأجهزة من أسواق أبعد وبأسعار أعلى.

وتعذر على أعضاء فريقين بحثيين لإدارة بيولوجيا الحيوان والإنسان من جامعة هافانا (اللافقاريات وعلم بيئة الطيور) تقديم طلب للاستفادة من أموال برنامج ”البرنامج الريادي للحفظ“ الذي يتيح فرص تقديم تمويل للشباب من البلدان النامية ممن يتولون في بلدانهم حماية الموارد الطبيعية وإدارتها، وذلك لأن المنظمين غير الحكوميين الأمريكيين وإيلد لايف كونسرفيشن سوسايتي، وكونسرفيشن إنترناشيونال انضمتا إلى قائمة المانحين لهذا البرنامج. وقد أمكن قبل ذلك لشباب كوبيين الاستفادة من هذا البرنامج عندما كانت تموله المنظمات غير الحكومية الإنكليزية برتيش بتروليوم، وبيرد لايف إنترناشيونال، وفوينا أند فلورا إنترناشيونال.

فسياسة الحصار تعيق وتمنع قيام علاقات عادية ومباشرة مع المؤسسات الرياضية الدولية ومشاركة الرياضيين في البطولات الكبرى التي تجري في الولايات المتحدة أو في كوبا، حيث إن بعدها المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية للدولة التي تفرضه يزيد من التكاليف التي تتكبدها كوبا للوصول إلى التمويل الخارجي ويعطل شراءها للمعدات الرياضية.

ومن بين الأضرار الكبيرة التي لحقت بالرياضة الكوبية، هناك التكاليف الإضافية البالغة ١٠٧٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة نظير لوازم ألعاب رياضية مثل

البيسبول، وألعاب القوى، والسوفت بول، والرمي بالقوس، والغوص، والسباحة، والتنس، والغطس، وسباق الزوارق الشراعية وكرة الماء وما إلى ذلك.

كذلك، لا يزال المنتخب الوطني للبيسبول ينتظر تسوية المدفوعات المستحقة له على مشاركتته في دوري البيسبول التقليديتين العالمية الثانية والثالثة (٢٠٠٩ و ٢٠١٣) البالغة ٢,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، والتي لا يمكن تحويلها إلى كوبا بسبب قوانين الحصار.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أبلغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وكالة السفر انسايت كوبا الممولة منذ عام ٢٠١١ لمشاركة العدائين الكويتيين في ماراثون ماربانا أن الحدث لا تنطبق عليه شروط البرنامج "من شعب لشعب"، ومنعت بذلك ٣٠٠ رياضي أمريكي من المشاركة في هذه المسابقة الشعبية.

وألغت السلطات الأمريكية اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة السلة الذي سيعقد في هافانا في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، حيث إنها رفضت منح تصاريح السفر إلى أعضاء اللجنة من ممثلي اللعبة في الولايات المتحدة وبورتوريكو.

ويمنع الحصار سلامة الترويج للمواهب الثقافية الكويتية والتعريف بها وتسويقها، ويحيط من أسعار بيع المنتجات الثقافية الكويتية ويحد من إمكانية تمتع الجمهور الدولي بموسيقانا. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية في سيطرة الشركات عبر الوطنية الكبيرة على سوق الفن والموسيقى، وهي في معظمها شركات من الولايات المتحدة أو شركات لها حضور قوي في الولايات المتحدة. وتسيطر هذه الشركات على أوساط الترويج للفنانين وعروضهم على الصعيد الدولي.

وفوتت على المؤسسات الكويتية فرصة كسب ١٢,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة جراء الحصار واستحالة تفاعلهم مع الأوساط الفنية في الولايات المتحدة في ظروف عادية.

وفي مثال آخر على البعد المتمثل في تجاوز أثر الحصار لحدود الولاية القضائية للدولة التي تفرضه، قامت شركة الدفع عن طريق الإنترنت في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢ بتقييد حساب برنامج إسباني لتمويل المشاريع الثقافية الكويتية بدعوى أنه لا يستوفي لوائح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على كوبا.

أنجز المعهد الكوبي للموسيقى من خلال شركائه ٥١ مشروع عمل في الأراضي الأمريكية في الفترة المشمولة بهذا التقرير، شارك فيها ٣٦٥ بين موسيقيين وفنيين. غير أن المشاركين لم يحصلوا إلا على بدل لتغطية نفقاتهم اليومية، ومنع عليهم تسويق عروضهم.

ولا يستطيع المعهد الكوبي لفنون وصناعة السينما الاستفادة مباشرة من التكنولوجيا التي وضعتها شركة دولبي الأمريكية، جراء القيود المفروضة بموجب الحصار. ويضطر مهندسو الصوت إلى العمل بدون تلك التكنولوجيا فيما يصدر من منتجات سينمائية كوبية، الأمر الذي يفوت تماما على كوبا إمكانية طرحها في السوق الدولية. ويضطر الفنيون الكوبيون جراء ذلك إلى البحث عن شركاء أجنبية بهدف الحصول على التصاريح اللازمة.

ويتعذر على أكبر قسم لتوزيع الموسيقى الرقمية "أنا كوبي" في شركة ARTEX SA الاستفادة مباشرة من شركات التوزيع بالجملة في الولايات المتحدة التي لديها قدرة كبيرة على المساومة في السوق العالمية. ويتعين عليه والحال هذه الاستعانة بشركات وسيطة، وهو ما يحد من هامش قدرته على التسويق.

وتعذر على شركة ر. تي. ف. التجارية، المسؤولة عن تصدير الخدمات التي تقدمها الإذاعة والتلفزيون الكوبي لتسويق منتجاتها السمعية والبصرية في سوق الولايات المتحدة وبلدان أخرى في المنطقة، وذلك بسبب الرقابة التي يمارسها رأس المال القادم من الولايات المتحدة. ويؤدي هذا الأمر إلى تسويق المنتجات الكوبية بأسعار أقل من أسعار غيرها من المنتجات الأخرى المماثلة. فالمنتجات الكوبية يتراوح سعرها بين ٢٠٠ و ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن الساعة الواحدة، أي أقل من متوسط أسعار المنتجات السمعية والبصرية المماثلة التي يبلغ سعرها عن الساعة الواحدة في السوق الدولية ٦٠٠ دولار من دولارات المتحدة.

الفصل ٣

الأضرار التي لحقت بقطاع الاقتصاد الخارجي

١-٣ الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية

إن واقع كوبا كبلد من البلدان الجزرية النامية يحتم عليها أن تعتمد بشدة على التجارة الخارجية لأغراض الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وحشد رأس المال الأجنبي، والحصول على قروض، والتشجيع على جذب الاستثمار الأجنبي إليها والقيام فيها بأنشطة في إطار التعاون الدولي.

ويشكل قطاع الاقتصاد الخارجي، للأسباب المذكورة، مجالا من المجالات التي يستهدفها الحصار المفروض على بلدنا.

فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت الأضرار الناجمة عن الحصار المفروض على التجارة الخارجية الكويتية ٧٩٠ ٧٢٥ ٩٢١ ٣ دولارا، أي بزيادة ١٠ في المائة عما بلغت في العام الماضي. وتتمثل الأضرار الرئيسية في فاقد الإيرادات من صادرات السلع والخدمات، حيث إن نسبتها إلى إجمالي الأضرار تبلغ ٧٨ في المائة.

فقد ارتفعت التكاليف الناشئة عن تغطية المخاطر القطرية بنسبة ٧٦ في المائة عما كانت عليه خلال الفترة السابقة، وهو ما يعزى إلى الضغوط التي مارستها السلطات الأمريكية على أطراف ثالثة لثنيها عن تقديم تمويلات لكوبا أو منعها من ذلك. وارتفعت بنسبة ٢٤ في المائة تكاليف الشحن والتأمين الناشئة عن اضطراب كوبا إلى تحويل وجهة تجارتها الخارجية نحو بلدان أخرى.

وبالمثل، فإن قطاعات السياحة، والطاقة، والتعدين، والزراعة والصناعة لا تزال تتكبد، هي أيضا أضرارا فادحة.

فقد فوتت على الشركة الكويتية TABACUBA إمكانية أن تطرح في سوق الولايات المتحدة مبيعات من منتجات التبغ الفاخر كانت ستعود عليها وحدها بما قيمته ١٢٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حيث إن السوق الأمريكية تناسب هذه المنتجات تماما.

ومن الأمثلة الأخرى على الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية الكويتية، شركة هافانا كلوب انترناشيونال الكويتية المختلطة، التي فوتت عليها إمكانية كسب ٧٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة جراء الحظر الذي يمنع عليها بيع منتجات من شراب الروم في السوق الأميركية. وقد استند في تحديد هذا الرقم إلى أن هناك من بين ما تطرحه الشركة في السوق الدولية من منتجات فاخرة من هذا الشراب نسبة قدرها ٤٢ في المائة هي حصة ما يقتنيه زبائن من الولايات المتحدة.

٢-٣ الأضرار التي لحقت بالاستثمار الأجنبي

وجه الاستثمار الأجنبي في كوبا في السنوات الأخيرة نحو مشاريع تخدم المصلحة الوطنية وذات أثر اقتصادي واجتماعي كبير. ولا يزال الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة يعرقل عملية الاستثمار الأجنبي في كوبا. ومن بين النتائج المترتبة على هذه السياسة ما يلي:

- يمنع الوصول إلى التكنولوجيا التي تملكها الشركات الأمريكية؛
- يمنع على صادرات الشركات الكويتية الوصول إلى السوق الأمريكي؛
- يمنع الحصول على تمويلات لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد يكون مصدرها مصارف أمريكية؛
- ترتفع كلفة التمويلات وتتأخر عمليات استثمارها لأنه يتعين على كوبا الحصول عليها بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة؛
- زيادة تكاليف الشحن والنقل البحري؛
- تطبيق عقوبات على شركات أجنبية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضها، وتعرض هذه الشركات لضغوط، الأمر الذي يحول دون إقامة مشاريع مشتركة بينها وبين كوبا.

وفي مجال صناعة النفط، يتسبب الحصار في زيادة تكاليف العقود مع الشركات الحائزة على منصات حفر حيث إنه لا يجوز أن تزيد على ١٠ في المائة نسبة العناصر التي منشأها الولايات المتحدة إلى إجمالي التكنولوجيا التي تستخدمها تلك الشركات. ويرغم هذا الظرف الشركات الأجنبية العاملة على ضخ استثمارات إضافية، وهو ما يرفع تكلفة استخدام منصاتها في المياه الكويتية.

٣-٣ الأضرار المالية والمصرفية

على غرار ما سبق ذكره، كان الملمح البارز للفترة المشمولة بالتقرير يتمثل بما لا يدع مجالا للشك في تشديد حكومة الولايات المتحدة معاملتها المعادية للقطاع المصرفي والمالي في كوبا وملاحقتها ومضايقتها لهذا القطاع.

فقد شدد الخناق على المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية بهدف الحد من إجراء عمليات من مصارف في كوبا وإليها. وتعوق هذه الحالة الأداء السليم للمصارف المحلية وتجبرها على تكبد تكاليف مالية إضافية.

وفي هذا السياق، لا تنفك المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية تقلص معاملاتها مع كوبا. ولئن يتعذر تقديم أرقام بشأن ما تكبدته المؤسسات المصرفية الكويتية، إلا أنه يظل بالإمكان تحديد الصعوبات الرئيسية التي تؤثر في أدائها.

وفيما يلي ما أمكن تحديده من أضرار عامة لحقت بمنظومة المصارف والمؤسسات المالية الكويتية:

- علقت وكالة رويترز ابتداء من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ جميع الخدمات الإعلامية المصرفية والمالية التي تقدمها للمؤسسات المصرفية الكويتية. وتنطوي هذه الحالة على صعوبات عديدة تنال من قدرة هذه المؤسسات على الحصول على المراجع المهنية أو الرسمية للسوق (المعلومات المتعلقة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السلع الأساسية) اللازمة لتنسيق ورصد المعاملات المالية التي تنطوي على الاستثمارات التي جرى ضخها في الاقتصاد الوطني.
- تترتب كذلك على إلغاء تلك الخدمات آثار ترتبط بارتفاع تكاليف إنجاز عمليات الخزائنة حيث إنه يتعين تبعاً لذلك إجراؤها في جميع الحالات عن طريق الهاتف، وهي طريقة أكثر تكلفة وأقل أماناً.
- مخاطر الخسارة في سعر الصرف في المعاملات بسبب الفروق في أسعاره، حيث إنه يتعين التسديد بعملة أخرى غير دولار الولايات المتحدة.
- تقييد مشاركة المصارف الأجنبية في العمليات مع كوبا حيث يرفض في بعض الأحيان السماح لها بتحويل الأموال أو المشاركة كمصارف تجري المعاملات أو تقوم بالإخطار فيما يتعلق بأي عمليات تتم بالاستعانة ببطاقات ائتمان تصدرها بنوك كويتية.
- حصر إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية في بضعة مصارف أجنبية، وهو ما يزيد من تكاليف المعاملات حيث يتعين تبعاً لذلك إجراء العمليات من خلال مصارف بلدان ثالثة.
- استحالة تلقي تحويلات من أمريكا اللاتينية، سواء أكانت مرسلة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين رغم وجود عدد كبير من أفراد الجالية الكويتية في هذه المنطقة، إضافة إلى العدد الكبير من أقارب الطلبة من بلدان هذه المنطقة الذين يتابعون دراساتهم في كوبا. ويضطر هؤلاء إلى إرسال معوناتهم إلى أقربائهم بطرق لا تمر عبر المصارف.
- لا تجدد الشركات المحلية مصارف أجنبية تتراسل مباشرة مع المصارف الكويتية وتسمح لها بأن ترسل إليه عبرها مباشرة المدفوعات المستحقة لها عن صادراتها.

• يصعب تلقي تحويلات من الأفراد الطبيعيين بسبب العقوبات المتعلقة بالتغطية. فعدد المصارف الأجنبية التي ترفض القيام بأعمال الوساطة في العمليات التي تكون فيها كوبا هي بلد الوجهة لا ينفك يتزايد، وهو ما لا يشمل الأفراد من زبائن المصارف الكويتية فحسب، بل وكذلك زبائنهم من الشركات.

• أبلغ المصرف الألماني المناك^(١) عدة مصارف كويتية أنه لن يقدم طلبا لمواصلة تقديم خدمات المشورة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نظرا لاندماجه مع شركة أمريكية والقيود التي تفرضها وزارة الخزانة في الولايات المتحدة.

وقد ترتب على هذا الإعلان، أن أصبح من المستحيل مواصلة ممارسة العمل المتعلق بتقديم المشورة بشأن المعلومات المطلوبة لتسديد المدفوعات وتحديث وقوائم المساهمين والمصارف المراسلة وغيرهم؛ وهي كلها عناصر مهمة لكفالة ألا تتم العمليات من خلال مؤسسات تقوى في حالتها احتمالات التعرض لمخاطر قد تقود إلى تجميد أموال.

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه الأضرار:

في عام ٢٠١٢، أبلغت مؤسسة مصرفية أوروبية نظيرتها الكويتية إنه لم يعد بإمكانها، لأسباب تتعلق بسياسة الكيان التابعة له أن تمتثل لأمر بالدفع. وفي وقت لاحق على ذلك، أبلغتها أنها لن تقبل إجراء عمليات جديدة أو إجراء تحويلات، وأعلنت أنها لن تبقي إلا على العمليات التي لا تزال جارية. وإزاء القيود المفروضة على استخدام الحساب الجاري، لم يبق في نهاية ذلك العام من خيار آخر سوى إغلاقه.

في عام ٢٠١٢ أيضا، أعاد مصرف كويتي هيكله عملية مع مصرف آخر أجنبي. فإزاء استحالة الاحتفاظ بحسابات بالدولار الأمريكي لعمليات للعملاء الكويتيين تجريها مصارف أجنبية تشترك في هذا القرض، تعين تحويل الالتزامات إلى اليورو وتغيير عملة الحساب الاحتياطي الذي كان في البداية بدولار الولايات المتحدة.

ويضاف في هذه الحالة إلى ما تقدم ذكره أن عملية فوركس (صرف العملات) لم يتسن إجراؤها مباشرة، وإنما من خلال معاملة استعين فيها بحساب مصرفي لمصرف كويتي آخر. وتقدر الأضرار المتكبدة في إطار هذا البند بما مجموعه ٧٦ ٢٦٨ ٦٦٧ دولارا من دولارات الولايات المتحدة.

(١) أداة أساسية للمراجعة المباشرة عبر الإنترنت لحالة المصارف أي علاقات الملكية والوضع داخل المنظومة العالمية والوضع من حيث الرؤساء التنفيذيين وحسابات المراسلة.

وفي عام ٢٠١٠، تم إخطار كوبا، أنه اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٢، لن تستطيع المنظومة المصرفية الوطنية استخدام الصيغة SWIFTNET 7.0 للمنتج الذي تورده شركة سويفت الاينس أكسس/انترني لإدارة التراسل بين البنوك من خلال تلك الشبكة لأنها تتضمن تكنولوجيات وعناصر منشؤها الولايات المتحدة. ووصلت التكاليف السنوية المتكبدة حتى ذلك الحين، والمرتبطة باستخدام الوسيلة المذكورة أي ١٤١ ٧٢٢ ٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

وفي عام ٢٠١٢، تواصل تنفيذ البديل المتعاقد عليه لمنتج غاري غولد الجديد للاتصال بشركة SWIFT، وسددت المدفوعات المتصلة بتركيبه وسدد كذلك الاشتراك السنوي. وقد ترتب على ذلك تخصيص مبلغ إضافي بقرابة ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وستكون هناك اعتباراً من عام ٢٠١٣ زيادة أخرى بأكثر من ١٢٧ ٠٠٠ دولار نظير تكاليف صيانة هذا النظام البديل.

وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أبلغت مؤسسة مصرفية أوروبية مصرفاً كوبياً، أنها عملاً بسياسة تنتهجها المجموعة المالية التي تتبعها، سيغلق حسابه يوم ٣٠ من نفس الشهر. وتلقى إخطارات مماثلة كيانات أخرى من المنظومة المصرفية الكوبية كانت لها حسابات لدى ذلك المصرف، وهي حسابات تستخدم أساساً لتسديد الفواتير من خلال شركة سويفت، وهو ما أدى إلى إغلاق الحسابات وأجبر على تسديد هذا المبالغ عن طريق مصرف أوروبي آخر.

وفي كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٢، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على مصرف HSBC، ومقره في لندن، غرامة قدرها ٣٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإجرائه معاملات مع عدة بلدان، من بينها كوبا. وقد أغلق هذا المصرف عملياته مع مصرف هافن الذي تتعامل معه عدة كيانات كوبية في المملكة المتحدة.

وفي عام ٢٠١٣، رفض مصرف من أمريكا اللاتينية أن يدفع له باليورو من خلال أحد البنوك الأوروبية، ودفع بأنه لا يجري معاملات مع كوبا، وأن المستفيد من المعاملة ليس عميل من عملائه، إضافة إلى أن الأمر يتعلق بمبلغ مرتفع. وقد أجريت هذه العملية مع مصرف آخر في المنطقة قبل إعادة تفعيل علاقاته مع المصرف الكوبي عن طريق شركة سويفت، منذ ذلك الحين. وقد تسببت هذه الحالة في تأخيرات في فتح بطاقة ائتمان جديدة.

وكان البنك المركزي الكوبي قد أراد شراء آلات لفرز الأوراق المالية لقسم الإصدار والقيم، فاتصل بالشركة الإنكليزية DELARUE، التي أبدت اهتمامها بالمشروع وأرسلت إلى كوبا مديرتها للمبيعات وقدمت عرضاً بالمواصفات الفنية التي تقترحها.

غير أن تلك الشركة أفادت في وقت لاحق أنها لا تستطيع بيع المعدات المطلوبة، لاستحالة إجراء العملية نظرا لأن المعمل الذي يصنعها يوجد في الولايات المتحدة. وقد تعين تبعاً لذلك الاتصال بشركة ألمانية للحصول على المعدات، وهو ما ترتبت عليه اقتناؤها بأسعار أعلى وبزيادة في تكاليف نقلها.

٤-٣ المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ والاعتداءات الأخرى في مجال براءات الاختراع والعلامات التجارية

ظلت سرقة العلامات التجارية وبراءات الاختراع الكوبية على حالها دون تغيير في ظل تطبيق المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ والاعتداءات الأخرى في مجال براءات الاختراع والعلامات التجارية، رغم حكم هيئة تسوية المنازعات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية والرفض الذي تواجه به هذه السياسة المغتصبة^(٢).

فسرقة شركة باكردي للعلامات التجارية هافانا كلوب باتت تحصيلاً حاصلاً. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أبلغ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية أن ليس من الضروري إصدار ترخيص بإلغاء تسجيل العلامة باسم شركة Cubaexport الكوبية. فعندما يفصل في الأخير مكتب الولايات المتحدة الأمريكية في المسألة، تكون كوبا قد جردت من علامة هافانا كلوب المرموقة في الولايات المتحدة، فيما يشكل انتهاكاً جسيماً وصارخاً للقانون الدولي وللالتزامات المنوطة بذلك البلد بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية القائمة في هذا المجال.

وفي مثال خطير آخر على مثل هذه السرقات، رفض في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ مكتب تسميات العلامات التجارية المسجلة مكتب العلامات التجارية وبراءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية، على طلب الشركة Cubatabaco إلغاء تسجيل العلامة التجارية كوهيبا لصالح الشركة العامة سيغار، التي تملكها الشركة السويدية سويدش ماتش. واستند القرار إلى أحكام محاكم الولايات المتحدة، التي أيدت منع اللائحة التنفيذية لمراقبة الأصول الكوبية الاعتراف بملكية كوبا لهذه العلامة التجارية المرموقة.

ولا تزال هناك حتى الآن دعاوى قائمة رفعها البعض في الولايات المتحدة ضد دولة كوبا للاستحواذ على سبيل التعويض على علامات وبراءات اختراع كوبية، مستنديين في

(٢) انظر الوثيقة A/67/118، الصفحتان ٥٨ و ٥٩.

دعواهم تلك إلى أحكام قانون التأمين من خطر الإرهاب، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٢ والذي يتواصل نفاذه حتى عام ٢٠١٤.

الفصل ٤

الأضرار الناشئة عن الحصار في القطاعات الأخرى للاقتصاد الكويتي

كما ورد في التقارير السابقة الموجهة إلى الأمين العام من كوبا، فإن الإطار القانوني الذي يسند الحصار يؤثر في جميع المجالات الاقتصادية للبلد.

ويضاف إلى الفاقد في الإيرادات إلى الزيادات في التكاليف المالية المرتبطة بعرقلة المعاملات المصرفية وتكاليف الشحن الإضافية وتكاليف التأمين، التي تتكبدها المؤسسات الكويتية، التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الوطني نتيجة لتجمد المخزونات، إضافة إلى الأضرار الناشئة عن القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات المتقدمة.

وفيما يلي نستعرض الخسائر المتكبدة حسب كل قطاع من هذه القطاعات:

تكبد قطاع البناء خسائر بلغت ١١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجة لاستحالة الوصول إلى تكنولوجيات بناء خفيفة وأكثر كفاءة تستهلك المواد الأساسية ومكونات الطاقة بمعدلات أقل. فإتاحة الوصول لمثل تلك التكنولوجيات كان يعني توفير ٦ في المائة على أقل تقدير، وبعملة قابلة للتحويل، في تكاليف خطط الدولة لبناء المساكن.

وتكبدت شركة COMIMPORT لتوريد المنتجات الأساسية التي يحتاج إليها السكان، خسائر بقيمة ٦٣,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عندما أصبح يتعين في عملية التوريد تذليل القيود التي تفرضها هذه السياسة الإبادية.

وظل النشاط السياحي الكويتي، الذي يلعب دورا حيويا في اقتصاد البلد، يتكبد الخسائر الفادحة في المجالات المرتبطة بالخدمات والعمليات والضمانات اللوجستية التي تلعب دورا حاسما في تطور قطاع السياحة.

وتقدر الخسائر المتكبدة في هذا القطاع بمبلغ ٩٦٠,١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وهي تعزى أساسا إلى الفاقد في الإيرادات التي فوتت على كوبا جراء منع مواطني الولايات المتحدة من الوصول إلى الخدمات السياحية الكويتية.

ويمكن التأكيد على ذلك بمثال آخر، وهو أن الفنادق الكويتية لا تستطيع استخدام سوى نظام واحد من نظم التوزيع العالمية الأربعة الكبرى، وهو نظام Amadeus، لأن النظم الثلاثة الأخرى هي شركات أمريكية (Sabre و Galileo و Worldspan). ويفضل الوسطاء

الآخرون الذين يقدمون هذا النوع من الخدمات عدم التعامل مع الشركات السياحية الكويتية خوفاً من تكبد غرامات ومن التفريط في مبيعاتهم في الولايات المتحدة.

ويضاف إلى ذلك أن شركات السياحة الكويتية لا تستطيع الإعلان عن نفسها في أفضل نظم الخدمات في الشبكة، مثل غوغل، وياهو، وإم إس إن، حيث إنها جميعها شركات أمريكية.

ويقدر قطاع الصناعة الكويتي الأضرار التي لحقت به بمبلغ ١٩٧,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ويعزى ذلك إلى القيود التي يفرضها الحصار على الصناعات الخفيفة وصناعات الحديد والصلب والصناعات الكيماوية.

وسجلت مجموعة صناعة الصلب (ACINOX) التي تنتج ضمن أشياء أخرى قضبان الحديد المموج وشكبات اللحام الكهربائي للبنيات وأقطاب اللحام والكابلات والموصلات الكهربائية والهاتفية والمواد المقاومة للصهر ومعدات ضخ المياه، خسائر بمبلغ ٣٨,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تعزى أساساً إلى اضطرابها للبحث عن أسواق أخرى لاستيراد المدخلات اللازمة للعمل.

وتمثل هذا المبلغ، كان يمكن لخط السحب بمصنع (Eleka) للكابلات اقتناء ما يكفيه لمدة ٧ شهور ونصف من موصلات كهربائية وهاتفية، مما كان سيتيح توفير مزيد من الأمن الوظيفي للأيدي العاملة المنتجة بالشركات المذكورة، وكان سيساهم إيجابياً في قطاعات الدولة للاتصالات والخدمات الكهربائية.

وإضافة إلى مجموعة ACINOX، تواجه المجموعات الصناعية GBK للصناعات الرأسمالية و GBC للصناعات الاستهلاكية و RC للتبريد والمراحل وغيرها من الشركات الكويتية، قيوداً تكنولوجية تمنعها من استخدام برامج، مثل VmWare، اللازمة للمحاكاة الافتراضية على خواديم شبكة الحاسوب.

ولا تستطيع مؤسسات كوبا الاقتصادية والعلمية استخدام موقع sourceforge.net، وهو مركز لتطوير البرمجيات الحرة يعمل كمستودع لشفرات المصدر اللازمة لتحميل البرامج.

وفي قطاع الاتصالات، تقدم الخسائر بمبلغ ٤٤,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهي ناتجة عن استحالة الحصول على معدات أمريكية أو أخرى تحوي مكونات مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية وإلى استحالة الوصول إلى الأسواق الأمريكية.

ومن بين الأسباب الأخرى، أن حظر إجراء المعاملات عبر مصارف أمريكية يؤثر هو أيضا سلبيا على القطاع.

وينبغي على كوبا أيضا أن ترصد موارد كبيرة للدفاع عن طيفها الإلكتروني اللاسلكي، فقد بلغت عمليات البث المعادية لكوبا من الولايات المتحدة الأمريكية ٢٤٠٠ ساعة أسبوعيا تبث على ٣٠ تردد إذاعي وتلفزيوني. وفي هذه المجال، ينتهك العدوان ضد كوبا، من بين أمور أخرى، القواعد الدولية التي تحكم استخدام الطيف الإلكتروني اللاسلكي وفقا للاتفاقية الدولية للاتصالات اللاسلكية التي حكومة الولايات المتحدة طرف فيها.

وتكبد مجال الطاقة والمناجم أيضا خسائر عدة. فالحظر المفروض على تصدير أي منتج يحوي النيكل الكوبي إلى الولايات المتحدة، أجبر كوبا على إيجاد قنوات توزيع أكثر كلفة واتخاذ تدابير لتخفيف الأثر على تجارة المنتجات الكوبية المعدة بالنيكل والكوبلت. وبلغت الخسائر التي لحقت بالصادرات من هذه الفئة ٥١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

ولا تزال صناعة النفط والغاز الكوبية هدفا للتدابير التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للحيلولة دون تنميتها ودون حصولها على التكنولوجيات المتقدمة والمنتجات النفطية وعلى التمويل اللازم لنموها. فهي تحاول شل الصناعة وإعاقة التطورات والتقدم التكنولوجي والحصول على قطع الغيار والمشاركة في عملية الابتكار.

فالحظر المفروض على الشركات الأمريكية أو الشركات التابعة لها فيما يتعلق بتوفير خدمات نفطية أو خدمات ذات صلة إلى كوبا يمثل عنصر ضغط إضافي على الصناعة الوطنية. وغالبا ما تؤدي عمليات الاندماج والشراء والاستحواذ التي تحدث عادة بين الشركات الدولية في هذه الصناعة، إلى انسحاب الموردين من السوق الكوبي.

ويؤثر الحصار على قطاع النقل من جميع جوانبه (بحريا كان أو جويا أو بریا، وعلى خدمات الموانئ والمطارات وتطوير وصيانة الممرات وشبكة الطرق السريعة). وتقدر الأضرار التي تكبدها القطاع بمبلغ ٤٦٩,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

وتكبدت شركة الطيران المدني الكوبية وحدها خسائر اقتصادية بلغت ٢٧٤,٢ مليون دولار أمريكي، وترجع بشكل أساسي إلى فاقد الإيرادات المتأتية من حظر الخطوط الجوية الكوبية من العمل في سوق الولايات المتحدة ومن استحالة توفير خدمات للمسافرين الأمريكيين الذين يزورون كوبا والحصول على التكنولوجيات المتقدمة والمعدات وغيرها من الملحقات.

وفي حالة المعهد الوطني لموارد المياه، وصلت الخسائر التي تكبدتها الشركة المستوردة CUBAHIDRÁULICA إلى ٢,٢ مليون دولار أمريكي نتيجة لتغيير كوبا وجهتها نحو أسواق أخرى للتوريد.

وفي مجال التأمين، تتضح آثار الحصار بشكل أساسي في عملية شراء ضمانات إعادة التأمين من أجل حافظات التأمين الكوبية التي تقدمها شركة المساهمة ESICUBA.S.A.

ولا يزال قطاع صناعة السكر يواجه الحظر المفروض على دخول السوق الأمريكية من أجل تصدير السكر منذ أن علقت كلياً حصة السكر الكوبية. ويقدر الفاقد في الإيرادات لشركة CUBAZUCAR، لتسويق السكر الكوبي، بمبلغ ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

الفصل ٥

معارضة سياسة الإبادة الجماعية للحصار المفروض على كوبا

١-٥ المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة

يتزايد باطراد في الولايات المتحدة عدد الشخصيات والمنظمات المؤيدين لرفع الحصار عن كوبا على نحو ما يتضح من الأمثلة التالية:

ففي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وجهت الممثلة كاثي كاستور رسالة إلى الرئيس أوباما تحث فيها الإدارة على تغيير سياساتها تجاه كوبا، ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب، وتهئية الظروف الملائمة لتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أصدرت المنظمة الدينية لتحالف المعتقدانيين، التي يوجد مقرها في جرينفيل، ساوث كارولينا، بياناً يدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا وحذف اسمها من قائمة الدول الراحية للإرهاب. وقد نشرت العريضة على الموقع الشبكي <http://www.lawg.org/>.

وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، عمم مكتب النائب سام فار رسالة وجهها إلى الرئيس أوباما بشأن حرية السفر إلى كوبا ويلتمس بها تأييد الكونغرس لفحوى رسالته التي يحث نصها الرئيس على اتخاذ التدابير اللازمة للسماح للأمريكيين بالسفر إلى كوبا بناء على رخصة عامة.

وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، وخلال المؤتمر الذي عقدته في تامبا منظمة التحالف من أجل سياسة مسؤولة تحت شعار ”التقارب من جديد مع كوبا: فيه فائدة لتامبا،

وفلوريدا، والولايات المتحدة الأمريكية“، قالت النائبة كاثلين كاستور إن القيود الأمريكية على السفر والتجارة لا معنى لها. وأكدت أيضا أنه لا يوجد أي دليل على أن كوبا دولة راعية للإرهاب.

وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، عرض تشارلز رانجيل السناتور عن ولاية نيويورك، ثلاثة مشاريع قوانين ترمي إلى تغيير السياسة المتبعة تجاه كوبا، وهي: مشروع القانون HR871 المعنون ”حرية التصدير إلى كوبا لعام ٢٠١٣“؛ ومشروع القانون HR872 المعنون ”حرية التجارة مع كوبا“، ومشروع القرار HR873 المعنون ”تعزيز الصادرات الزراعية والطبية من الولايات المتحدة إلى كوبا، لعام ٢٠١٣“. وتطرح هذه المبادرات جملة من الترتيبات كالإذن بسفر المواطنين الأميركيين إلى كوبا، وإلغاء قوانين الحصار، ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراقية للإرهاب والإذن بإجراء تحويلات مباشرة بين المصارف في كلا البلدين.

وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، صرح السيناتور باتريك ليهي خلال مقابلة في البرنامج المعنون ”حالة الاتحاد“ الذي تبثه محطة سي. إن. إن. أن الأولى تسوية المسائل ذات المصلحة المشتركة بين البلدين كمسألتي الحصار وحرية السفر.

وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، وخلال مقابلة أجرتها مع عضو مجلس النواب جيمس ماكغوفرن محطة سي. إن. إن. في برنامجها المعنون ”ستارت بوينت“، حث هذا الأخير الحكومة على إجراء مفاوضات رسمية ومباشرة مع كوبا بشأن طائفة من المسائل منها القيود المفروضة على السفر و”الحظر الاقتصادي“.

وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣، نشر الفريق المعني بالدراسات المتعلقة بكوبا وثيقة بعنوان ”استعادة السلطة التنفيذية السيطرة على سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا“، وصف فيها قانون هيلمز بيرتون بأنه ”سياسة فاشلة فات أوانها أتت بنتائج عكسية“. ويقترح الفريق إلغاء القانون وجميع اللوائح ذات الصلة، ويوصي كذلك بعدة إجراءات تدخل تغييرات جوهرية في قوانين الحصار.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نشر بيتر كورنبلو، رئيس برنامج التوثيق المتعلق بكوبا في قسم أرشيف الأمن القومي، مقالا في مجلة الأمة ضمنه توصيات إلى الرئيس أوباما، تدعو ضمن حملة أمور إلى رفع الحصار وتوسيع فئات الأميركيين المسموح لهم بزيارة كوبا في إطار ترخيص عام.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نشر الباحث تيد بيكون من معهد بروكينجز، ”مذكرة“ موجهة إلى الرئيس أوباما ضمنها توصيات بتغيير السياسة المتبعة تجاه كوبا دعا فيها بخاصة إلى رفع ”الحظر“.

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، نشرت صحيفة واشنطن بوست، في عمودها "أوبينيون" تعليقا لجيك كولفين نائب رئيس المجلس الوطني للتجارة الخارجية أورد فيه أن معظم سكان الولايات المتحدة يؤيدون المعيار المعتمد من السيناتور تشاك هيغل لتبرير رأيه الداعي إلى رفع الحظر المفروض على كوبا حيث إنهم يقرون بفشل استخدام الحصار وسيلة لإحداث تغيير في النظام السياسي الكوبي.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حثت المنظمة الدينية تشيرش ورلد سرفيس ممثلة في شخص رئيسها القس جون. ل. كولوغ إدارة أوباما على مواصلة تسهيل سفر المنظمات الدينية إلى كوبا، وتذليل جميع العقبات الماثلة في وجه المواطنين الأمريكيين واعتماد سياسات وإجراءات تحد من التوترات بين الحكومتين.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نشرت صحيفة تامبا باي افتتاحية تنتقد السيناتور ماركو روبيو على تشجيعه على وضع عقبات تمنع تواصل "شعب مع شعب"، وحثت حكومة الولايات المتحدة على رفع الحصار، وعدم الإصغاء إلى مزاعم المتطرفين المقيمين في ميامي، وتذليل جميع العقبات التي تعترض السفر والحد من الصلاحيات المفرطة المخولة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز افتتاحية دعت فيها حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء "سياسات الحرب الباردة التي فات أوانها"، بما في ذلك الحصار المفروض على كوبا الذي لم يعد مواكبا لروح العصر.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أبلغت وكالتا الأنباء آيه. بي. ودي. بي. آيه. أن الرئيس الأسبق جيمس كارتر، أعلن في الاجتماع السنوي لمصرف التنمية لأمريكا اللاتينية، أنه يؤيد تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة ويؤيد رفع الحصار حيث إنه يضر بالشعب الكوبي ويفقد الولايات المتحدة مصداقيتها.

وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بعثت القس الدكتورة جوان كامبل براون برسالة إلى الرئيس أوباما، دعت فيه إلى رفع الحصار وإطلاق سراح الكوبيين الخمسة المسجونين ظلما في سجون الولايات المتحدة على مكافحتهم للإرهاب المرتكب ضد كوبا انطلاقا من أراضي الولايات المتحدة.

وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، وجه أعضاء اللجان التنفيذية للمنظمات الكوبية الأمريكية المعنية بالعلاقات بين البلدين، ومؤسسة تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة - وكوبا، رسالة إلى اللجنة الوطنية لكل من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، يحثون فيها على عدم التعامل مع المجتمع الكوبي كما لو كان كتلة متجانسة تؤيد فرض الحصار، حيث

إن معظم أفرادهم يؤيدون تطبيع العلاقات بين البلدين. أكدوا مجددا تأييدهم لإجراءات الحكومة التي سهلت جمع شمل الأسر، والسفر والتحويلات المالية، وأعربوا عن أملهم في أن تسمح حكومة الولايات المتحدة لسائر مواطنيها أيضا بزيارة كوبا.

وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، شكك المشاركون في حدث نظم في مركز السياسة الدولية، ومقرها في واشنطن العاصمة، في الأثر المتوخى من الحصار المفروض على قطاع النفط، وشددوا على ضرورة وضع آلية للتعاون بين كوبا والولايات المتحدة، تمكن من إقامة تعاون فعلي بين الطرفين.

٢-٥ المعارضة الدولية

في السياق الدولي، هناك معارضة كاسحة للحصار المفروض على كوبا، تتضح من عدد المنتديات التي لا تعد ولا تحصى التي تعتمد بيانات وبلاغات خاصة تؤيد فيها إنهاء هذه السياسة.

وفيما يلي أبرز ما صدر منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

في مؤتمر القمة الحادية والعشرين للاتحاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣، اعتمد رؤساء الدول والحكومات المشاركون القرار Assembly/AU/Res.1 (XXI) الذي وجه فيه نداء قوي لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، عمت المنظمات مركز أوروبا والعالم الثالث، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، ورابطة الحقوقيين الأمريكية الوثيقة A/HRC/23/NGO/16، وذلك في إطار الدورة ٢٣ لمجلس حقوق الإنسان، وتتضمن هذه الوثيقة بياناً مشتركاً يدين الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ويطلب من مجلس حقوق الإنسان اتخاذ إجراء خاص بشأن التدابير القسرية المتخذة الانفرادية.

وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٣، وخلال العرض المقدم من كوبا أمام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، انتقد ٢٢ وفداً الحصار الأمريكي المفروض على كوبا ووصفوه بأنه عقبة تعرقل أعمال حقوق الإنسان في البلد.

وطالب الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول و/أو حكومات رابطة دول منطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بيتيون فيل، هايتي، ٢٣-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وأدان الإعلان الختامي للمجلس السياسي العاشر للشراكة البوليفارية من أجل شعوب قارتنا الأمريكية الذي عقد في كاراكاس في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ استمرار الحصار الأمريكي المفروض على كوبا.

واعتمد مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات أفريقيا وأمريكا الجنوبية العقود في مالابو، غينيا الاستوائية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ وإعلان مالابو الذي حث في فقرته ٢٧ على تنفيذ قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤/٦٧ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

واعتمد المؤتمر الأول لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سانتياغو، شيلي، في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بياناً خاصاً يدين بشدة سياسة الحصار ضد كوبا.

وفي أول قمة بين جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، الذي عقد في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، اعتمد "إعلان سانتياغو" بشأن الحوار الجديد بين الجماعة والاتحاد. ويرد في الفقرة السادسة من هذه الوثيقة أن دول الجماعة ودول الاتحاد ترفض التدابير القسرية الانفرادية لتعارضها مع القانون الدولي، وأنها تؤكد من جديد موقف الجانبين بشأن تنفيذ أحكام قانون هيلمز بيرتون خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة.

وأصدرت الشراكة البوليفارية من أجل شعوب قارتنا الأمريكية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بياناً بمناسبة الاحتفال في كاراكاس بالذكرى السنوية الثامنة لإقامة هذه الشراكة، أدانت فيها بلدانها الأعضاء الحصار الإجرامي الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على الشعب الكوبي.

واعتمد مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات منطقة آسيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي عقدت في غينيا الاستوائية في يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إعلان سيوبو، الذي أدان فيه التدابير القسرية المنافية للقانون الدولي وأعرب فيه أيضاً عن رفضه قانون هيلمز بيرتون.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصدرت الشراكة البوليفارية من أجل شعوب قارتنا الأمريكية بياناً تعرب فيه عن رفضها إدراج كوبا على قائمة الدول الراحية للإرهاب وتدين فيها أيضاً الحصار المفروض على كوبا.

وأصدر مؤتمر القمة الثاني والعشرون لرؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية الذي عقد في قاندي (إسبانيا)، يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بياناً خاصاً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك قانون هيلمز بيرتون، أكدوا فيه من جديد "رفضهم الشديد لتطبيق قوانين وتدابير مخالفة للقانون الدولي كقانون هيلمز بيرتون، وحثوا فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتطبيقه". وشجعوا في هذا البيان على أن "تمثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لأحكام القرارات المتتالية العشرين التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنتهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا".

وأعربت بشكل قاطع الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكثر هيئات المجتمع الدولي ديمقراطية وتمثيلاً في العالم، في عملية تصويت تاريخية جديدة أجريت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مناهضتها للحصار عندما صوتت بأغلبية ١٨٨ صوتاً مقابل ٣ وامتناع عضوين عن التصويت، القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وشارك في مناقشة الموضوع ١٩ وفداً، من بينها ٧ ممثلين عن أفرقة استشارية ومنظمات إقليمية ودون الإقليمية، وهي: مجموعة الـ ٧٧ زائد الصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والمجموعة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والسوق المشتركة للجنوب. وعلل ١٧ وفداً آخر موقفه ضد الحصار بعد اتخاذ القرار.

واعتمد الاجتماع العادي الثامن والثلاثين للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (المنظومة)، الذي انعقد في دورة وزارية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الإعلان المعنون "إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا". وورد في نصه أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ينتهك القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد النظام التجاري الدولي وحرية الملاحة. وأدان الاجتماع في هذا الإعلان أيضاً بشدة تطبيق أي قانون أو تدبير يتنافى مع القانون الدولي كقانون هيلمز بيرتون وتوريشيلي، وحث الحكومة الأمريكية على وقف تنفيذ هذين القانونين.

وخلال المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أدانت شخصيات كبيرة وممثلين عن ٤٥ دولة عضواً في الأمم المتحدة، صراحة الحصار ودعوا إلى إنهائه.

واعتمد رؤساء دول وحكومات بلدان الاتحاد الأفريقي في اجتماع عقد في أديس أبابا، إثيوبيا، من ١٥ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، في إطار الدورة العادية التاسعة عشرة، القرار Assembly/AU/Res.1 الذي أعربوا فيه عن تأييدهم للقرار المناهض للحصار المفروض على كوبا ودعوا إلى إنهاء هذه السياسة.

الاستنتاجات

في عام ٢٠٠٩، أعلن الرئيس أوباما الذي كان قد استلم للتو مقاليد الحكم في بلده، فتح صفحة جديدة من العلاقات مع كوبا وأعرب عن اقتناعه بأن بالإمكان السير بهذه العلاقات نحو وجهة جديدة.

غير أنه وبصرف النظر عما أعلن عنه في ذلك الحين وفي ما تلاه من خطاب مضلل، فإن الحقيقة أنه في السنوات الخمس الأخيرة، سجل تصعيد مطرد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، وبخاصة في جانبه المتعلق بتنفيذه خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة التي تفرضه بالرغم من الإدانة الدولية المدوية التي تلقاها هذه السياسة.

وخلال هذه الفترة، أصبحت المضايقة المستمرة للمعاملات الكوبية المالية الدولية ووضع العراقيل أمامها الأولوية الأولى لسياسة الخنق الاقتصادي التي استمرت ضد الشعب الكوبي منذ أكثر من ٥٠ عاما.

وتعيد كوبا تأكيد أن مواصلة هذه السياسة يشكل انتهاكا ضخما صارخا ومنتظما لحقوق الإنسان لشعب بأكمله تصفه بأنه عمل من أعمال الإبادة الجماعية وفقا لتعريف هذه الأعمال. بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، وعمل ينتهك أيضا الحقوق الدستورية لشعب الولايات المتحدة، بحيث إنه ينتهك حرية أفراد في السفر إلى كوبا، وينتهك الحقوق السيادية للعديد من الدول الأخرى بسبب طبيعة هذه السياسة التي تمتد إلى خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تنتهجها.

فالحصار المفروض على كوبا بناء على رؤية مفلسة مؤداها أن تجويع شعب بأكمله سيرغمه على الإذعان إنما هو عمل ينتهك القانون الدولي، ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وينتهك حق دولة ذات سيادة في السلام والتنمية والأمن.

وعلى غرار ما أشير إليه، فإن الأضرار الاقتصادية التي تكبدها الشعب الكوبي جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، تصل إلى

٠٠٠ ٠٠٠ ٣٢٤ ١٥٧ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة، من ناحية ونظرا لانخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية، من ناحية أخرى.

ويظل الحصار سياسة سخيصة فات أوانها وعملا غير قانوني لا يمكن تأييده من الناحية الأخلاقية، لم يحقق ولن يحقق المراد، أي كسر قرار الشعب الكوبي المحافظة على سيادته واستقلاله وحقه في تقرير المصير.

ويجب على حكومة الولايات المتحدة أن ترفع فوراً الحصار دون قيد أو شرط. وتشكر كوبا مجدداً المجتمع الدولي على تأييده المتنامي وتطلب منه تأييدها في مسعاها من أجل وضع حد لهذه السياسة غير القانونية وغير الإنسانية وغير العادلة.

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لا تحيد حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن موقفها الثابت المتمثل في رفض جميع أشكال الجزاءات التي تفرض على دولة ذات سيادة، بما في ذلك الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي.

فهذا الحظر الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا خارج نطاق ولايتها الإقليمية، إنما هو تحد سافر لسيادة كوبا ينتهك على نحو صارخ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويقوض حرية التجارة والملاحة وأبسط قواعد التعايش والاحترام بين الدول ذات السيادة، وهو يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، حيث ينكر على الشعب حقه في الحياة وفي التنمية، ومن ثم، يستحق إدانة قوية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وقد سببت سياسة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود حلت خسائر فادحة لهذا البلد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بلغت مئات البلايين من دولارات الولايات المتحدة، وتأثرت من ذلك أيضا دول ثالثة تقيم علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية مع كوبا، ومن ثم، فإن الحصار لا يزال هو العقبة الرئيسية التي تعرقل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد وحياة شعبه. لذا، لا بد من القيام دون تأخير، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابة لمطالبات المجتمع الدولي، بوقف سياسة الحصار الإجرامية الشاذة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا.

وتؤيد حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية باستمرار الجهود التي تبذلها كوبا حكومة وشعباً لإنهاء الحظر الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، وستواصل زيادة توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا وتطويرها في المستقبل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تعرب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن قلقها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، رغم قرارات الجمعية العامة العديدة الداعية إلى رفعه.

وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية مرة أخرى رغبة المجتمع الدولي التي عبر عنها من خلال اتخاذ ١٨٨ دولة عضوا القرار ٤/٦٧، وهي بذلك تؤيد أي قرار جديد يهدف إلى إنهاء هذا الحصار.

وتقدر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الأهمية التي ما فتئ الأمين العام يوليها إلى هذه المسألة، وتؤيد أي مبادرة تسعى إلى وضع كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على طريق حوار بناء ومثمر وكفيل بأن يؤدي إلى رفع الحصار نهائياً.

جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

تود جمهورية جيبوتي أن تؤكد من جديد التزامها الأساسي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك صوتت جمهورية جيبوتي لصالح قرار الجمعية العامة ٤/٦٧، ومن ثم، لم تسن أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، ولا حاجة لها إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لم يسن كومنولث دومينيكا أو يطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة في كوبا.

ويعارض كومنولث دومينيكا بشدة تطبيق تشريعات وطنية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، وهو ما يقوض سيادة الدول الأخرى ولا يقيم لها وزناً. وترى دومينيكا أن هذه الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ المساواة في السيادة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وحكومة دومينيكا تؤيد كوبا بوصفها عضواً في الأمم المتحدة وفي التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية وبلداً شقيقاً في منطقة البحر الكاريبي. والعلاقات التاريخية القوية والتضامن التي تربطنا في عدد من مجالات التعاون مثل التعليم والصحة والرياضة قد أوجدت صداقة متينة بين شعبيها.

وصوتت دومينيكا باستمرار ودون تردد لمختلف نسخ القرار ٤/٦٤. وتعرب دومينيكا عما يساورها من قلق مستمر بسبب المشاق والمعاناة الإنسانية الناشئة عن استمرار سريان الحظر المفروض على كوبا، على الرغم من التأييد الدولي الكاسح للعديد من القرارات التي تدعو إلى إنهائه.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تمثل حكومة الجمهورية الدومينيكية في علاقاتها الدولية للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها علاقات التعاون والتبادل بين الأمم، والمكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي غيره من قواعد القانون الدولي. لذا، فهي تمتنع عن سن و/أو تطبيق أي قوانين تتنافى مع هذه القواعد والمبادئ.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٢]

لا يسع البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة سوى أن تعلن أنه لا توجد في إكوادور قوانين أو تدابير سنت أو يجري سريانها من القوانين والتدابير التي تشكل حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا، وذلك اتساقا مع سياستها التي دأبت فيها على شجب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وشعبها منذ عدة عقود.

وفي الوقت ذاته، تطالب إكوادور بأن يتم فورا ودون شرط رفع جميع ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا البلد الكاريبي من تدابير انفرادية تسببت لسكانه في أضرار اقتصادية واجتماعية فادحة، وأحدثت لهم أزمة إنسانية واسعة النطاق.

وتجسيدا لموقف إكوادور التي ترى أنه من غير المقبول إطلاقا أن تُفرض على بلد ثالث تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود ولاية الدولة، كالتدابير الواردة في قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز بيرتون لعام ١٩٩٦، فقد دأبت على تأييد القرارات المتعاقبة التي اتخذت بشأن هذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

صوّتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ اتساقا مع وجهة نظرها الثابتة التي مفادها أن فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس من أساليب العمل التي يمكن أن تتغاضى عنها مصر.

فالخطر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يشكل انتهاكا واضحا لمبادئ العمل المتعدد الأطراف، وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، والثقة المتبادلة.

ويسبب هذا الخطر المجحف وغير المبرر مصاعب اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها للشعب الكويتي. ثم إن له عواقب وخيمة على القطاعات الحيوية للاقتصاد الكويتي وعلى رفاهية الشعب الكويتي. ويشكل ممارسة من عهد مضى ويجب رفعه.

وللحظر آثار تمتد لتطال شركات دول ثالثة ومواطنيها. وهذه الآثار خارج حدود الولاية الإقليمية، تنتهك الحقوق السيادية للكثير من الدول الأعضاء. ويتتاب مصر قلق بلغ من اتساع رقعة تنفيذ الحظر خارج حدود الولاية الإقليمية، مما يشكل حجة أخرى للمطالبة بإنهاء هذه الجزاءات غير المبررة على الفور.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن جمهورية السلفادور، انطلاقاً من حرصها الدائم على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وإدراكها التام لضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير اقتصادية وتجارية تضر بدولة أخرى وتؤثر في حرية تدفق التجارة الدولية، تكرر تأكيد تأييدها للقرار الداعي إلى ضرورة وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وترى السلفادور أن الحصار عمل مؤسف خلف آثار خطيرة على تقدم وتنمية دولة ذات سيادة ولم يحترم كرامة شعب وسيادته.

وتشير كذلك إلى أن سريان قوانين وطنية تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية يضر بالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية جمهورية كوبا، وبجميع أشكال التجارة والملاحة، ويتحول كذلك إلى عقبة كأداء تعرقل جميع الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق التنمية والرفاه.

وتؤيد جمهورية السلفادور الإنهاء الفوري لهذا الحصار، لا امتثالاً للقانون الدولي فحسب، وإنما أيضاً من منطلق أنه عمل يرفضه المنطق، بسبب الآلام والمعاناة التي يكبدها للشعب الكوبي.

وترى جمهورية السلفادور إن جميع ما يبذله المجتمع الدولي الآن من جهود من أجل السلام والتعاون والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووحدة البلدان وتضامنها، ستصبح مشار تساؤلات خطيرة جراء أعمال كهذا الحصار المفروض على الشعب الكوبي، والذي ما زال يعيد إلينا صفحة من تاريخنا نريد جميعاً طيها نهائياً.

وتود جمهورية السلفادور أن تعرب عن قلقها مما يترتب على هذا الحصار من أضرار متواصلة تطال النظام الصحي للكوبيين وأمنهم الغذائي، حيث تضطر دولة كوبا إلى اشتراء مدخلات من أسواق بعيدة والاستعانة في ذلك بسماسرة في أحيان كثيرة، الأمر الذي

يتسبب في هدر جانب كبير من الموارد المالية كان لولا ذلك، سيستخدم في مجالات إنمائية أخرى.

وتتضمن جمهورية السلفادور صوتها إلى النداء الذي دعت فيه أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد قرار الجمعية العامة ٤/٦٧، وتدعو في هذا الصدد إلى إلغاء هذه التدابير المفروضة على جمهورية كوبا، وتعلن أنها تمتنع، امتثالا للقرار المذكور، عن سن أو تطبيق قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة، وتؤثر سلبا في الحقوق السيادية لدولة كوبا ومواطنيها.

وتتضمن جمهورية السلفادور من جديد صوتها إلى صوت المجتمع الدولي المطالب على نحو لا ينفك يتعالى من يوم لآخر ويكتسب مزيدا من الزخم في مختلف المنتديات الدولية والإقليمية لتبادل الأفكار، وتكرر الإعراب عن مطالبتها الولايات المتحدة بأن تضع حدا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأن تدخل مع هذا البلد في عملية حوار تحترم فيه سيادته وحق الشعب الكوبي غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

عملا بمبادئ الدستور الوطني والتزاما بالدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحفظها، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية مرة أخرى عن قلقها من استمرار الحصار، حيث إنها ترى أنه يضر برفاه الشعب الكوبي.

ونحن على اقتناع بأن مواصلة عزل بلد اقتصاديا وتجاريا وماليا في هذا العالم المتجه نحو العولمة والذي تكبله الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، ليس بالوسيلة الأنسب لتسوية المنازعات.

وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى التفكير مليا بشأن هذا الموضوع من أجل مضاعفة جهوده لإقامة حوار إيجابي بين الطرفين للتوصل إلى رفع الحصار نهائيا.

وتبعاً لذلك، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تعيد الإعراب عن تأييدها غير المشروط لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء هذا الحصار القائم منذ أكثر من نصف قرن، وذلك من منطلق حرصها على أن ترى هذا العالم وقد أصبح أكثر وثاماً.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لم تسنّ حكومة دولة إريتريا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

وتعارض إريتريا بشدة الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي.

وتضم إريتريا صوحتها إلى أصوات الدول الأخرى المناهضة للإلغاء أو الإبطال الفوري لتلك القوانين أو التدابير التي تُلحق آثاراً ضارة بالشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

ترى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن استمرار فرض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي يؤثر سلباً في الظروف المعيشية للشعب الكوبي، وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولذا، تؤكد حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من جديد تأييدها لقرار الأمم المتحدة ٤/٦٧ وتنادي بإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وتؤمن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بأن الحوار البناء ضروري لإحلال الثقة والتفاهم بين بلدان العالم.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

يرى الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة تهم الطرفين بالأساس. بيد أنه أعلن ودوله الأعضاء اعتراضه الواضح على توسيع

نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، حسبما ورد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز بيرتون لعام ١٩٩٦.

واعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لائحة وإجراء مشتركاً بهدف حماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة، وذلك عن طريق حظر الامتثال لهذا القانون. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في مؤتمر قمة لندن المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، المعقود في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من انطباق البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ ومذكرة تفاهم بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب الذي يخصها من مذكرة التفاهم الموقعة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤكد فيجي من جديد تأييد حكومتها للقرار ٤/٦٧، وتكرر تأكيد موقف حكومتها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وذلك وفقاً للالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تتخذ فيجي أي تدابير قد تعرقل العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. بل على العكس، إن فيجي عاقدة العزم على تنمية علاقات التعاون مع جميع البلدان، وتؤيد في هذا الصدد تأييداً تاماً النداء الداعي إلى رفع الحظر المفروض على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية]

[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، صوتت غابون لصالح القرار ٤/٦٧، شأنها في ذلك شأن معظم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وهي لا تزال متمسكة بأن تنفذ الدول الأعضاء الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار المذكور.

فهذا الحصار يتنافى مع مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وكلها مبادئ منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وما زال القلق يساور غابون من استمرار التدابير الرامية إلى توسيع نطاق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتشديده، وكذلك من آثاره على سكان كوبا ومواطنيها من المقيمين في الخارج.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

ما زالت غامبيا تعارض سنّ أو تطبيق مثل هذه القوانين أو التدابير على كوبا لأنها تعوق التدفق الحر والسلس للتجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحظر المفروض على كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، بانتهاك المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى. وليس هناك ما يبرر الحظر من الناحيتين القانونية والأخلاقية؛ ونظرا لأنه يواصل المساس بحقوق شعب كوبا الأساسية في التحرر الاقتصادي والتنمية، فلا بدّ من إنجائه فوار.

وتضم غامبيا، من منطلق إحساسها بالمسؤولية باعتبارها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي، صوتها إلى أصوات إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي.

وتحدونا رغبة طموحة في أن نُحترم وتنفذ دون مزيد من التأخير قرارات الأمم المتحدة المؤيدة للمجالات التي هي ذات اهتمام مشترك بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها للقرار ٤/٦٧، وهي لم تسن أو تطبق أي قوانين ضد كوبا، ولم تتخذ ضدها أي تدابير من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين جورجيا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لم يسبق قط أن أيدت غانا على امتداد السنوات الخمسين الماضية الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ومن ثم فإنها لم تسن ولم تطبق أي قوانين تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية للدولة وتضر بكوبا. وغانا مقتنعة بأن الحظر الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي.

وتؤمن غانا إيماناً قوياً بأن الحصار أمر غير مقبول أخلاقياً لأنه يحرم دولة ذات سيادة وعضواً في المجتمع الدولي من الاستفادة من فوائد التجارة الدولية، وذلك أمر لا يمكن الدفاع عنه. ومن ثم، تعترض غانا على الحظر، وعلى أي قانون ينتهك مبادئ من مبادئ القانون الدولي الأساسية، هما عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق جميع الدول في أن تحدد لنفسها مسارات التنمية الاجتماعية التي تريدها. وتظل غانا ملتزمة بهذه المبادئ، وقد دأبت على تأييد قرارات الجمعية العامة التي تدعو في جملة أمور إلى إنهاء هذا الحظر.

وتود غانا أن تناشد الولايات المتحدة الأمريكية أن يستجيب للنداء الذي دأبت الجمعية العامة على توجيهه على مدى السنوات من أجل رفع الحظر، وتحثها على إعادة النظر في موقفها المناهض لكوبا، ومعاملتها كدولة مستقلة لها الحق في أن تختار مسار التنمية الذي تريده لنفسها.

وقد أثبتت التطورات الأخيرة أن من المهم أن نستجمع سلطتنا الأخلاقية الجماعية لنجدد النداء إلى جميع الدول أن تجسد في جميع معاملاتها الدولية دون استثناء روح التعاون والتعددية والاعتماد المتبادل، إضافة إلى ما تتسم به مقوماتنا الثقافية والأيدولوجية من تنوع. فشعب كوبا الذي عانى على مدى أكثر من خمسة عقود من الزمن في سعيه لتليل الحرية،

يستحق الاستفادة من عمله الشاق والتزامه بالعدالة الاجتماعية. وقد حان الوقت لكي يمد المجتمع الدولي دعمه التام لتلك القضية.

وتود غانا أن تحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الكف عن أي سياسة تجسد العمل الانفرادي أو تروج له على نحو يضرب عرض الحائط بميثاق الأمم المتحدة وقيمتها ومبادئها الأساسية وتطلعات الدول الأعضاء الأخرى وقيمتها.

واستضافت كوبا على مرّ السنين آلافًا من الطلاب الأفارقة الذين ساهموا وما زالوا يساهمون في تنمية بلدانهم بعد أن أتموا دراستهم في شتى المهن.

والمسؤولية عن مواجهة التحديات المطروحة في القرن الحادي والعشرين ودحرها إنما تقع في نهاية المطاف على عاتق مجتمع دولي يقبل بمقتضيات الاعتماد المتبادل وبما تتسم به ثقافتنا وإيديولوجياتنا وخياراتنا من تنوع.

لذلك، تود غانا أن تنادي بإلغاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي هو جزء من ماضٍ ولّى وانقضى وتأمل أن يسمح لها بالتمتع بنصيبها من فوائد التجارة الدولية.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

ترى غرينادا أن استمرار الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ينتهك القواعد والقيم التي تنظم التعايش السلمي بين الدول ويتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق.

وعلاوة على ذلك، تعرب غرينادا عن اقتناعها بأن الاستقلال السياسي للدول مسألة سيادة، وتقترح ترك مهمة المطالبة بالتغيير للشعب الكوبي إذا كانت تلك هي رغبته السياسية.

وتذهب غرينادا إلى أن إجراءات الحصار تشكل انتهاكا للحق السيادي للشعب الكوبي في تقرير مصير بلده، وتؤثر سلبا على تقدم التنمية البشرية وتحقيق الرفاه؛ وهما شرطان مسبقان لإقامة علاقات سلمية وودية بين الأمم وفقا للمادة ٥٥ من الميثاق.

ولذا، فإن حكومة غرينادا لا تسنّ ولا تطبّق أي قوانين أو تدابير تشكل تعدياً على الحقوق السيادية لأي دولة أو تؤدي إلى تقويضها، ولا تقبل بها؛ وكذلك الأمر بالنسبة لأي تطبيق انفرادي لتدابير اقتصادية وتجارية قد تعيق بناء قدرات أي دولة.

وفي ضوء ما تقدم، تنضم غرينادا إلى باقي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في دعوتها إلى إلغاء التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها من خلال حصارها التجاري والمالي.

وتعترف غرينادا، بوصفها نصيراً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بتساوي الدول في السيادة، وتؤيد بالتالي قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ الداعي إلى الإنهاء الفوري للحصار المفروض على كوبا. وترى غرينادا أن حق دولة ما في تحديد شركائها الاقتصاديين والتجارين لا ينبغي أن ينفي حق دولة ثانية في الاستقلال السياسي وتقرير المصير.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

عملاً بقرار الجمعية العامة ٤/٦٧، تعلن جمهورية غواتيمالا أن دولة غواتيمالا لم تسنّ ولم تطبّق أية قوانين أو تدابير مخالفة للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعليه، توضح غواتيمالا أنه ليس لديها أي موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعيق حرية المرور والتجارة الحرة بينها وبين كوبا.

وبناء على ما سلف، ترفض غواتيمالا أي تدبير انفرادي يتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زال نظامها القانوني يتضمن أحكاماً من هذا القبيل على اتخاذ التدابير الضرورية لإلغائها أو إبطالها.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تزال حكومة جمهورية غينيا تشعر بالقلق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ عقود على الشعب الكوي. ومن منطلق وفاء غينيا بالتزاماتها

الدولية، تؤكد من جديد رسمياً تمسكها بمبادئ المساواة بين الدول وسيادتها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحث على الرفع الفوري وغير المشروط للحصار الظالم الذي تسبب في الكثير من المعاناة للشعب الكوي. ولذلك ستصوّت جمهورية غينيا لصالح أي قرار يؤكد من جديد ضرورة إنهاء هذا الحصار.

غينيا - بيساو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤكد غينيا - بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية تتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار والتمسك بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تصوّت حكومة غينيا - بيساو على قرار ضد كوبا كما لم تعتمد آليات، على المستوى المحلي، لتنفيذ عقوبات بالنظر إلى أنها انفرادية وتتعارض مع قواعد القانون الدولي المتعلقة على التوالي بتحرير التجارة والملاحة.

ويعرب بلدنا، في الوقت نفسه، عن أسفه لأن هذا الحصار الذي دام أكثر من ٥٣ عاماً، ما زال يؤثر على الشعب الكوي بإلحاق ضرر كبير على الصعد الاقتصادية والمالية والصحية وغيرها.

ورغم اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات تباعاً في السنوات الأخيرة، بأغلبية أعضائها لرفع الحصار، فإنه لم يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها ما ينبئ أنها تخفف المصرة على فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا.

وتقرّ جمهورية غينيا - بيساو بالأهمية التي يوليها الأمين العام للأمم المتحدة لهذه المسألة وتدعو إلى التقيد الصارم بهذا القرار.

وتدعو أيضاً المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده لضمان أن يجري البلدان حواراً بناءً من أجل إقامة علاقات بين الدولتين.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

برهنت حكومة غيانا باستمرار على احترامها والتزامها الراسخين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

ولهذا الغرض، لم تسن غيانا أي تشريعات ولم تتبّع أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمس سيادة الدول الأخرى.

ومن حيث المبدأ، ظلت غيانا على موقفها الثابت المعارض بشدّة للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تكرر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة. وتشجع غيانا الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على التحاور مع بعضهما بعضا.

وتمثل حكومة غيانا امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧ وستواصل تأييده تأييدا تاما.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

إن جمهورية هايتي، إذ تحرص على احترام الشروط المحددة في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧، تتخذ كل الترتيبات اللازمة للامتناع عن سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية الدولة التي أصدرتها وتمس سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها، وتنال كذلك من حرية التجارة والملاحة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة هايتي تقيم علاقات صداقة وتبادل وتعاون ممتازة مع حكومة كوبا.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٣]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضدّ كوبا.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تسن حكومة هندوراس ولا تطبق قوانين وتدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي وتجاري ضد دول أخرى قد تنال من حرية تدفق التجارة الدولية، وذلك امتثالا منها للالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٣]

لم تسن الهند ولم تطبق أي قوانين من النوع المبين في ديباجة القرار المشار إليه أعلاه، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع نظرا إلى عدم وجودها.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير يتخذها بلد من البلدان بشكل انفرادي وتنتهك سيادة بلد آخر. ومن بين هذه التدابير محاولات توسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بما يجعل آثارها تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول أو رؤساء حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في طهران، إيران، في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، بشأن هذا الموضوع، كما تشير إلى القرارات الأخرى التي اتخذتها بلدان حركة عدم الانحياز على أعلى المستويات، وتحت المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في معاناة شديدة لشعب كوبا.

وإن الاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يخل بمبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، كما ينتهك القانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ النازمة للعلاقات السلمية بين الدول.

وتحث إندونيسيا الدول التي تطبق قوانين وتدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية وتمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لرعاياها أو لأي أشخاص آخرين يخضعون لولايتها، وبحرية التجارة والملاحة، على أن تكف عن تطبيقها. وتواصل إندونيسيا تأييد هذا القرار والدعوة إلى الوقف الفوري لهذا الحصار.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تعرب حكومة جمهورية إيران الإسلامية عن امتعاضها الشديد من التمادي في فرض عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على كوبا رغم أن الجمعية العامة تتخذ سنويا قرارا يطالب حكومة الولايات المتحدة برفع الحصار الذي تفرضه على كوبا وإنهائه.

وتكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد إيمانها الراسخ بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول، ويتناقض نصا وروحا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم. ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلبا في الظروف المعيشية وفي حقوق الإنسان المكفولة للشعب الكوبي، وسوف تعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، لا يزال الحصار يقيد بشدة الجهود التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها من أجل القضاء على الفقر والجوع والنهوض بالصحة والتعليم، وهي شروط أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وليس لهذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود من غرض سوى إلحاق الكثير من الأذى والمعاناة بالشعب الكوبي، وبخاصة النساء والأطفال. فقد ألحق الحصار ضررا شديدا بالحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ولدول أخرى، إضافة إلى حرية التجارة والملاحة، ولا بد بالتالي من رفعه فورا على النحو المطلوب في جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وينبغي تسوية الخلافات والمشاكل بين البلدان بالوسائل السلمية وعن طريق الحوار وعلى أساس المساواة في السيادة واحترام الدول الأعضاء لسيادة بعضها بعضا.

فاتخاذ الجمعية العامة على مدى سنوات عديدة لهذه القرارات التي حظيت في كل مرة بهذا القدر الواسع من التأييد، إنما هو دليل واضح على أن المجتمع الدولي يرفض بشدة التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية بشكل عام، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بشكل خاص. وهو أيضا مؤشر على تزايد التعاطف مع الجهود التي تبذلها كوبا، حكومة وشعبا، من أجل إنهاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني. وعلاوة على ذلك، وفي سياق التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي، من قبيل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمات الغذاء وما تمخض عنها من تفاقم مشكلة الفقر والبطالة وسوء التغذية، لم يعد هناك أي مبرر لفرض هذا الحصار، أكثر من أي وقت مضى على ما يبدو، وهو يستحق إدانات أكثر صرامة على المستوى الدولي.

وتشير جمهورية إيران الإسلامية إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز المعقود في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، حيث كرر رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز مجددا نداءهم الموجه إلى "حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يتسبب في تكبد شعب كوبا خسائر وأضرارا اقتصادية هائلة، علاوة على كونه انفراديا ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار". وحثوا من جديد "على الامتنال التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧". وفضلا عن ذلك أعرب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز عن "بالغ قلقهم إزاء توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا ليتجاوز الحدود الإقليمية، ورفضوا قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز التدابير التي اعتمدتها بهدف تشديد الحصار، وكذلك كل التدابير الأخرى التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة

حديثاً ضد شعب كوبا". وأعادوا التأكيد أن "هذه التدابير تشكل انتهاكاً لسيادة كوبا وخرقاً جسيماً لحقوق الإنسان لشعبها".

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تعارض التدابير الاقتصادية والتجارية التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة انفرادية ضد بلدان أخرى، مما يعرقل حركة الأشخاص وتدفق التجارة والمعاملات المالية، وهي تعارض أيضاً تطبيق أي تشريعات وطنية خارج الحدود الإقليمية للدولة ما وما يترتب على تلك التشريعات من آثار تنال من سيادة الدول الأخرى. فهذه الجزاءات تتنافى مع مبادئ القانون الدولي ومع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بينها.

ولذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع هي أيضاً لتدابير قسرية اقتصادية، تشاطر شعب كوبا وحكومته شواغلهم، وتؤكد الحاجة الملحة إلى وضع حد لمثل هذه التدابير، وإلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ تنفيذاً كاملاً.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تزال حكومة جامايكا تعترض على تطبيق دولة تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية على دولة أخرى بحيث تتسبب هذه التدابير في تقييد حرية ممارسة الأنشطة التجارية ومزاولة التجارة والتعاون الاقتصادي.

ولهذا الغرض، وحرصاً منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تسن حكومة جامايكا أي قوانين أو تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة.

وتأييداً لهذا الموقف، أيد مجلس النواب في جامايكا منذ سنة ٢٠٠٩ القرارات المؤيدة لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، مشيراً إلى أنه ينتهك حرية تدفق التجارة وذلك ليس في هذه المنطقة فقط، بل في نصف الكرة الأرضية الجنوبي.

ولا تزال جامايكا تعارض بشدة الحصار الاقتصادي الانفرادي والقسري المفروض على جمهورية كوبا، وتطبيق قوانين وتدابير تهدف إلى توسيع نطاق الحصار ليشمل بلداناً أخرى. ويلحق الحصار المفروض على كوبا أضراراً فادحة برفاه الشعب الكوبي ولا مبرر لها.

ولذلك، تكرر حكومة جامايكا تأييدها لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول التي لا تزال تطبق هذه القوانين والتدابير على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطائها في أقرب وقت ممكن.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لم تسن حكومة اليابان أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ٤/٦٧.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق نتيجة لقانون التضامن من أجل الديمقراطية والحرية في كوبا لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يؤدي إلى نشأة مشاق لا مبرر لها بالنسبة لأنشطة اقتصادية تقوم بها مؤسسات أو مواطنون من بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت لصالح القرار ٤/٦٧.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في أن تحقق تنميتها حسب النمط الذي تريده لنفسها.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس بسيادة دولة أخرى. وكازاخستان لم توافق مطلقاً على أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أجنبية بما في ذلك في

المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقلها أو تؤخرها. وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تشاطر كينيا آراء المجتمع الدولي في معارضته المستمرة للجزاءات والحصار المفروض على كوبا.

ولم تقم كينيا إطلاقاً بسن أو تطبيق قوانين أو تدابير أحادية مهما كان نوعها، لها آثار تتجاوز حدودها الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى.

وستواصل كينيا معارضة الحصار المفروض على كوبا الذي له آثار سلبية على مواطني كوبا. بما يتواءم مع موقف الاتحاد الأفريقي، وهي تدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري غير المبرر المفروض على كوبا منذ فترة طويلة، حتى يتسنى لهذا البلد التمتع بجميع الفرص المشروعة المتاحة له لتحقيق تنميته المستدامة.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

يتضمن هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابياً، عند اعتمادها، في تحسين رفاه ورخاء شعب كوبا بشكل عام.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ القرار المذكور وتشدد على ضرورة التقيّد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك احترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، دأبت دولة الكويت على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٣]

عملاً بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لم تقم جمهورية قيرغيزستان بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضها وتؤثر في سيادة دول أخرى.

جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

من المؤسف أن يستمر سريان الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الماضية على كوبا، والحال أن الأمر يتعلق ببلد مستقل وذو سيادة. فهذا الحصار الذي تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة لا يعرقل فحسب تقدم كوبا من حيث تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ويسبب معاناة لا توصف لشعبها، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي ومبدأ تساوي الدول في السيادة، ومبدأ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وأما فيما يخص جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، فإنها، بحكم التزامها بجميع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وامتناعها لها، لم تسن ولم تصدر أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار المذكور أعلاه.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تلتزم حكومة لبنان التزمًا تاماً بقرار الجمعية العامة ٤/٦٧ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ولبنان ثابت على هذا الموقف، الذي يستند إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تشدد على ضرورة احترام سيادة الدول.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

تذكر مملكة ليسوتو بأنه رغم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من عقدين، فإن هذا الحصار لا يزال قائماً.

وتعرب مملكة ليسوتو مجدداً عن بالغ قلقها من استمرار هذا الإجراء الانفرادي الذي تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية، والذي يتعارض مع مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف، والقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مع مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويساور مملكة ليسوتو قلق بالغ من الآثار الضارة الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على شعب كوبا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسن مملكة ليسوتو أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تعيق العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين مملكة ليسوتو وجمهورية كوبا. ويعكس تصويت ليسوتو لصالح القرارات ذات الصلة التي تعتمد عليها الجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا بوضوح التزام ليسوتو بوضع حد لهذا النوع من التدابير الانفرادية، والتزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبتعددية الأطراف.

ليبيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

ما فتئت ليبيريا تعرب عن قلقها من استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا لفترة طال أمدها، مما يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الودية، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ والقواعد النازمة للتعايش السلمي بين الدول.

واحتراماً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تسن حكومة ليبيريا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٤/٦٧.

وستظل حكومة ليبيريا تؤيد الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة بهدف رفع القيود التجارية المفروضة على كوبا، وتعيد تأكيد المقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لم تسن حكومة إمارة ليختنشتاين أو تطبق أي قوانين أو تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٤/٦٧. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة إمارة ليختنشتاين أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمر^{*} لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تطبق حكومة جمهورية ملاوي أي جزاءات على حكومة كوبا ولا تفرض ضدها أي حصار. ولا تزال حكومة ملاوي تقيم علاقات ثنائية ممتازة مع حكومة كوبا في إطار لجنة دائمة مشتركة للتعاون وفي إطار المنتديات المتعددة الأطراف الأخرى مثل حركة بلدان عدم الانحياز.

وتود حكومة ملاوي الإعراب مجدداً عن تنديدها بإصدار وتطبيق قوانين وأنظمة قمعية على نحو انفرادي مثل "قانون هيلمز بيرتون" لعام ١٩٩٦ الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على حرية التجارة بين الدول. وفي هذا الصدد، تضمّن حكومة ملاوي صوتها إلى صوت بقية أعضاء المجتمع الدولي في المناذاة برفع هذه الجزاءات المفروضة على حكومة كوبا، التي لا طائل من ورائها سوى إطالة أمد معاناة عامة الشعب الكوبي.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

صوتت حكومة ماليزيا مؤيدة لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

وتعارض حكومة ماليزيا جميع أشكال الجزاءات والحصارات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة من جانب واحد التي تتنافى مع قواعد القانون الدولي، وتتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على احترام القواعد. وأثر هذه التدابير الاقتصادية الانفرادية قد لا يقف عند حد تقييد حرية المشاريع التجارية العابرة للحدود وتحررها من القيود، بل قد يعرقل أيضا التنمية الاجتماعية مثل فرص العمل المتاحة لعامة السكان وظروفهم المعيشية.

وفي هذا الصدد، تؤيد حكومة ماليزيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ والقرارات الأخرى ذات الصلة، التي تدعو إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه طرف واحد على أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على أي بلد من دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن للأمم المتحدة أو من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها. وتبعا لذلك، فإن جمهورية ملديف لم تفرض أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ الذي صوتت جمهورية ملديف لصالحه.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

صوتت حكومة جمهورية مالي باستمرار لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ولم يسبق قط لحكومة جمهورية مالي التي تؤيد القرار ٤/٦٧ تأييداً تاماً أن سنت أو طبقت تدابير من النوع المنصوص عليه في ديباجة القرار المذكور. لذا، فإنها لا تزال متمسكة بموقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وعن ومعارضتها لهذا الحصار من جميع جوانبه.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

لم تسن موريشيوس أي قوانين أو تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي ضد كوبا.

وتقيم جمهورية موريشيوس علاقات ثنائية ممتازة مع كوبا. أما في ما يتعلق بالعلاقات التجارية مع كوبا، فمع أن صادراتها باتجاه كوبا ضئيلة، فقد استوردت موريشيوس بضائع من كوبا بلغت قيمتها ٥,٣ مليون روبية في عام ٢٠١٢، مسجلة زيادة بنسبة ٢٦ في المائة مقارنة بأرقام سنة ٢٠١٠.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

تكرر المكسيك تأكيد رفضها القاطع لتطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تفرض على أي بلد حصارا اقتصاديا أو تجاريا أو غير ذلك من الجزاءات، وكذلك استخدام تدابير قسرية ليس لها أي سند قانوني في ميثاق الأمم المتحدة.

وتشير المكسيك إلى أن الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية لا تستمد إلا من قرارات أو توصيات تصدر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتؤكد المكسيك موقفها المبدئي التاريخي بأن أي جزاءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ما شاكل ذلك من الجزاءات التي تفرض على دولة من الدول لا تستمد غلا من قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. فالعمل في إطار متعدد الأطراف يظل هو الوسيلة الأفضل لتسوية المنازعات بين الدول وكفالة تعايشها السلمي.

وتؤكد المكسيك من جديد أن احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الدول، بغض النظر عن أوجه عدم التماثل أو الاختلاف فيما بينها، بالإضافة إلى الحوار القائم على الاحترام، هي الوسائل الكفيلة بالتغلب على الخلافات بين الدول وتهيئة مناخ يسوده السلام الدولي.

وقد أيدت الحكومة المكسيكية المجتمع الدولي في موقفه الثابت المعارض لأي قوانين وطنية يراد تنفيذها في بلدان ثالثة خارج إقليم الولاية القضائية للدولة، إيماننا منها بأنها قوانين منافية للقانون الدولي. واتساقا مع ما سلف ذكره، سنت الدولة المكسيكية منذ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ "قانون حماية التجارة والاستثمارات من التشريعات الأجنبية المخالفة للقانون الدولي"، الذي بدأ نفاذه منعا لأي عمل من شأنه أن يؤثر في التجارة والاستثمارات نتيجة تطبيق قوانين أجنبية خارج الحدود الإقليمية للدولة.

وتؤكد حكومة المكسيك مرة أخرى أن علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الأخرى تقوم على مبادئ القانون الدولي العامة التي تحكم التعايش السلمي والحضاري بين الدول ذات السيادة في عالم اليوم، وهي ذات المبادئ التي تستمد منها العلاقات بين المكسيك وكوبا قوتها ومقومات استمرارها.

واتساقا مع ما تقدم وفي خطوة ذات مغزى بالنسبة للعلاقات بين البلدين، صوتت الحكومة المكسيكية لصالح القرار الذي عرضته جمهورية كوبا لأول مرة لتعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة قصد رفض وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا.

ومنذ ذلك الحين، صدقت المكسيك على مبادئ سياستها الخارجية وصوتت على امتداد ٢١ عاما متتالية لصالح القرار المتعلق بهذا الموضوع الذي عرضته كوبا لاعتماده من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتقيم المكسيك وكوبا علاقات تاريخية لا تنفصم تستمد قوتها من أجواء الثقة المتجددة، يتمسكان فيها في جميع الحالات بمقاصد ميثاق الأمم ومبادئه، وبخاصة ما يتعلق منها بالتعايش السلمي واحترام سيادة الدول وتساويها في هذه السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وبالاكتفاء على ذلك، ومن خلال الحوار الثنائي، وكذلك في إطار المنتديات والآليات الإقليمية والدولية المختصة، عززت المكسيك فرص التعاون والحوار القائم على الاحترام مع كوبا.

وفي إطار معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٨٠، وقّعت المكسيك وكوبا اتفاق التكامل الاقتصادي (ACE-51)، الذي سيتواصل سريانه إلى أجل غير مسمى. وفي زيارة للرئيس فيليبي كالديرون، انضمت المكسيك إلى الإطار العام للمفاوضات المتعلقة بتوسيع وتعميق اتفاق التكامل الاقتصادي الذي يأمل البلدان أن يحققا من خلاله المزيد من التكامل بتضمينه أفضليات جمركية جديدة وتعميق الأفضليات القائمة.

وقد وقعت المكسيك وكوبا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١ اتفاقا لتبادل تشجيع الاستثمارات وحمايتها صدق عليه مجلس الشيوخ المكسيكي بالإجماع في ١١ أيلول/سبتمبر من العام ذاته. وقد بدأ نفاذه في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وفي المجال الضريبي والمالي، لم تسن المكسيك ولم تطبق قوانين أو تدابير انفرادية لفرض حصار اقتصادي أو مالي ضد أي بلد، ومن ثمة، فهي تمتثل على نحو كامل لأحكام قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ للأمم المتحدة، وتقيم علاقة مع كوبا تتفق مع المصالح المشتركة بين البلدين.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أبلغت المكسيك كوبا باهتمام شركة النفط المكسيكية (PEMEX) باستكشاف واستغلال النفط والغاز في أراضيها. وخلال الزيارة الرئاسية، وقع أرباب شركة النفط المكسيكية للتنقيب والإنتاج والاتحاد النفطي الكوبي خطابا نويا غير ملزم يعلنون فيه أن شركة النفط المكسيكية التابعة للقطاع شبه الحكومي ستنظر باهتمام في

إمكانية المشاركة والاستثمار في أعمال استكشاف واستغلال النفط والغاز في كوبا، في القطاعات المتاحة للمنطقة الاقتصادية الخالصة للمكسيك، وذلك في إطار احترام سيادة البلدين احتراماً تاماً في جميع الحالات.

وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس المكسيك في ذلك الحين إلى كوبا يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أكد الرئيس مرة أخرى "أن المكسيك تدين وستظل تدين الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا دون مبرر منذ أكثر من نصف قرن".

وقد استمرت الحكومة المكسيكية في موقفها الثابت من العزل الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي لكوبا. لذا، أيدت بحزم انضمام كوبا إلى جميع الآليات التكامل الإقليمية تشجيعاً على التبادلات الاقتصادية والتجارية والتعاون والتنمية. وبمناسبة الزيارة الرئاسية المذكورة إلى هافانا، أشير إلى أهمية أن تشارك كوبا مشاركة فعلية في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي الاجتماع الذي عقد في إطار مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو دة شيلي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بين الرئيسين انريكي بينيا نيوتو ورؤول كاسترو روز، تقرر تعزيز وإنعاش العلاقة الثنائية بين البلدين. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق مزيد من التقارب بين البلدين كالتقارب المتمثل في زيارة المدير العام لبنك كومكست في آذار/مارس الماضي؛ وفي زيارة العمل التي قامت بها في نيسان/أبريل وزيرة الدولة لشؤون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي استعرضت خلالها حالة الشؤون الرئيسية للعلاقة الثنائية وحددت مسارات التعاون الجديدة.

وبناء على ما سلف، تكرر حكومة المكسيك تأكيد التزامها الراسخ بالمساهمة على نحو فعلي وحازم في إنفاذ القانون الدولي فيما يتعلق بهذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

لم تسن حكومة منغوليا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٦٧. وقد دأبت منغوليا على تأييد القرار المذكور أعلاه.

الجلب الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

تعيد حكومة الجبل الأسود تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي لم تسن أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٤/٦٧. وحكومة الجبل الأسود على استعداد لزيادة تطوير التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد شجعت المملكة المغربية دائما على إقامة علاقات ودية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن سنت أو طبقت أو ساهمت في تطبيق أي من القوانين أو الأنظمة المشار إليها في القرار المذكور. وفي هذا السياق، صوتت جمهورية موزامبيق لصالح القرار المذكور، وهي بذلك تعيد تأكيد تأييدها غير المشروط لأحكامه، وتناشد موزامبيق الأمم المتحدة أن تكفل وضع جميع دولها الأعضاء لهذا القرار في الاعتبار.

مياغار

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

تتمسك مياغار، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، تمسكا راسخا بالموقف المبدئي للحركة في معارضتها القوية لاستخدام الجزاءات التجارية والاقتصادية الانفرادية

المفروضة على البلدان النامية لأغراض سياسية. فهي تأتي بنتائج عكسية وتقوض حقوق الإنسان، ولا سيما حق الشعوب في التنمية.

وتدرك ميانمار تماماً، بوصفها بلدا يواجه جزاءات انفرادية مماثلة خلال العقود الماضية، مدى المشقة والمعاناة الناجمة عن الجزاءات الانفرادية، لأنها عادة ما تؤثر على الشعب بصورة مباشرة، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال. ولذلك، فإننا مع الرأي القائل بأن الحظر المفروض على كوبا قد سبب أضرارا ومشاق اقتصادية هائلة للبلد وشعبه، مما يمنع البلد من تطوير إمكاناته الاقتصادية على نحو كامل.

وفي ضوء التغييرات الإيجابية الجارية في ميانمار، فقد تم تدريجياً تخفيف معظم الجزاءات الانفرادية المفروضة على البلد أو رفعها من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٢. وقد مهد ذلك الطريق لزيادة فرص تعزيز التجارة والاستثمار والعمالة للبلد بما يعود بالفائدة على شعبه. وبالمثل، فإنه يجب أن يرفع الحظر المفروض على كوبا منذ عقود طويلة في أقرب وقت ممكن من أجل تخفيف حدة المشاق والمعاناة الاقتصادية المفروضة على شعبها.

وتعلن ميانمار من جانبها أنها لم تسن أي قوانين أو أنظمة من شأنها إعاقة حرية التجارة أو الملاحة الدولية.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

تلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم المساواة في السيادة بين الدول، وتؤمن بضرورة التبادل التجاري العادل والمفتوح بين الأمم. والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها مخالف للمبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولوائح منظمة التجارة العالمية.

ولا يزال القلق يساور ناميبيا إزاء إصدار وتطبيق جميع القوانين والتدابير التي تجسد الحظر الاقتصادي أو التجاري أو المالي المفروض على كوبا، لا سيما وأن الأمر يتعلق بقوانين وتدابير يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية لولاية الدولة التي أصدرتها. وقد اتخذت ناميبيا منذ حصولها على الاستقلال خطوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع كوبا. وفي عام ١٩٩١، أنشأ البلدان لجنة دائمة مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والتجاري والتعليمي والثقافي. وتعتقد هذه اللجنة منذ إنشائها اجتماعاتها مرة كل سنتين. وقرر البلدان تحقيق الحد الأقصى من

استخدام البعثات، وكذلك الاستفادة من الزيارات الرفيعة المستوى عوضاً عن استضافة اللجان المشتركة. وبهذه الطريقة، عُقد الاجتماع الاستشاري الأول بين ناميبيا وكوبا بشأن قضايا واسعة النطاق تهم البلدين في هافانا في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وفيما يلي الزيارات الرسمية التي أجراها مسؤولون كبار وآخرون من كوبا وناميبيا في عام ٢٠١٢:

- مؤسسة الإسكان الوطنية لحضور مؤتمر المؤسسة الأوروبية للتعاون بين الشمال والجنوب (FECONS)، ولاختتام المناقشات مع اتحاد شركات البناء في منطقة البحر الكاريبي؛
- وزارة الشباب والخدمة الوطنية والرياضة والثقافة لبرنامج تدريب الملاكمين الهواة الناميبيين؛
- زيارة رسمية إلى ناميبيا أجراها رئيس الجمعية الوطنية لسلطة الشعب، الدكتور ريكاردو ألكون دي كيسادا؛
- زيارة إلى كوبا أجراها المدير العام لهيئة الإذاعة الوطنية لوضع اللمسات النهائية لمشروع فيلم عن تاريخ ناميبيا؛
- زيارة إلى ناميبيا أجراها الصحفي الكوبي هيدلبرتو لوبيز بلانش لتغطية اجتماع بشأن كتاب عن تاريخ المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية؛
- زيارة إلى ناميبيا أجراها موظفان وزوجاهما عملاً لفترة طويلة كموظفين معينين محلياً في السفارة الناميبية في كوبا؛
- زيارة إلى ناميبيا أجراها ممثل من وزارة الصحة العامة في كوبا للتفاوض بشأن مشاريع اتفاقات؛
- وصول مجموعة من ٨ ملاكمين ناميبيين شبان إلى كوبا للتدريب للإعداد لألعاب شباب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المنطقة ٦، في زامبيا؛
- زيارة رسمية إلى كوبا أجراها ريتشارد كاموي، وزير الصحة والخدمات الاجتماعية، لمناقشة الاتفاقات المعلقة وإنجازها؛
- زيارة إلى كوبا أجراها مسؤولون من وزارة الشباب والخدمة الوطنية والرياضة والثقافة لتقييم أنشطة الوزارة وبرامجها في مجالات تنمية الرياضة والشباب والثقافة والفنون مع النظراء الكوبيين؛

- حضور وفد ناميبي من وزارة التجارة والصناعة معرض التجارة الدولي في هافانا بناء على دعوة من وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الكويتية واللجنة المنظمة للمعرض.

الاتفاقات الثنائية الموقعة في عام ٢٠١٢:

- اتفاق بروتوكولي وقعته القوات المسلحة الثورية في كوبا ووزارة الدفاع في ناميبيا في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛
 - اتفاق بشأن التعاون العلمي والتكنولوجي وتيسير تقديم الحيوانات من ناميبيا إلى كوبا على سبيل الهبة وقعه نيتومبو ناندي - اندايتوا، وزير البيئة والسياحة، واللواء (م) ميكيل لويس أبود سوتو، مدير حديقة الحيوان الوطنية في كوبا في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢؛
 - اتفاقية التعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية للأنشطة الأكاديمية والمهنية بين وزارة التعليم في ناميبيا وجامعة العلوم التربوية التابعة لوزارة التعليم في كوبا أبرمها ألفريد إلوكينا، الأمين الدائم لوزارة التعليم، ووقعها بشأن إطلاق برنامج محو الأمية "نعم بمقدورنا" باستخدام استراتيجية سمعية بصرية؛
 - اتفاق محدد للخدمات الطبية الكويتية المقدمة إلى ناميبيا من أجل ١١٢ موظفا طبيا وأخصائيا تكنولوجيا ومهندسا وقعته وزارة الصحة العامة في كوبا ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في ناميبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛
 - اتفاق بشأن التعاون بين غرفة التجارة والصناعة في ناميبيا والغرفة التجارية الكويتية خلال معرض التجارة الدولي في هافانا عام ٢٠١٢ وقعه ممثل غرفة التجارة والصناعة في ناميبيا ونائب رئيس غرفة التجارة الكويتية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
- وتظل العلاقات الثنائية بين ناميبيا وكوبا ممتازة، وبالتالي فإن الحكومة متمسكة بضرورة الوقف الفوري لجميع الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونرى أن التدابير المفروضة على كوبا تترتب عليها انعكاسات خطيرة في مجال تحقيق نهضة الشعب الكوبي ورفاهه بشكل عام. وتؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٤/٦٧، وتدعو إلى رفع الحظر المفروض على جمهورية كوبا فوراً وبدون شرط أو قيد، وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ولقد درجنا كل سنة على إصدار بيان تأييد في الجمعية العامة ندعو فيه إلى رفع الحظر المفروض على الشعب الكوبي، وسواصل القيام بذلك.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لم تسن حكومة ناورو أو تطبق قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تخطر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية ناورو وجمهورية كوبا.

وتلتزم حكومة ناورو بأحكام قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠١٣]

تلتزم حكومة نيبال التزاما صارما بأحكام قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ ولم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى وضع حد للحظر التجاري المفروض على كوبا. ولا تفرض نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية من شأنها أن تقيد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤكد حكومة الوحدة والمصالحة في نيكاراغوا من جديد أنها، عملا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تحترم احتراماً راسخاً المبادئ المنصوص عليها في عدة صكوك دولية، وهي مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم

التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، إضافة إلى غير ذلك من المبادئ الأساسية لتحقيق السلام والتعايش الدولي.

وتؤكد نيكاراغوا من جديد كذلك حق كل دولة في أن تختار، دون تدخل خارجي، ما تريده لنفسها من أنظمة اجتماعية وسياسية واقتصادية. ومن ثم فنحن ندين ونرفض تطبيق هذه التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية لولاية الدولة.

وتعرب نيكاراغوا مجددا عن تضامنها اللامشروط مع كوبا حكومة وشعبا، وتعلن أنها لم ولن تسن أي قانون يمس بالحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لحكومة كوبا وشعبها الشقيق، ولم تنفذ ولن تنفذ أي تدابير يمكن أن تفرض قيودا على التجارة مع كوبا، حيث إن ذلك يشكل انتهاكا لأهداف القرار ٤/٦٧. وبالمثل، فإن تشريعات نيكاراغوا لا تجيز سريان تدابير قسرية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية لولاية الدولة، ولذا فإننا ندين هذه التدابير ونرفض تطبيقها.

ومنذ اعتماد القرار المذكور، واصلت حكومة نيكاراغوا وستواصل تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية وعلاقات بناء التكامل والتضامن والتعاون مع شعب كوبا وحكومته سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال مختلف آليات التكامل والتعاون القائمة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبخاصة من خلال الشراكة البوليفارية لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب وشراكة بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تتولى كوبا منصب رئيسها المؤقت.

وقد جاءت ردة فعل أشقائنا الكوبيين في خضم هذا الحصار الوحشي وما يعانونه من ويلاته لتثبت تمسكهم المتزايد بموقفهم التضامني مع المجتمع الدولي وبالعمل الأممي، حيث إنهم يضاعفون عدد موفديهم من الأطباء والمعلمين ويبدلون المزيد من التعاون والتضامن ويعززون التجارة العادلة من أجل المساهمة في التنمية الحقيقية لجميع شعوب العالم. وهم يضربون بذلك مثالا يستحق بالفعل الاحتذاء به على ما يجب أن تكون عليه علاقات التعاون بين الدول.

وما فتئت تزايد على مر الأعوام المساعدة غير المشروطة المقدمة من الحكومة الكوبية لمشاريع اجتماعية لصالح الشعب النيكاراغوي، وبخاصة في مجالي الصحة والتعليم.

وتكرر نيكاراغوا الإعراب عن شجبها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتكرر احترامها اللامشروط لقواعد

ومبادئ القانون الدولي وتوجه من جديد نداء إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لدعوها إلى الامتثال لعشرين قراراً اعتمدته الجمعية العامة والتي تعبر عن مشاعر عالم المجتمع الدولي الذي يطالب بإنهاء الحصار التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الكوبي البطل وحكومة جمهورية كوبا.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لم يحدث قط أن اتخذت حكومة جمهورية النيجر أي تدابير تخالف أحكام هذا القرار، حيث إنها تحرص بشدة على التمسك بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة بين الدول على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بل إن جمهورية النيجر تقيم مع جمهورية كوبا علاقات تعاون طيبة منذ أن وقعتا اتفاقاً إطارياً للتعاون بين البلدين في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، تطور واتسع حقل هذه الأنشطة التعاونية. ويجري البلدان مشاورات ثنائية منتظمة، وهو ما يشهد على الإرادة السياسية لكبار المسؤولين في البلدين في تعزيز أواصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين.

وترى حكومة النيجر من ناحية أخرى أن لكل بلد ولكل شعب حقاً مشروعاً في أن يحدد بحرية النموذج الإنمائي الذي يريده لنفسه، وفي أن تكون له نفس فرص النجاح وفقاً للمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب جميعها، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع شقيقتها جمهورية كوبا في المعركة التي تخوضها من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

تقيم حكومة نيجيريا الاتحادية علاقات ودية مع جميع الدول، وهي لا تؤيد اتخاذ تدابير انفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذا، تكرر الحكومة الاتحادية تأييدها لإنهاء الحظر المفروض على كوبا.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد للقرار ٤/٦٧.

ولم تسن النرويج أو تطبق القوانين أو التدابير المشار إليها في القرار ٤/٦٧. ولا تطبق النرويج أي تشريع تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يشبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا. بل على العكس من ذلك، تؤيد النرويج زيادة التعاون مع جميع شرائح المجتمع الكوبي بوسائل عدة، من بينها إقامة علاقات تجارية.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تطبق حكومة عمان أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والذي يؤكد مجددا على حرية التجارة والملاحة، وكذلك على ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تمثل باكستان امتثالا كاملا للقرار ٤/٦٧.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

أبدت حكومة جمهورية بنما، منذ بدء علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جمهورية كوبا، حرصها على مواصلة توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلدين وتوطيدها، والتزامها بذلك.

وعلى امتداد تاريخ العلاقات الدبلوماسية، وقعت بنما وكوبا ٢٢ اتفاقاً تسري أحكامها بالكامل، منها ١٤ اتفاقاً مبرماً بين مؤسسات في البلدين في شتى مجالات التعاون، يذكر منها اتفاق مكافحة الاتجار بالمخدرات، واتفاق التعاون الأساسي، واتفاق التعاون في مجال الثقافة والتعليم، واتفاق إعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من تأشيرات الدخول، وآلية المشاورات السياسية، واتفاق معادلة الشهادات الجامعية، واتفاق الخدمات الجوية، والاتفاق التجاري ذو النطاق الجزئي، والاتفاق المتعلق بتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي.

وفي الوقت الحاضر، يجري البلدان مفاوضات تهدف إلى طرح صكوك إضافية للتعاون، في شكل مشاريع، منها: مشروع الاتفاق المتعلق بتعزيز وحماية الاستثمارات، ومشروع الاتفاق على تجنب الازدواج الضريبي في تشغيل الطائرات، واتفاق التعاون والمساعدة التقنية بين شبكة إذاعة وتلفزيون بنما والمعهد الكوبي للإذاعة والتلفزيون، ومعاهدة الأفراد الخاضعين للجزاءات وتوسيع اتفاق النطاق الجزئي.

وما برحت بنما تدين على مر السنوات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو ما يتجسد في تأييدها القرار ٤/٦٧ خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إضافة إلى شتى القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة من قبل والقرارات التي اتخذت في غيرها من المحافل الإقليمية والدولية.

وترى بنما أن من المستصوب مواصلة الحوار والمشاورات بهدف التوصل إلى أفضل حل للمشكلة بالنسبة للشعب الكوبي، على أساس مبادئ القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وترفض بنما بشدة التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة التي تصدرها وتتنافى مع القانون الدولي ومعايير حرية التجارة المقبولة عموماً المكرسة في جميع الآلية المتعددة الأطراف للتجارة والتكامل التي يشارك فيها بلدنا.

وستواصل بنما تأييد جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، عملاً منها في ذلك بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتقيم بنما علاقات تجارية مثمرة مع كوبا في عدة مجالات على نحو ما يتبين من الأرقام التي نسوقها أدناه.

- منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بلغت قيمة الصادرات البنمية إلى كوبا ٨٧٧ ٠٠ ١ ٧٥٥ بلباو. وفي نفس الفترة بلغت قيمة الواردات البنمية من كوبا ما مجموعه ٧٧٦ ٩٦٢ ٠٠ بلباو.

منطقة كولون الحرة

- في عام ٢٠١٢، بلغت القيمة الإجمالية للواردات الكوبية التي دخلت منطقة كولون الحرة ٢٣٦ ٠٠ ٢ ٣٢٠ بلباو، في حين بلغت في نفس الفترة الصادرات المعاد تصديرها ما مجموعه ٤٩٤ ٨٠٦ ٢٥٤ بلباو.

الاستثمار

- هناك اتفاق بين بنما وكوبا لتبادل تعزيز وحماية الاستثمارات وقع في بنما في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وصدق عليه بموجب القانون رقم ٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجريدة الرسمية عدد ٢٣ ٧٩٣ المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٩، وتم تبادل مذكرتين بشأنه في ٢٤ أيار/مايو و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ ودخل حيز النفاذ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩.

السياحة

- في عام ٢٠١٢، بلغ عدد المواطنين الكوبيين الذين دخلوا البلد عبر مطار توكيمان الدولي ٩٦٠ ٥ شخصا.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠١٣]

تعيد حكومة بابوا غينيا الجديدة تأكيد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧ الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وهو ما دأبت بابوا غينيا الجديدة عليه.

وليس لدى بابوا غينيا الجديدة أي تدابير تشريعية تقييدية أو أي تدابير أخرى ضد كوبا، بل إنما على العكس تشجع إقامة علاقات بناءة وودية بين البلدين في إطار روح ونص ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك، فإن بابوا غينيا الجديدة لا تؤيد تطبيق قوانين وأنظمة تمتد آثارها خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها وتتمس بسيادة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ تموز/يوليه ٢٠١٣]

تمثل باراغواي امتثالا تاما للقرار ٤/٦٧ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". فهي لم تطبق أي من التدابير أو القوانين من النوع المشار إليه في القرار.

ولا تعترف جمهورية باراغواي في تشريعها بتطبيق قوانين داخلية تتعدى آثارها الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها وتنتال من سيادة دول أخرى. وترى جمهورية باراغواي أن هذه الممارسة تنتهك مبادئ القانون الدولي.

ففي مجال السياسة الخارجية، تدافع باراغواي، بصفتها دولة مؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، عن المبادئ الدستورية التي تنظم علاقاتها الدولية وتنادي بها عملا بالمادة ١٤٣ من الدستور الوطني، أي الاستقلال الوطني، وحق الشعوب في تقرير المصير، والمساواة القانونية بين الدول، والتضامن والتعاون الدوليان، والحماية الدولية لحقوق الإنسان، وحرية الملاحة في الممرات الدولية، وعدم التدخل، وإدانة جميع أشكال الديكتاتورية والاستعمار والإمبريالية.

وتحتكم باراغواي إلى المادتين ١ و ٢ المتعلقتين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع على إقامة علاقات ودية بين الدول تقوم على احترام مبدأ المساواة في الحقوق

وحق الشعوب في تقرير المصير بحرية والمبادئ العامة للقانون الدولي، باعتبار أن تطبيق قوانين داخلية خارج حدود ولاية الدولة أمر ينال من سيادة الدول الأخرى، والمساواة القانونية بين الدول، ومبدأ عدم التدخل، وهو ما ينال كذلك من حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، أيدت باراغواي بصورة منهجية جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع، التي تطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وأعربت في عدة مناسبات عن اعتراضها عليه على نحو ما فعلت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي طالبت معها بوضع حد لهذا الحصار على الفور.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تزال بيرو تلتزم التزاما تاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة ما يتعلق منها بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترى بيرو أن تطبيق قوانين محلية خارج حدود ولاية الدولة المتمثل في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، عمل انفرادي مناف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام ١٩٩٢، تاريخ تصويت بيرو لصالح القرار ١٩/٤٧ الذي قدمته كوبا طلبا لموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، وحكومة بيرو تصوت على نحو متتال لصالح القرارات المتعلقة بهذا الشأن.

وفي هذا الصدد، فإن بيرو لم تسن أو تطبق أي قوانين أو لوائح قد تؤثر في سيادة دول أخرى أو في حرية التجارة والملاحة.

وترى بيرو أن هذه التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي وتأخر التنمية الاجتماعية والبشرية في كوبا. وتعرب حكومة بيرو في هذا الصدد عن قلقها العميق من الآثار السلبية التي تترتب على ذلك في نوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالات الصحة والغذاء وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية جراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمانات الخاصة، والأغذية، والخدمات الطبية، والتكنولوجيا والمواد اللازمة لتنمية كوبا.

وإذ تعترض بيرو بصورة منهجية على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فإنها تواصل تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي معها. فالتجارة الثنائية بينهما، ارتفع حجمها كثيرا خلال السنوات الماضية، شأنها في ذلك شأن عدد الخطوط الجوية التي أصبحت تربط بين ليما وهافانا، وهو ما لا ينبئ فحسب بمحدوث زيادة كبيرة في عدد السياح الوافدين من جنوب أمريكا إلى كوبا، وإنما يتيح الفرصة أيضا لتعميق العلاقات التجارية الثنائية.

وأخيرا، ترى بيرو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع الزخم السياسي الذي تعيشه المنطقة التي شهدت في الآونة الأخيرة عودة كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون في الأمريكتين، إضافة أن كوبا هي التي تتولى الآن منصب الرئيس المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

ترد في ما يلي الأنشطة التي أجزتها الفلبين عملا بالقرار ٤/٦٧:

الاتفاق المعقود بشأن التعاون في مجالي الثقافة والتعليم (٢٠٠١)

بدأت تقدم كوبا، منذ عام ٢٠٠٣، منحا جامعية لفلبينيين محرومين ماليا يتابعون دورات دراسية في الطب والهندسة الهيدروليكية. وتشمل المنح التعليم والأكل والسكن بالمجان وبدلا قدره ٨٠ بيسوات كويبة (٤ دولارات أمريكية) في الشهر.

وهناك حاليا سبعة (٧) طلبة فلبينيين في كوبا، خمسة (٥) منهم يدرسون الطب في المدرسة الأمريكية اللاتينية للطب واثنان (٢) يدرسان الهندسة الهيدروليكية. وبالإضافة إلى ذلك، أكمل طالبان (٢) فلبينيان من المستفيدين بهذه المنح دراسهما في الطب في عام ٢٠٠٩.

الاتفاق المعقود بشأن التعاون في مجال الرياضة بين لجنة الألعاب الرياضية الفلبينية والمعهد الوطني الكوبي للرياضة والتربية البدنية والأنشطة الترفيهية (٢٠٠٣)

ساهم مدربون كوبيون في تدريب ملاكمين شباب فلبينيين، منهم مانسويتو "أونيوك" بيلاسكو الابن الذي فاز بميدالية فضية في الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ١٩٩٦ بأتلانتا.

وتشارك فرق ملاكمة من الفلبين في دورة منافسات الملاكمة الكوبية تحضيراً للبطولات الكبيرة في الملاكمة.

وشارك فريق مكون من خمسة رياضيين في إطار استعداداته للألعاب الأولمبية في بيجين في عام ٢٠٠٨ وبطولة العالم لعام ٢٠٠٩ في البطولة الوطنية الكوبية للملاكمة وكأس روبرتو بولادو التذكارية (هافانا، من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠٠٨).

وتدرب فريق ملاكمة فلبيني آخر مكون من عشرة أفراد في هافانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ استعداداً لبطولات الشباب الأولى للملاكمة لرابطة الملاكمة الدولية للهواة في غوادالاجارا، المكسيك (من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

وأشرف أيضاً مدرباً ملاكمة كوبيان من كوبا ديورتيس، وهي الكيان الذي يوكل إليه وزير الرياضة الكوبي شؤون التدريب الرياضي الاحترافي، على تدريب فريق الملاكمة الوطني الفلبيني في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١٠.

وترأس وزير الزراعة الفلبيني بروسيسو ج. ألكالا وفداً مكوناً من ستة أفراد زار كوبا من ١٦ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ونتج عن هذه الزيارة، من بين أشياء أخرى، مشروع اتفاق بين الفلبين وكوبا بشأن التعاون الزراعي. ووجه الوزير ألكالا دعوة شخصية لنظيره الكوبي، وزير الزراعة غوستافو ر. رودريغيس، لزيارة الفلبين هذا العام من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاق وتوقيعه.

وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، زار ممثل شركة لايوفام المحدودة، وهي شركة كوبية لصنع منتجات للاستخدام البشري والبيطري، في آسيا الفلبين للترويج لفيداتوكس سي آتشي - ٣٠ وهو منتج طبي تجانسي بديل جديد لمعالجة داء السرطان، ومنتجات أخرى لشركة لايوفام مثل بيورات، وغريسيليف، وباكتيبيك، ولقاحات بيطرية أخرى، وذلك لدى المركز الوطني لمراقبة الأمراض والوقاية منها، والمعهد الفلبيني للطب التقليدي والبديل، وجامعة الفلبين، والمزارعين. وأعرب صائدو الأسماك عن اهتمامهم بمنتجات شركة لايوفام، ووقعت شركة أونيلاب، وهي أكبر شركة مستحضرات صيدلانية في الفلبين، اتفاق سرية مع شركة لايوفام، وهو خطوة نحو توطيد الروابط بين الشركتين في مجال الأعمال.

وأعدت الفلبين وكوبا أيضاً مشروع خطة عمل فلبينية كوبية، وهو برنامج تعاون مدته عامان في مجالات الزراعة، والتكنولوجيا الأحيائية، والثقافة، والتعليم، وصيد الأسماك،

والملاحة، والتعاون، والصحة العامة، والصحافة (وسائل الإعلام)، والرياضة، والتجارة، والاستثمار.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لم تنفذ دولة قطر أي عقوبات اقتصادية ضد كوبا. وتواصل دولة قطر تأييد القرار ١٤/٦٧ لأنه يتماشى مع السياسة الخارجية العامة لدولة قطر المبنية على تعزيز السلم والأمن الدوليين، والصداقة والتعاون مع جميع الدول ورفض كل أشكال الإكراه السياسي أو الاقتصادي. ووفقا لسياسة التنمية المالية والاقتصادية العامة لدولة قطر، التي تنبني على مبدأ الشراكة والتضامن الدوليين والمبادرات من أجل التغلب على الصعوبات والتحديات التي تعرقل تعزيز التعاون الدولي بشأن تمويل التنمية، تمضي حكومة قطر قدما نحو تحقيق هذه الأهداف وفقا للمبادئ التالية.

- إنشاء نظام اقتصادي عالمي يتماشى مع العدالة والشمولية الكاملة؛
- دعم الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها عالميا وتحقيقها وتعزيز التنمية المستدامة؛
- الالتزام الكامل بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية للتنمية؛
- الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار ومحاربة الفقر.

ولذلك، فإن السياسة العامة الخارجية والاقتصادية لحكومة دولة قطر، وتمشيا مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تدعم الجهود المبذولة لرفع الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

إن الموقف المبدئي للاتحاد الروسي من هذا القرار معروف جيدا، إذ أن بلدنا يتشاطر بالكامل مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي آراءها بشأن رفضها القاطع للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ودعوتها إلى إلغائه في أقرب وقت ممكن.

ونعتبر أن استمرار الحظر التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يساير معطيات الحاضر ولا يرمي سوى إلى تحقيق هدف عرقلة التنمية الاقتصادية للجزيرة.

ونحن مقتنعون بأن إنهاء الحظر المفروض على كوبا وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا عموما سيساعدان على تحسين حالة الجزيرة.

ونتوقع أن تؤدي القرارات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة إلى التخفيف من بعض جوانب نظام الحصار (إلغاء بعض القيود المفروضة على الزيارات التي يقوم بها مواطنو الولايات المتحدة إلى ذويهم في كوبا، وعلى إرسال التحويلات النقدية والبريدية) وأن تعقبها إجراءات أخرى من أجل رفع الحصار نهائيا وإلى الأبد.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠١٣]

تنفذ حكومة جمهورية رواندا القرار ٤/٦٧ تنفيذا تاما مسترشدة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتؤكد مجددا تأييدها للقرار المذكور، وهي لم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية للقرار المذكور من النوع المشار إليه في ديباجته. وعلاوة على ذلك، توضح رواندا أنه ليس لديها أي موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعوق حرية المرور والتجارة الحرة بين رواندا وكوبا، وأنها صوتت لصالح القرار ٤/٦٧.

سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

في ضوء التزام سانت كيتس ونيفس بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها بموجب الميثاق ذاته، تود حكومة سانت كيتس ونيفس التأكيد على أنها لم تقم بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير لتقييد حرية التجارة والملاحة تمس سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعة لسلطتها.

ولا تبشر الممارسات التي تنتهك أحكام القرار ٤/٦٧ والتي تحاول إكراه مواطني دول ثالثة على الامتثال لتشريعات خارجية بخير في ما يتعلق بالسلام الدولي وحسن الجوار. ويجب أن يعاد النظر في هذا النوع من التدابير بهدف جعلها مطابقة للقانون الدولي.

ولذلك، تظل سانت كيتس ونيفس تعارض تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية وآثاره على سيادة الدول باعتباره ينافي مبادئ القانون الدولي في ما يتعلق بالتساوي في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش المتناغم.

وتحدد حكومة سانت كيتس ونيفس دعمها لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" وتدعو مرة أخرى لوضع حد فوري لهذا الإجراء الانفرادي.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

امثالاً للالتزامات القانونية الدولية وتمشيا مع الالتزام بمبادئ تساوي الدول في السيادة، امتنعت حكومة سانت لوسيا عن سن أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، وعن اتخاذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها المشروعة، أو إعاقة حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري أو الاقتصادي.

وتؤكد حكومة سانت لوسيا مجددا استمرار التعاون الاقتصادي والتعليمي والعلمي والتقني القائم بين كوبا وسانت لوسيا لتعزيز التنمية والاستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا موقفها بشأن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعتبر أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض والتعايش السلمي بين الأمم.

وقد دأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١٣]

تعارض حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين بقوة تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، دون أي اعتبار لسيادة الدول. وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين

أن هذه الإجراءات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا تطبق حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تدابير اقتصادية انفرادية ضد دول أخرى كوسائل للإكراه السياسي أو الاقتصادي. وليس لدى سانت فنسنت وجزر غرينادين أي قوانين تقيد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة أو الملاحة أو التعاون الاقتصادي أو أي نشاط تجاري آخر مع كوبا. وتتمتع سانت فنسنت وجزر غرينادين بعلاقات صداقة جد ودية مع كوبا، وتواصل التعامل مع حكومة كوبا وشعبها في تضامن بشأن مجموعة متنوعة من الشراكات البناءة والتعاونية والتي تعود بالفائدة على الطرفين.

وتصوت سانت فنسنت وجزر غرينادين باستمرار ودون تردد لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عما يساورها من قلق مستمر بسبب المشاق والمعاناة الإنسانية الناشئة عن استمرار سريان الحظر المفروض على كوبا، على الرغم من التأييد الدولي الكاسح للعديد من القرارات التي تدعو إلى إنهائه. وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا غير عادل وغير قانوني وعفا عليه الزمن.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تحدد حكومة دولة ساموا المستقلة تأكيد التزامها المطلق بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص التساوي في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، التي تشكل أيضا مبادئ أساسية للقانون الدولي. ولذلك، لم تقم ساموا بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحظر، ومن ثم فهي تناهض فرض الحظر الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤكد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، والمبدأ الأساسي المتمثل في حرية التجارة وسائر الصكوك القانونية الدولية.

وتدين جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية أي قرار انفرادي يرمي إلى تقييد الحرية الاقتصادية والتجارية والمالية لدولة من الدول. وفي هذه الحالة، كان لهذه التدابير القسرية التي تعيق التنمية الاجتماعية والبشرية أثر مباشر على الشعب الكوبي ولا سيما على أضعف قطاعات المجتمع، كما أنها تؤثر في نمو الاقتصاد الكوبي.

وإظهارا لعلاقات التعاون والصداقة الممتازة مع كوبا، صوتت جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على الدوام لصالح مشروع القرار ضد الحظر، وهي تجدد مرة أخرى تأييدها للقرار ٤/٦٧.

وترحب جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢ وتشجع كلا من الولايات المتحدة وكوبا على إيجاد حلول بروح السلم وحسن الحوار لتحسين العلاقات بين البلدين في سبيل تعزيز السلام والتعاون في جميع أنحاء العالم.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية]

[٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

رحّب وزير المالية السعودي في عدة مناسبات عن استعداد المملكة لدعم وزيادة التبادل التجاري بين البلدين وذلك عند تقدم كوبا بطلب شراء مواد ومنجات سعودية وذلك من خلال برنامج دعم الصادرات السعودية في الخارج، وحجم التبادل التجاري بلغ (١ ٥٠٠ ٠٠٠) ريال عام ٢٠١١.

تم توقيع اتفاقية عامة للتعاون بين المملكة وكوبا تتضمن التعاون في جميع المجالات مثل - التبادل التجاري والاستثمار التجاري والازدواج الضريبي - عام ١٤٢٧هـ. وتسعى كوبا إلى توسيع العلاقات الاقتصادية مع المملكة عن طريق إقناع المملكة بالتوقيع على اتفاقية تتضمن تأسيس لجنة مشتركة بين البلدين (مذكرة تشاور سياسي) وتشمل بعض الجوانب الاقتصادية.

قدّم الصندوق السعودي للتنمية مبالغ مالية لمشروع ترميم المستشفيات للأومومة والطفل بمبلغ (١٥) مليون دولار ومشروع تحسين وتطوير شبكة مياه هافانا بمبلغ (٣٠) مليون دولار.

أبدت كوبا الاهتمام بالتعاون الثقافي من خلال مشاركة عدد من الرسامين الكوبيين لمعرض وزارة الثقافة والإعلام "المملكة بريشة فناني العالم" والذي سيقام عام ٢٠١٤. كما رحبت كوبا باستقبال الطلبة السعوديين الراغبين بالالتحاق في الجامعات الكوبية. وشاركت وزارة التعليم العالي في المعرض الكوبي الثاني والعشرين للكتاب والذي أقيم في هافانا خلال الفترة من ١٤ إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. كما تعاقدت مؤخرًا وزارة الصحة مع عدد من الأطباء الكوبيين المتخصصين في بعض المجالات الطبية للعمل لدى بعض المستشفيات الحكومية في المملكة.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لقد امتثلت السنغال لأحكام هذا القرار الذي يدعو إلى رفع الحصار وهو القرار الذي صوتت دائماً لصالحه. ولم تعتمد السنغال أي تشريعات أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تنشط حركة التجارة أو الاستثمار من كوبا وإليها.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، وإذ تنفذ تنفيذا كاملا القرار ٤/٦٧، لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو أنظمة أو تدابير أو أعمال من النوع المنصوص عليه في ديباجة القرار المذكور.

وما برحت جمهورية صربيا تؤيد القرار المذكور وتصوت لصالحه في الجمعية العامة. وتدعو جمهورية صربيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا معبرة بذلك عن الرغبة التي تحدد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤيد حكومة جمهورية سيشيل مرة أخرى تأييداً تاماً مضمون القرار ٤/٦٧.

وترفض سيشيل فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بجميع الدول أن تمتنع عن تطبيق مثل هذه التدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

وهناك الكثير الذي تغير منذ أن فرض الحظر لأول مرة. فقد هيأت العولمة ظروفًا مؤاتية لظهور تضامن عالمي حقيقي وإقامة شراكات بين الدول. وإن رفع الحظر في هذه الحالة من شأنه أن يتسق مع روح العصر.

ولا يخالف الحظر القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي ومبادئ تعددية الأطراف فحسب، بل يتعارض أيضا مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية نفا وروحا.

ولا يزال وقع الحظر المفروض على اقتصاد كوبا مصدر قلق كبير للمجتمع العالمي، ثم إن أثره من الناحية الإنسانية على شعب كوبا، لا سيما في مجالي الرعاية الصحية والغذاء، مثير للحنن بصورة خاصة.

ومما يزيد من تفاقم هذه العواقب الآثار السلبية المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية وأزميتي الطاقة والغذاء التي هزت العالم، والتي تعرقل بشدة جهود كوبا الرامية إلى زيادة تحسين مستوى تنميتها. ولا يزال الحصار يلحق أضرارا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكوبا لا يمكن جبرها إذ أنه يحرم أبناء شعبها من حقهم في الفرص الناشئة عن حرية التجارة.

وسيشيل، بوصفها دولة جزرية مثل كوبا، تقر بالدور الحاسم جدا للتجارة في تنمية الجزر، إذ كثيرا ما تكون المجتمعات الجزرية أقرب إلى الاعتماد على الواردات وتكون احتمالات تعرضها لصدمات أسعار الوقود واردة في حالتها بما يزيد ١٢ مرة عما هو الحال بالنسبة لغيرها.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن سيراليون، تماشيا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تسن ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٦٧. وقد أيدت سيراليون هذا القرار، وتؤمن بأن إنهاء الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية أمر لا يساعد فحسب في التخفيف من حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الكوبي، وإنما يعزز الحوار وحسن الجوار والتعاون بين الدول أيضا.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٤٦/٦٧. وما انفكت تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحظر التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتصوت لصالحها منذ عام ١٩٩٥.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

لا تزال جزر سليمان تشعر بالأسى لاستمرار مخلفات الحرب الباردة حتى يومنا هذا وعصرنا هذا. فالخطر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها ما زال يعرض أطفال هذا البلد وشعبه لأوضاع صعبة. ومن ثم فإن جزر سليمان تدعو إلى رفع هذا الحصار دون قيد أو شرط، تماشيا مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وتنوه جزر سليمان بالروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعباً، وبما تبديه من قدرة على التحمل والسخاء، رغم المشقات المفروضة عليها، لكفالة التعليم والمأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراساتهم هناك.

الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار، وفقا لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

يشكل استمرار هذا الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا انتهاكا صارخا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا أو التعرض لها. وإضافة إلى ذلك، يشكل الحصار انتهاكا للقانون الدولي ويدل فرضه على تجاهل المبادئ السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وبعد خمسين عاما، لم يفعل الحظر سوى الإضرار بشعب كوبا اقتصاديا. وقد تفاقمّت الحالة أكثر بفعل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الطاقة، وأزمة الغذاء، إضافة إلى تحديات تغير المناخ التي أثرت في بلدان كثيرة.

ويؤثر الحظر على جميع أنواع التجارة، بما في ذلك المواد الإنسانية مثل إمدادات الغذاء والدواء. وينطبق الحظر أيضا خارج الحدود الإقليمية. ولذا، فإن السفن التي ترسي في كوبا محظورة عليها أن ترسي أيضا في الولايات المتحدة لمدة ستة أشهر، حتى لو كانت تلك السفن تجلب سلعا إنسانية، كما أن الشركات خارج الولايات المتحدة، بما في ذلك الشركات الكندية، تقع أيضا تحت طائلة جزاءات مفروضة من الولايات المتحدة. والكثير من التجار الراغبين في إجراء معاملات تجارية مع كوبا غالبا ما يشعرون بالخوف لأنهم يواجهون خطر فقدان القدرة على الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة الأوسع كثيرا. ويؤثر هذا أيضا على المؤسسات المصرفية الأجنبية حيث تُفرض عليها الغرامات بسبب إجراءاتها لعمليات في كوبا.

ولذا فإن الحظر يعرقل الانتعاش الاقتصادي في كوبا ويؤثر سلبا في التجارة والسياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات النقدية. لذلك، تكرر جنوب أفريقيا الإعراب عن معارضتها لهذا الحصار من جميع نواحيه وللإجراء الانفرادي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ تموز/يوليه ٢٠١٣]

تعيد جمهورية جنوب السودان الإعراب عن قلقها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأسوة بغالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتمشيا مع قرارات الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Res. (XVII و Assembly/AU/Res.1 (XIX و Assembly/AU/Res.1 (XXI)، تدعو جمهورية جنوب السودان إلى رفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي منذ أكثر من نصف قرن. وترى جمهورية جنوب السودان أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو عمل انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأفراد. وترى جمهورية جنوب السودان أن هذه التدابير القسرية تؤثر في نمو كوبا الاقتصادي وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتعتقد سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يعرقل سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تقم سري لانكا بسن أي قوانين أو اتخاذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٤/٦٧.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد هذا القرار في الجمعية العامة، واتخذت موقفا داعيا إلى ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن دولة فلسطين، إذ تعاني من التأثير الإنساني والاقتصادي المدمر للحصار الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الأرض الفلسطينية المحتلة، تؤكد من جديد موقفها المبدئي الداعم لقرار مجلس الأمن ٤/٦٧ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمواقف التي اتخذتها حركة عدم الانحياز وبمجموعة السبعة والسبعين والصين، الداعية إلى إنهاء الحظر التجاري المفروض على جمهورية كوبا.

إن دولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو أنظمة أو تدابير أو أعمال من النوع المنصوص عليه في ديباجة القرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

وتتمتع دولة فلسطين بعلاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، وسوف تواصل تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع جمهورية كوبا.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على احترام القانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ويعارض السودان، تماشياً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظراً لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. ولذا يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لتأييد قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن أن تمس بسيادة أي دولة عند تطبيقها خارج حدودها الوطنية. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحظر الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ألحق خسائر فادحة بالشعب الكوبي وتسبب في معاناته وهضم حقوقه ومصالحه المشروعة، لكونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً لمبادئهما السامية والنبيلة.

ولا يزال السودان نفسه يعاني من العقوبات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. فتلك الجزاءات الانفرادية تشكل انتهاكاً للحق المشروع للسودان وكوبا وجميع البلدان النامية وشعوبها في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتجاوب تماماً مع تطلعاتها.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة هذا القرار، وضعت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة في صدارة النظام المتعدد الأطراف بهدف تعبئة الدعم من أجل القضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المطبقة على البلدان النامية.

وما فتئ السودان يعزز علاقاته الثنائية مع جمهورية كوبا. وفي هذا الصدد، اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وكوبا في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هافانا، وترأس وفد السودان وزير التعاون الدولي ورافقه عدد من كبار المسؤولين. واللجنة الوزارية المشتركة هي الآلية التي تمثل فيها جميع قطاعات التعاون بين

البلدين. ويتوقع من اللجنة، بوصفها وسيلة لتوطيد العلاقات الثنائية ومكافحة الآثار السلبية للحظر، أن تعزز وتوطد العلاقات بين السودان وكوبا في جميع المجالات.

وقطعت العلاقات الثنائية بين البلدين خطوة إلى الأمام باعتماد الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة سفيرا لدى كوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين نتيجة للزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في كلا البلدين.

وشارك السودان على مستوى الوزراء في الاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في هافانا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وطالب في بيانه بالإلغاء الفوري للحظر المفروض على كوبا. وأكد السودان من جديد، في اجتماعه الثنائي مع المسؤولين الكوبيين، التزامه بتعزيز العلاقات الثنائية مع كوبا في جميع الميادين.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن موقف جمهورية سورينام هو أن تظل ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وملتزمة بمبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، فإن حكومة جمهورية سورينام لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو أنظمة أو تدابير أو أعمال من النوع المنصوص عليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

وترى حكومة جمهورية سورينام أنه ينبغي على الدوام احترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والمعايير الأخرى ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية.

سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تعيد مملكة سوازيلند تأكيد تأييدها للجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

ومرة أخرى، طُلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بشأن تنفيذ القرار الأخير ٤/٦٧.

ويظل الحصار ضد الشعب الكوي العقبة الرئيسية أمام تنمية البلد وأمام الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على إنجازاته الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية وإلى تحسين نوعية حياة الرجال والنساء والأطفال الكويين.

ولذا يحدونا أمل كبير في أن يستطيع الشعب الكوي الاعتماد على تأييد المجتمع الدولي له في مطالبته المشروعة بفك الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة عليه، وأن تتمتع كوبا من دون أي عائق بكل الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سائر الدول ذات السيادة.

وترى مملكة سوازيلند أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا منذ عام ١٩٦٠، والذي عزّزه أكثر قانون هيلمز بيرتون لعام ١٩٩٦، يشكل انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها. وبالإضافة إلى كون الحصار عملاً انفرادياً ومنافياً لميثاق الأمم المتحدة، ولمبدأ حسن الجوار، فقد تسبب للشعب الكوي في خسائر مادية وأضرار اقتصادية فادحة. ولم يتسبب الحصار للشعب الكوي في معاناة لا حصر لها فحسب، بل إنه يقوض أيضاً المصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان ثالثة.

وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن هذا البند، ضمن قرارات أخرى، تعتقد مملكة سوازيلند أن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم، فضلاً عن الانسجام والتعايش السلمي بين سائر أمم العالم.

وتؤيد مملكة سوازيلند مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن التدابير القسرية الانفرادية بجميع أشكالها غير مشروعة وتشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتتناقض تلك التدابير تناقضاً صارخاً مع القواعد والمبادئ التي

تحكم العلاقات بين الدول، لا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والحاجة إلى بناء علاقات ودية بين الدول، وتعزيز استقرار ورفاه شعوبها.

وترفض الجمهورية العربية السورية، من حيث المبدأ، قيام الدول أول الكيانات الإقليمية بفرض أي تدابير انفرادية، سواء كانت اقتصادية أو تجارية أو مالية، بغرض قسر الدول النامية سياسيا أو اقتصاديا أو إجبارها على اتخاذ خطوات محددة أو تعديل سياستها. وتُشكل التدابير الانفرادية عقوبة جماعية على الشعب كله، وتقوّض منظومة الأمم المتحدة، وتؤثر سلبا على سلطاتها. كما تعرقل تلك التدابير التجارة الدولية والإعمال الكامل للحقوق المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان.

وتشير الجمهورية العربية السورية إلى أن التدابير الانفرادية مثل وقف مساعدات التنمية إلى بعض البلدان النامية، وقطع العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول، وفرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي عليها، وحظر المعاملات المالية وعمليات التبادل معها، ومنع تدفق الاستثمارات إلى بعض الدول النامية ومنها، إضافة إلى ممارسة أشكال عدة من الضغط والاستفزاز على الحكومات الأخرى من أجل إجبارها على اتخاذ مثل تلك التدابير الانفرادية، تحد من فرص شعوب الدول المتضررة في تحقيق التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، تثير تلك التدابير مشاعر العداء تجاه الغرب. فأغلب هذه التدابير فرضتها ولا تزال تفرضها الدول الغربية، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، من أجل إضعاف حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفرض إرادتها عليها، على النقيض من آماني شعوب الدول المعنية ومصالحها الوطنية والإقليمية.

وتؤكد الجمهورية العربية السورية أيضا أن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لأكثر من خمسة عقود غير مشروع ويتناقض مع المعايير التي اعتمدها المجتمع الدولي للتفاعل بين الدول.

وقد أخضع الحظر كوبا لأنواع مختلفة من الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكثف من معاناة الشعب الكوبي وأثر على جهوده الواسعة من أجل تحقيق الرفاه والازدهار. ووضع الحظر الولايات المتحدة الأمريكية في موقف لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من وجهة نظر قانونية أو أخلاقية، وهو موقف يتعارض مع الأغلبية الكاسحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتكرر الجمهورية العربية السورية الدعوة الصادرة عن مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز السادس عشر (طهران، من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢) إلى إنهاء الحظر الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتذكر بأن مجموعة السبعة والسبعين

والصين، خلال مؤتمر قمة الجنوب الثاني (الدوحة، ٢٠٠٥)، رفضت التدابير القسرية الانفرادية ودعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحظر المفروض على كوبا.

وانطلاقاً من موقفها المبدئي حيال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وحق الشعوب في السعي بكافة الوسائل المشروعة لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، كما نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صوتت الجمهورية العربية السورية لصالح قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي ذلك القرار، أهابت الجمعية العامة أيضاً بالدول أن تتخذ في أسرع وقت ممكن التدابير الضرورية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لما يزيد على خمسة عقود.

ونحن نناشد الجمعية العامة، طبقاً لولايتها ولقراراتها ذات الصلة، أن تتخذ التدابير الضرورية لإنهاء الممارسات العدائية وسياسات الحظر والتدابير الاقتصادية الانفرادية المناقضة للقانون الدولي التي اتخذتها بعض الدول تجاه جيرانها الجغرافيين المباشرين وتجاه دول أخرى بعيدة عنها جغرافياً.

وتدعو الجمهورية العربية السورية إلى تكثيف الجهود الدولية من أجل الكشف عن آثار التدابير القسرية القصوى ووضع نهاية لتلك الظاهرة المرتبطة بمسعى الغرب إلى السيطرة على بلدان الجنوب ومواردها.

وتدعو الجمهورية العربية السورية إلى القضاء على الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا بجميع أشكاله، وإلى إنهاء التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى على عدد من البلدان، من بينها سوريا.

وتأمل الجمهورية العربية السورية في أن يصل صوت المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الدولية الأخرى، وأن تحترم الولايات المتحدة الأمريكية هذا الصوت وتلتزم به جميع مؤسساتها التزاماً كاملاً.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧.

وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحقوق الأساسية للأمم في أن تختار بحرية السبيل الذي تريده لتحقيق التنمية. وهي، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا والتعرض لها، وحرية التجارة الدولية، ترى أن هذه التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا لا تزال تؤثر سلبا في الأوضاع المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، سيتعذر، أكثر من أي وقت مضى، تبرير فرض الحظر أو الجزاءات، وسيستوجب ردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

فتلك الإجراءات تخالف مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا، والتعايش السلمي بينها.

وتقيم طاجيكستان مع كوبا علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية. وستستمر طاجيكستان في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تؤيد تايلند، من حيث المبدأ، قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي، في الواقع، إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لتلك القوانين. فهذا التصرف، في رأي تايلند، مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل.

وتاييلند تؤمن إيماناً راسخاً بمبادئ من بينها المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً وعدم التعرض لها، وكذلك حرية التجارة والملاحة. ويجب أن تتحقق أية عملية اقتصادية أو سياسية من خلال التعاون الطوعي والبناء، ووفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد قوّض هذا الحظر المفروض بشكل انفرادي على كوبا التنمية الاقتصادية للبلد وسبب المعاناة لشعبه.

ولهذه الأسباب، فإن الحكومة الملكية التايلندية ما فتئت، على مدى أكثر من عقدين، تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى وضع حد للحظر التجاري المفروض على كوبا، وسوف تواصل هذا التأييد.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تنفذ جمهورية مقدونيا تنفيذا كاملاً القرار ٤/٦٧.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠١٣]

تلتزم جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية التزاماً تاماً بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٤/٦٧، وتؤكد مجدداً أنها لم تسن أو تطبق أيًا من القوانين أو التدابير المشار إليها في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، وتعرب عن تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فوراً ودون أي شرط.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١٣]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، دأبت توغو على احترام تساوي الدول في السيادة وسلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ذلك، ترفض توغو بشكل قاطع كل لجوء إلى تدابير انفرادية لممارسة ضغوط على الدول.

ولذلك لم تقم توغو قط بإصدار أو تطبيق قوانين أو أنظمة ترمي إلى المساس بسيادة دول أخرى و/أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو كذلك على مساندة مسعى الحكومة الكويتية الرامي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي نوع من القوانين أو التدابير المشار إليها في ديباجة القرار ٤/٦٧. وتحتفظ مملكة تونغا بعلاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لا تزال حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعتقد الحكومة أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الولاية الإقليمية لا تتفق مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وبناء عليه، ووفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن ترينيداد وتوباغو لا تطبق تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد البلدان الأخرى.

وتتمتع حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا وتواصل دعمها المنتظم للجهود المبذولة على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي لتعزيز الحوار البناء الرامي إلى الوقف النهائي للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويجري ترسيخ هذا الموقف في الهيئات الإقليمية والأفريقية التي تتمتع ترينيداد وتوباغو بعضويتها، مثل الجماعة الكاريبية؛ ومنظمة الدول الأمريكية؛ وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ وحركة عدم الانحياز.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

لا تطبق تونس أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لا توجد لدى جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٤/٦٧؛ وهي تعرب عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للشعب، وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تؤيد تركمانستان اتخاذ القرار المذكور أعلاه. وعلاوة على ذلك، لا تحتوي التشريعات الوطنية لتركمانستان على أية أحكام بشأن الحد من حرية التجارة والملاحة.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣]

تكرر حكومة توفالو تأكيد موقفها بأن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع ضرورة تشجيع الحوار وصون مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم. فهذه الممارسات التجارية التمييزية ما زالت تؤثر سلباً في ظروف عيش الشعب الكوبي وحقوقه الإنسانية، وتعوق جهود حكومة وشعب كوبا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والاجتماعية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ولم تقم حكومة توفالو بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا، ولذلك تؤيد حكومة توفالو تماماً رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا تمشياً مع الطلب القاطع والثابت لأغلبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وهذا ما من شأنه أن يسمح لجمهورية كوبا بمواصلة تدعيم وتعزيز تعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تقيم أوغندا علاقات اقتصادية وتجارية ومالية طبيعية مع كوبا. وأوغندا لا تعترف بالحظر ولا تلتزم لهذا الذي هو تدبير انفرادي.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

ليست لدى أوكرانيا تشريعات أو أنظمة قد تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرتها وتطال سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها، أو حرية التجارة والملاحة الدولية.

وبالمثل، لا تقبل حكومة أوكرانيا تطبيق تدابير من النوع المشار إليه أعلاه، وتتمسك في علاقاتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وبقواعد القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

صوّتت الإمارات العربية المتحدة لصالح القرار ٤/٦٧، وتتصرف وفقاً لالتزاماتها في ضوء مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لذا، تؤكد الإمارات العربية المتحدة ضرورة أن تتمتع جميع البلدان، وفقاً للقانون الدولي، بحرية التجارة والملاحة في المياه الدولية. وبناء عليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حظر اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا، ولا تسمح بتطبيق هذه التدابير خارج مقتضيات النظام القانوني الدولي.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تكرر جمهورية تنزانيا المتحدة تضامنها وتأييدها لكوبا، حكومة وشعباً، في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ولا يزال الحظر المفروض يعيق اقتصاد كوبا وتنميتها، ويؤثر على الحياة اليومية للكوبيين.

وسيسفر إنهاء الحظر، على النحو الوارد في القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٤/٦٧، عن توفير فرص أكبر للشعب الكوبي الذي ظل رغم القيود التي طال أمدها يقدم دعماً ومساعدة قيمين إلى العديد من الدول، بما في ذلك جمهورية تنزانيا المتحدة، في مجالات عديدة من قبيل الصحة والزراعة والتعليم.

وتقر تنزانيا بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها إدارة الرئيس أوباما، وتشجع الإدارة على اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل إنهاء الحظر.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

ما فتئت جمهورية أوروغواي الشرقية تعرب عن معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ومناهضتها لما يطال رفاه الشعب الكوبي من آثار جراء التدابير القسرية ذات الطابع الانفرادي التي تضر بحرية التبادل وشفافية ممارسة التجارة الدولية.

والجدير بالإشارة أن أوروغواي تنتهج سياسة خارجية تشجع حرية التجارة والملاحة، ولا تعترف في تشريعاتها بتطبيق قوانين وطنية لدول أخرى خارج أقاليم تلك الدول. وتعتبر أن هذه الممارسة، علاوة على كونها انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المتعارف عليها بوجه عام، تشكل نوعاً من الضغط يعيق الحوار عوض التشجيع عليه.

وبناء على ما تقدم، فإن جمهورية أوروغواي الشرقية لم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو مراسيم أو تدابير يمكن أن تماثل في طبيعتها ما يشير إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤/٦٧.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تؤيد حكومة جمهورية فانواتو مضمون القرار ٤/٦٧.

لذا، فإن حكومة جمهورية فانواتو تعلن أن فانواتو ليست لها أي قوانين أو أنظمة ذات آثار تتجاوز حدود الولاية القضائية للدولة باعتبار أن مثل هذه القوانين والأنظمة تؤثر في سيادة دول أخرى، ومن ثمة، فهي لا تتسق مع القانون الدولي.

ويضاف إلى ذلك أن حكومة جمهورية فانواتو تؤكد ما للتجارة من أهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لا من حيث آثارها على قدرتها على تحقيق تنميتها، وإنما كذلك من حيث الأضرار التي تلحقها بحقوقها في التنمية.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، إذ تسترشد في العمل الذي تقوم به بين ركب الأمم بالثوابت الدستورية المتمثلة في الإنسانية والتعاون وتعاضد الشعوب وفي الالتزام الثابت بالتوجه السلمي، ديدنها في ذلك الامتثال المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، لا تطبق حالياً ولن تطبق في المستقبل أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، وتمس بحق دول أخرى في السيادة والاستقلال السياسي أو بحقوق الإنسان المكفولة لسكانها.

وتكرر حكومة فنزويلا رفضها القاطع لتطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، حيث إنها تعتبر أن هذه الأعمال تخالف قواعد القانون الدولي ومبادئه المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، وتنتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد نظام التجارة الدولية.

كذلك تؤكد من جديد إدانتها لتطبيق أحكام قانوني توريتشيلي وهيلمز بيرتون التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة، والتي تسببت في إلحاق أضرار إضافية فادحة بالاقتصاد الكوبي خلال العقدین السابقين في إطار علاقاته الاقتصادية مع بلدان ثالثة ومع فروع الشركات الأمريكية.

وما برحت جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد بقوة منذ عام ١٩٩١ العشرين قرارا التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كاسحة بشأن هذه المسألة، وأيدت كذلك الإعلانات التي أصدرتها سائر المحافل السياسية، رافضةً هذا النوع من الأعمال ذات الطابع العدائي التي تحول دون التعايش السلمي بين الأمم وتنتقص من الشرعية الدولية.

وتكرر الحكومة البوليفارية نداءها لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، باراك أوباما، أن يعمل على إنهاء حكومة بلده للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي الذي يفرضه بلده على شعب كوبا الشقيق. وفي حالة استجابته لهذا النداء الموجه من المجتمع الدولي، فسيكون ذلك دليلاً على التزام هذا البلد بالشرعية الدولية المتمثلة في الاحترام المطلق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

فقد أدت سياسة المواجهة هذه، التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها منذ أكثر من ٤٠ عاماً إلى الإضرار برفاه مواطني هذا البلد الشقيق، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن النيل من حقوق الإنسان المكفولة لسكانه. وفي هذا السياق، تطالب حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة الأمريكية بالامتناع التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧.

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية إدانتها لتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو ما لا يساعد على الإطلاق على تهيئة المناخ المواتي للحوار والتعاون الذي ينبغي أن يسود العلاقات الدولية بين الدول المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

وتلاحظ الحكومة البوليفارية بقلق التدابير التي طبقتها إدارة الرئيس باراك أوباما في الآونة الأخيرة، مثلما يتضح ذلك من قيامها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بتطبيق غرامات جائرة وغير قانونية ضد كيانات مصرفية تعمل في كوبا بدعوى انتهاكات مزعومة لنظام الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية.

ووفقاً للمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٦٧، فإن الخسائر الاقتصادية والمالية الفادحة الناشئة عن الحصار تزيد عن بليون دولار.

وتشمل هذه القرارات الانفرادية ذات الطابع العقابي أيضا فرض السلطات الأمريكية حظرا على بيع المعدات التكنولوجية المستخدمة في النظام الصحي. وعلى هذا المنوال، فإن حكومة الولايات المتحدة، بسياساتها العدائية الدائمة، تنتهك انتهاكا صارخا حقوق الإنسان المكفولة للشعب الكوبي، ولا سيما حقه في الصحة، عندما تعيق بيع المعدات والأدوية لهذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانات المتكررة الصادرة عن جهات منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر القمة المشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي البيانات المنددة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة لأنها تدابير منافية للحوار والتعاون اللذين يجسدان بصورة ملموسة مبدأ تعدد الأطراف الجامع الشفاف.

وبالمثل، تجدر الإشارة إلى البيان الخاص الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في كاراكاس، في يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي نورد منه المقتطفات التالية:

١ - "...يرفضون بشدة التدابير الاقتصادية القسرية والانفرادية التي تتخذ لدوافع سياسية ضد بلدان ذات سيادة، والتي تلحق الضرر برفاه شعوبها وتهدف إلى منعها من ممارسة حقها بحض إرادتها في تقرير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢ - يكررون رفضهم الشديد تطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي، من قبيل قانون هيلمز بيرتون، بما في ذلك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ويحثون حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لتطبيق هذا القانون.

٣ - يطالبون من ثم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقوم، امتثالا للقرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة واستجابة للنداءات المتكررة التي وجهتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يتنافى مع القانون الدولي ويلحق أضرارا فادحة لا مبرر لها برفاه الشعب الكوبي وينال من السلام والتعايش بين البلدان الأمريكية".

ومن ناحية أخرى، اعتمد وزراء خارجية بلدان التحالف البوليفاري، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السادس للبلدان الأمريكية، في كاراتاخينا دي إندياس، كولومبيا، في يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بياناً رسمياً قرر فيه أعضاء التحالف، في إطار التضامن الكامل مع هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية، ما يلي:

”٤ - ... مطالبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالوقف الفوري للحصار الاقتصادي التجاري والمالي اللاإنساني الذي تفرضه على كوبا، والشروع في عملية الحوار على أساس احترام الإرادة السيادية للشعب الكوبي وحقه في تقرير مصيره...“.

وبالمثل، وخلال مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول ورؤساء حكومات دول حركة بلدان عدم الانحياز، المعقد في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، كرر قادة هذه البلدان رفضهم القاطع للحصار حيث أعربوا ”عن قلقهم البالغ من تشديد التدابير المعتمدة من حكومة الولايات المتحدة لتضييق الحصار، إضافة إلى أي تدابير أخرى اتخذت في الآونة الأخيرة من جانب حكومة هذا البلد ضد الشعب الكوبي. وحثوا أيضاً حكومة الولايات المتحدة على أن تعيد إلى السيادة الكوبية الأراضي التي تقيم عليها الآن قاعدة غوانتانامو العسكرية، وإنهاء أعمالها المعادية لكوبا المتمثلة على تشويشها على موجات بث إذاعة كوبا وتلفزيونها. وأكدوا من جديد أن هذه التدابير تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان لأبناء الشعب الكوبي“.

وفنزويلا على يقين بضرورة ألا يدخر المجتمع الدولي وسعاً في جهوده للمطالبة بإنهاء ممارسة التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى الحيلولة دون ممارسة الدول حقها السيادي وفقاً للحق في تقرير المصير، في أن تختار نظامها السياسي والاجتماعي بما يتواءم مع واقع وخصوصيات بلدانها وشعوبها. وعليه، يرى بلدنا أنه يجب، مهما كانت الظروف، عدم حرمان الشعوب من التماس سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها.

وختاماً، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر بناء على ذلك دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتنثال لأحكام الواحد وعشرين قراراً التي اتخذتها الجمعية العامة وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا دون وجه حق منذ أكثر من خمسين عاماً.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٣]

تشكل سياسة الحصار والحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا على مدى العقود العديدة الماضية انتهاكاً للقوانين الدولية بصفة عامة ولقانون حرية التجارة بصفة خاصة، وتعدياً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم في جميع أرجاء العالم إلى بناء علاقات دولية متينة قوامها المساواة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها وعلى أساس احترام حق كل بلد في اختيار المسار الإنمائي الخاص به.

وقد دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي، وسياسات وقوانين الحظر التي اعتمدها ضد كوبا، وآخر هذه القرارات القرار ٤/٦٧ الذي اتخذ بأغلبية ١٨٨ صوتاً.

وترى فييت نام أن الخلافات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا يجب أن تُحل من خلال الحوار والتفاوض، من منطلق روح الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتعتقد أن الأمم المتحدة ستتخذ قريباً مبادرات وتدابير عملية للتعجيل بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

ومرة أخرى، تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى الحبة للسلام والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز النتائج الناجمة عن سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة المذكورة أعلاه.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

يجدر بالذكر أن الجمهورية اليمنية تربطها مع جمهورية كوبا الصديقة علاقات دبلوماسية متميزة لا تزال متواصلة منذ قرابة ٣٥ عاما على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعت الجمهورية اليمنية دون توقف إلى تعزيز وتطوير تلك العلاقات المشتركة بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين. وأبرمت الجمهورية اليمنية العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والطبية مع جمهورية كوبا الصديقة. وقد كان من نتائج تلك الاتفاقات إيفاد مواطنين كوبيين إلى اليمن، وكذلك إيفاد بعثات تعليمية إلى كوبا إضافة إلى إقامة تعاون فعلي في مجالات عدة.

ومن ثم، فإن بلدنا اليمن يؤيد ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تعارض حكومة جمهورية زامبيا تطبيق تدابير قسرية انفرادية على أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو يخل بميثاق المنظمة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وفي هذا الصدد، تؤيد زامبيا الدعوة إلى امتناع جميع الدول عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في القرار، التي تعيق حرية التجارة والملاحة، وتحث الدول التي طبقت وما زالت تطبق مثل هذه القوانين والتدابير على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن وفقا لنظامها القانوني.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تود زمبابوي أن تعرب مرة أخرى عن قلقها إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المدمر وغير القانوني المفروض على كوبا. وتشعر زمبابوي بالامتعاض إزاء تكريس

الحظر بدلا من إزالته حيث إن ذلك يؤدي إلى زيادة معاناة الشعب والتحديات الهائلة التي تواجهها الأنشطة التجارية والمعاملات المالية الكوبية.

وقد واصلت غالبية الدول الأعضاء رفض إصدار قوانين وطنية يتجاوز أثره حدود الولاية الإقليمية للدولة التي تصدرها وجميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية التي تستهدف أساسا البلدان النامية التي تسعى إلى إعادة تأكيد سيادتها. وتتفهم زمبابوي تماما أثر هذه الجزاءات حيث إنها هي أيضا ضحية جزاءات تقوم على تصورات خاطئة وغير قانونية وغير أخلاقية.

فقد ذكرت زمبابوي خلال السنوات العشرين الماضية أن الحظر المفروض على كوبا يتنافى مع القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة وجميع القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. كما يشكل الحظر انتهاكا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والتعرض له. وتم التأكيد مجددا على هذه المبادئ في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الذي حث فيه رؤساء الدول والحكومات الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير انفرادية اقتصادية ومالية وتجارية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، التي تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية.

لذلك، تضمم زمبابوي صوتها إلى البلدان الأخرى في إدانة الحظر العقابي المفروض على كوبا، وتدعو إلى الرفع غير المشروط له ليتمكن الشعب الكوبي من تحديد مصيره الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

الأداء الاقتصادي لكوبا في الآونة الأخيرة

تسارعت وتيرة التحول الاقتصادي والمؤسسي في كوبا منذ تعيين راؤول كاسترو رسميا رئيسا للبلد في شباط/فبراير ٢٠٠٨. فقد تم مثلا إجراء تغييرات إدارية أدت إلى إعادة تنظيم الوكالات التابعة للدولة، وإلى تحسين مناخ الأعمال التجارية، واعتماد تدابير مكافحة

الفساد وتعزيز النشاط الزراعي. وقد اكتسبت هذه التغييرات زخماً جديداً عندما تم في نيسان/أبريل ٢٠١١ إقرار الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية"، التي هي بمثابة خريطة طريق لتحديث النموذج الاقتصادي الكوبي.

وجرت عملية الإصلاح في سياق اتسم بزيادة هائلة في أسعار المواد الغذائية والطاقة في العالم وبنقص حاد في السعر العالمي للنيكل، الذي يعد من صادرات كوبا الرئيسية، وتكبّد البلد أضراراً جسيمة جراء الأعاصير والعواصف المدارية الكثيرة التي اجتاحتها في السنوات الأخيرة، وكذلك في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية. وهذه العوامل، مقرونة ببعض القيود الهيكلية التي تحد من الاقتصاد الكوبي وبالقيود الخارجية الشديدة على نموها الاقتصادي التي تفاقمت بفرض الحصار عام ١٩٦٢، خلقت عاصفة عارمة. وهذا الوضع كان وراء بذل جهود إضافية لتحديث النموذج الاقتصادي.

وشهد اقتصاد كوبا في عام ٢٠١٢ نمواً بمعدل ٣,١ في المائة، وهو معدل يقل بقليل عن هدف الحكومة المحدد في ٣,٤ في المائة، وذلك على الرغم من حدوث زيادة في الاستثمارات المتصلة بجهود التعمير التي تلت الإعصار ساندي، الذي أضّر بمحاصيل هامة. وتأثر الأداء الاقتصادي بشدة عام ٢٠١٢ بمحدودية قدرة كوبا على شراء اللوازم والآليات والمعدات من الخارج وعلى تصدير منتجاتها جراء الحظر. وقد استخدم الفائض في الإيرادات المالية في (أ) رسملة المؤسسات التابعة للدولة؛ و (ب) توفير التمويل لتغطية تكاليف أعمال التعمير المرتبطة بالأضرار الناجمة عن الإعصار ساندي؛ و (ج) تمويل المؤسسات المصرفية لإقراض أرباب الصناعة الزراعية والتعاونيات غير الزراعية.

وخلال عام ٢٠١٢، تم وضع عدة تدابير بما يتماشى وأحكام المبادئ التوجيهية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية لتحسين وترشيد الأداء الاقتصادي. وتشمل تدابير بشأن الإعانات العامة للتصليحات المتريّة وبناء المساكن الجديدة، دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

ودخلت حيز النفاذ أيضاً لائحة تنظيمية جديدة بشأن توزيع الأراضي غير المستغلة بهدف تخفيض النشاط الزراعي، وبخاصة الحد من الواردات الغذائية (إذ تستورد كوبا ٨٠ في المائة مما تستهلكه من أغذية). وتهدف اللائحة الجديدة إلى توطيد عملية توزيع الأراضي الشاغرة من أجل استغلالها. وعلاوة على ذلك، بدأ نفاذ لائحة جديدة تنظم أنشطة الوحدات الأساسية لتعاونيات الإنتاج في آب/أغسطس ٢٠١٢. وهي تهدف إلى جعل تلك الوحدات تعمل بما يتماشى مع اللائحتين اللتين تنظمان الشكّلين الآخرين من التعاونيات الزراعية وهما تعاونيات القروض والخدمات وتعاونيات الإنتاج الزراعي.

وسعياً إلى توسيع نطاق السوق المحلية وتوفير خيارات العمل في القطاع غير الحكومي، أذنت الحكومة بتكوين تعاونيات غير زراعية. ويتمثل الهدف المتوخى في المرحلة الأولى في إنشاء ٢٣٠ تعاونية لكل منها هيكل إداري مستقل، في ٤٧ قطاعاً تقريباً تتعلق بالنقل والبناء والموظفين والخدمات المنزلية والخدمات المهنية (التي تشمل خدمات الترجمة، والإعلام والتكنولوجيا والمحاسبة).

وبدأ نفاذ قانون ضريبي جديد يهدف إلى موازنة الهيكل الضريبي مع الواقع الاقتصادي الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (ويرجع القانون السابق إلى عام ١٩٩٤). وهو يشتمل على أنظمة خاصة ومزايا ضريبية لصالح القطاع الزراعي، فضلاً عن بند يتعلق باللوائح الضريبية المتصلة بالأشخاص الذين يعملون لحسابهم.

كما بدأ نفاذ قانون جديد للهجرة يهدف إلى تيسير إجراءات ومقتضيات السفر إلى الخارج، إضافة إلى دخول كوبا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وهذا القانون يزيد من الفرص المتاحة أمام المهاجرين الكوبيين للعودة إلى كوبا من أجل الاستفادة من السوق المحلية الناشئة والأشكال الجديدة لتنظيم المشاريع الاقتصادية وللتدبير الاقتصادي على الصعيد غير الحكومي.

آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة: آخر التطورات

لم تلاحظ أي جهود من جانب حكومة الولايات المتحدة لتخفيف الحصار في عام ٢٠١٢. ففي أيار/مايو ٢٠١٢، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة بتحديث المبادئ التوجيهية لتنفيذ لوائح السفر الخاصة بمواطني الولايات المتحدة، فشددت مقتضيات السفر. وعلاوة على ذلك، رفضت حكومة الولايات المتحدة تحديد تسجيل علامات تجارية ذائقة الصيت، منها الروم من نوع هافانا كلوب (Havana Club) والسيجار من نوع كوهيبا (Cohiba)، مما جعل البلد يتكبد خسائر قصيرة وطويلة الأجل في القطع الأجنبي. وفي عام ٢٠١٣، قامت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى بإدراج اسم كوبا في قائمة الدول الراحية للإرهاب. وتخضع البلدان المدرجة على هذه القائمة لجزاء صارمة تتجاوز الحظر على المبيعات المتصلة بالأسلحة لتشمل فرض ضوابط على الصادرات التجارية وحظر تقديم المساعدة الاقتصادية. وقد أفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه قد صد ٢٥٣,١ مليون دولار، مما يمثل زيادة بنسبة ٣٣ في المائة قياساً إلى عام ٢٠١١. ولما كان هذا التدبير الانفرادي لا يستهدف حكومة كوبا فحسب بل أيضاً مواطنيها، مما يشمل الأفراد والكيانات، فإن الرقم المبلغ يشمل الأصول التي تكون فيها مصلحة لحكومة كوبا أو لفرد كوبي، حسبما حدده المكتب. وقد يكون بعض هذه الأصول مملوكة لأطراف ثالثة.

ويفيد آخر تقرير صدر عن حكومة كوبا أن الأضرار الاقتصادية التي تراكمت بين شباط/فبراير ١٩٦٢، الذي بدأ فيه فرض الحصار، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تزيد على ١٠٨ بلايين دولار بالأسعار الجارية (وهو ما يعادل ١٥٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١).

الأداء الاقتصادي لكوبا في عام ٢٠١٣

توقعت حكومة كوبا زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٧ في المائة عام ٢٠١٣. وستنفذ إصلاحات جديدة في عام ٢٠١٣ لتحديث النموذج الاقتصادي، بما في ذلك إجراءات تدريجية لإنشاء أسواق للبيع بالجملة خاصة بالقطاع الزراعي. كما يجري الإعداد لإدخال تحسينات على توزيع المنتجات الزراعية، إذ ستبدأ برامج تجريبية في مقاطعات هافانا ومايايكي وأرتيميسا. وعلاوة على ذلك، أعلنت الحكومة إعانات أكبر للتصليحات المنزلية وأعمال التشييد، وتحسين التسهيلات الائتمانية وتوسيع نطاق التعاونيات غير الزراعية وبرامج تجريبية لتحسين الكفاءة في الشركات الكبيرة المملوكة للدولة. وهناك مسألة كبرى قيد المناقشة في الأوساط السياسية وهي القضاء تدريجياً على نظام الازدواجية النقدية.

ويحد الحصار من خيارات السياسة العامة الرئيسية. فعملية تحديث النموذج الاقتصادي تصطدم بالحصار وتتبعات إدراج كوبا منذ عام ١٩٨٢ ضمن الدول الراعية للإرهاب التي حددها وزير خارجية الولايات المتحدة. وتعيق القيود المفروضة بموجب الحصار إجراء العمليات المصرفية والمعاملات المالية الدولية مع كوبا بل وتحول دون ذلك. وهذه القيود تبرز أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على هذا البلد يتجاوز الحدود الإقليمية^(٣). وفي هذا الصدد، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في منتصف عام ٢٠١٢ أشد غرامة في التاريخ على مصرف أجنبي للتعامل مع كوبا: فقد فرض على المصرف الهولندي ING دفع غرامة قدرها ٦١٩ مليون دولار لإجراء معاملات مالية مع كوبا.

وما انفك الاقتصاد الكوبي منذ عقود يتعرض لقيود خارجية شديدة. وقد تفاقم آثارها بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٠٩، إضافة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة في العالم. وتؤثر تدابير الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة والجزءات

(٣) نتيجة لتجاوز هذا الحصار الحدود الإقليمية وتبني نهج صارم في إنفاذ القوانين الرامية إلى الحفاظ على هذا الجانب من الحصار، لا تزال السفن التجارية لجميع الدول التي تتوقف في موانئ كوبية ممنوعة من دخول موانئ الولايات المتحدة لمدة ١٨٠ يوماً. وترد تدابير أخرى مماثلة تجعل من الصعب ومن المكلف للغاية إجراء معاملات اقتصادية وتجارية مع كوبا في تقرير كوبا عن قرار الجمعية العامة ٦٦/٦ الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٢ (المتاح على العنوان الإلكتروني التالي: <http://www.cubavsbloqueo.cu/informebloqueo2012/InformeIngles/indexing.html>).

الإضافية الناتجة عن إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب تأثيرا حادا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ولها آثار قاسية على سكانه. وفي الوقت الراهن، يحد الحصار بدرجة كبيرة من احتمالات نجاح التدابير المتخذة لتحديث النموذج الاقتصادي للبلد. وهناك حاجة ملحة إلى إنهاء هذا الحصار الذي دام ٥٠ عاما.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

الوضع العام: آثار الحصار على الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق فيما يلي:

(أ) يقدر إنتاج الحبوب في عام ٢٠١٢ بحوالي ٧٥٨ ٠٠٠ طن (ما يعادله من الأرز الأبيض)، أي أنه فاق حصيلة عام ٢٠١١ بحوالي ٣,٦ في المائة، وهذا يعكس أساسا زيادة في محصول الأرز. ويفوق الإنتاج الإجمالي للحبوب متوسط الأعوام الخمسة الماضية بحوالي ١٤ في المائة.

(ب) وارتفع إنتاج الأرز رسميا بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١١ ليلغ ٥٦٦ ٠٠٠ طن (٣٨٧ ٠٠٠ طن، على أساس الأرز الأبيض) ويعزى ذلك جزئيا إلى زيادة الزراعة والمكاسب الكبيرة في الإنتاجية. ويقدر أن تحدث زيادة أخرى في الإنتاج بنسبة ٢ في المائة عام ٢٠١٢، ليصل إلى ٥٨٠ ٠٠٠ طن، وذلك جزئيا بفضل التوسع المستمر في المساحات المزروعة. وتفيد التقديرات أن إنتاج الذرة بلغ ٣٧١ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٢، مسجلا زيادة تناهز ٥ في المائة قياسا إلى الموسم السابق. وظل حجم الواردات من الحبوب مستقرا في الأعوام الأخيرة، في حدود مليوني طن، ويتوقع أن تغطي الواردات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ نحو ثلاثة أرباع الاحتياجات المحلية للبلد.

أما آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك والماشية والصناعات الغذائية، فينبغي مواصلة النظر إليها من منظورين مختلفين هما:

(أ) إن المشكل ناجم عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات تصدير البن والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية المائيات إلى أقرب سوق، أي الولايات المتحدة. وقد ترتب على ذلك تكبد خسائر كبيرة نظرا للاضطراب إلى بيع المنتجات لأسواق أبعد؛ وكان لدفع تكاليف التسويق والتوزيع المرتفعة المترتبة عن ذلك آثار سلبية على إيرادات البلد من القطع الأجنبي وعلى قدرته على شراء المنتجات الأساسية، وخاصة الغذائية منها؛

(ب) إن التكلفة المرتفعة لمستلزمات الزراعة ومصائد الأسماك والإنتاج الحيواني (الوقود وقطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، فضلا عن المنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية ولوازم تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات من الولايات المتحدة) تؤدي إلى خفض الربحية وإلى تآكل قدرة البلد على تلبية الطلب المحلي على الأغذية.

وعلى العموم، فللحصار آثار سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك على إمدادات البلد من المنتجات الغذائية والزراعية. فالحصار يؤثر على استيراد المنتجات الغذائية للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات اللازمة لتلبية احتياجات البرامج الاجتماعية، لأن القيود تقلل من كميتها ونوعيتها، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على تمويل خارجي متعدد الأطراف لصالح البرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وما يرتبط بذلك من عدم توافر الموارد لتصليح المعدات والهياكل الأساسية الزراعية وتحديثها.

آثار الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

الحبوب

يقدر إنتاج الحبوب في كوبا بحوالي ٧٥٨ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٢ (بما يعادل من الأرز الأبيض)، وهو ما يفوق حصيلة عام ٢٠١١ بحوالي ٣,٦ في المائة ومتوسط الأعوام الخمسة السابقة بنسبة ١٤ في المائة. وبدأت أنشطة زراعة محاصيل الأرز الرئيسية لعام ٢٠١٣ في نيسان/أبريل وستستمر إلى غاية تموز/يوليه. وبالاعتماد على توقعات بأن تكون الأحوال المناخية عادية وعلى استمرار التوسع في المساحات المزروعة، يتوقع أن تزيد حصيلة الأرز بنسبة إضافية تبلغ ٣ في المائة في عام ٢٠١٣، لتبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ طن. وقد ظل إنتاج الأرز مستقرا نسبيا في عام ٢٠١٢، مع زيادة بنسبة ٢ في المائة ليبلغ ٥٨٠ ٠٠٠ طن قياسا إلى السنة السابقة. وقد قدر إنتاج الأرز رسميا بما يعادل ٥٦٦ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١١، وهو ما يعكس تعافيا كاملا من الخسائر التي نجمت عن شح الأمطار في عام ٢٠١٠.

ورغم المكاسب الأخيرة في الإنتاج وآفاقه المواتية للمواسم القادمة فإن البلد شديد الاعتماد على الواردات: إذ تشير التوقعات الحالية إلى أن البلد سيستورد حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز في عام ٢٠١٣، وحوالي ٧٢٠ ٠٠٠ طن من الحبوب الخشنة

من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، وحوالي ٨٠٠ ٠٠٠ طن من القمح. وعموماً، تساهم واردات الحبوب بأكثر من ٧٠ في المائة من الاستهلاك المحلي.

وبشكل عام، فرغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتحرير وتعزيز إنتاج الأغذية المحلية في السنوات الأخيرة، لا تزال درجة الاعتماد على الواردات عالية، وهو ما يعزى أساساً إلى قلة الكميات المتوافرة من المدخلات الزراعية. وتفسر هذه العوامل أيضاً النمو البطيء نسبياً في إنتاج الأرز في الموسم الماضي، رغم أن جهود الحكومة للحد من الواردات، خاصة واردات الأرز، قد شملت في الآونة الأخيرة تعزيز الاستثمار في الآليات الزراعية، وفي هياكل الري وتصريف المياه. وقد يسرت اتفاقات المعاملة التجارية التفضيلية المبرمة مع فيت نام عام ٢٠١٠ تغطية معظم الاحتياجات السنوية للجزيرة من الأرز، مع ظهور البرازيل والأرجنتين كموردين بديلين في الآونة الأخيرة.

البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كلياً على الواردات لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية ومن الطحين. والسلع الأساسية الغالبة في الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا وطحين الصويا. ومؤخراً، بدأت البرازيل في تقديم المساعدة إلى كوبا لزراعة أصناف وفيرة الغلة تناسب مناخ الجزيرة. وأصبحت البرازيل والأرجنتين الموردين الرئيسيين لفول الصويا ومشتقاته. ويقوم كل من المكسيك وكندا، في بعض الأحيان، بشحن كميات صغيرة إلى كوبا. وأما ما عدا ما يستخلص من فول الصويا من الزيوت والطحين، فهو يستورد من دول من ضمنها الأرجنتين والمكسيك وكندا والصين؛ وقد كان الاتحاد الأوروبي كذلك مصدراً للواردات. واستؤنفت منذ عام ٢٠٠٢ واردات فول الصويا والمنتجات المشتقة منه المستقدمة من الولايات المتحدة، وحلت محل معظم المشتريات من المناطق الأخرى. غير أن الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥ يراد به إبقاء وارداتها أقل من المستوى الذي كانت ستظل عليه لولاها، وهو ما يتيح زيادة جديدة في المشتريات الموردة من بلدان أخرى، لا سيما منتجات زيت الصويا الموردة من البرازيل.

السكر الخام

وفقاً لأحدث التقديرات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أنتجت كوبا ١,٦ مليون طن من السكر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهو ما يزيد بحوالي ١٧ في المائة على المستوى المتوسط للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. ويؤكد ارتفاع الحصة الانتعاش

المعتدل في الإنتاج الذي بدأ في عام ٢٠١٠ بفضل الاستثمار في قدرات إنتاج السكر في المزارع والمعامل على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك شكلت حوافز الأسعار دعماً للتوسع. ويقدر استهلاك السكر في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بحوالي ٦٤٥ ٠٠٠ طن، وهو مستوى ظل كما كان في الموسم ٢٠١١-٢٠١٢. ونظراً لارتفاع الإنتاج، ارتفعت الصادرات بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ قياساً إلى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ونتيجة للحصار، يتعذر على كوبا الوصول إلى سوق الولايات المتحدة بموجب حصة معدل الرسوم المفروضة على السكر الخام.

اللحوم

شهد الإنتاج المحلي للحوم نمواً بطيئاً وقد استقر في ٣٠٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٢. ويشكل لحم الخنزير أهم فئة من فئات اللحوم، يليه لحم البقر والدواجن. وتم استيراد ٢٦٧ ٠٠٠ طن من اللحم في عام ٢٠١٢. وتشكل الدواجن أهم فئة من فئات اللحوم المستوردة، يليها لحم الخنزير ولحم البقر. ومن مجموع الدواجن المستوردة البالغ حجمها ٢١٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٢، يأتي ٧٥ في المائة من الولايات المتحدة، ويورد ٢٠ في المائة من البرازيل. وتعد البرازيل المصدر الرئيسي لواردات لحوم البقر والخنزير، تليه الولايات المتحدة. ورغم التغييرات الأخيرة التي طرأت على سياسات الحكومة التي تشجع تعزيز الزراعة الوطنية، فإن تقييد الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجية ومحدودية الهياكل الأساسية تعيق زيادة الإنتاجية. وتؤدي القيود المفروضة على واردات التكنولوجيا والجينات إلى عدم الوصول دائماً إلى أرخص مصادر المؤن أو أكثرها ملائمة.

منتجات الألبان

منذ عام ٢٠٠٥، ارتفع إنتاج الحليب في كوبا ارتفاعاً كبيراً، إذ بلغ وفق التقديرات ٦٠٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٢. وتمثل الواردات نحو ٥٠ في المائة من الاستهلاك (حسب مكافئات الحليب). ويعد مسحوق الحليب أهم المنتجات المستوردة، وتأتي الإمدادات من أوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. ويعد قطاع الألبان الوطني أولوية للحكومة الكويتية، التي تهدف إلى جعل كوبا أقل اعتماداً على المنتجات الغذائية المستوردة. وقد دفعت الأسعار الباهظة في سوق الألبان الدولي السلطات الكويتية إلى زيادة أسعار المنتجين من أجل تحفيز الإنتاج المحلي للحليب. وتمثل القيود التي تحول دون نمو القطاع في التكلفة المرتفعة للأعلاف المستوردة وقلة توافر الوقود المستعمل في النقل والتوزيع.

المنتجات السمكية

تتكون جميع صادرات كوبا من الأسماك تقريبا من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من القريدس وجراد البحر، التي يشهد عليها الطلب في السوق الدولية. وقد كان للأزمة الاقتصادية تأثير سلبي على الطلب على هذه الأنواع. وبالإضافة إلى ذلك، يمنع الحصار الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، الذي هو أحد أهم أسواق الأسماك والمنتجات السمكية. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى التصدير إلى أسواق أبعد، وهو ما يتسبب في زيادة تكاليف التسويق والتوزيع. وقد بلغت حصيلة الصادرات وفق التقديرات ٥٩,٢ مليون دولار في عام ٢٠١١ لحجم إجماليه ٥٠٠ طن (وزن المنتجات)، ما يمثل نقصانا بنسبة ٢١ في المائة، من حيث القيمة، بالمقارنة مع عام ٢٠١٠. بينما شهدت قيمة الواردات من الأسماك، التي تتألف أساسا من منتجات سمكية منخفضة القيمة زيادة في عام ٢٠١١، لتبلغ تقريبا ٢٩,٨ مليون دولار لحجم إجماليه ١٦ ٠٠٠ طن (وزن المنتجات)، ما يمثل نموا بنسبة ٢٠ في المائة من حيث القيمة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠.

البن

رغم أن البن ليس سلعة رئيسية، فهو مصدر رزق مهم للفلاحين الصغار. ويعد مرض الصدأ تهديدا كبيرا لمزارع البن في المنطقة، وتشهد على ذلك تجربة الموسم الماضي. وقد يؤدي الحصار إلى تقييد الحصول على مبيدات الفطريات ويحد من استخدامها لحماية المزارع من المرض.

المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تقديم الدعم إلى الحكومة الكوبية من أجل تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المنظمة تقديم المساعدة إلى كوبا في تبادل معارفها الواسعة بشأن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية مع البلدان الأخرى في المنطقة.

وفي عام ٢٠١٢، أثر إعصار ساندي تأثيرا شديدا على تسع من بلديات إقليم سانيتاغو دي كوبا وأسفر عن أضرار أدت إلى انخفاض كبير في توافر الغذاء على الأمدين القصير والمتوسط لزهاء ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، وعرضهم لخطر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. وبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تنفيذ مشروع للاضطلاع بأنشطة الطوارئ لاستعادة سبل عيش المزارعين فوراً والمساعدة في الحد من هشاشة الوضع الغذائي

للسكان المتضررين. وتهدف هذه المبادرة إلى إعادة قدرات ٥٠ وحدة إنتاجية حضرية و ٣٠ وحدة شبه حضرية من أجل ضمان الإنتاج الغذائي في أكثر المناطق سكاناً.

وتمت الموافقة على ستة مشاريع في إطار برنامج التعاون التقني، الذي يرمي إلى إتاحة خبرة الفاو الفنية للدول الأعضاء فيها عن طريق مشاريع حفازة محددة الأهداف وقصيرة الأجل. ويهدف أحد هذه المشاريع إلى تحسين القدرات في مجال الإنتاج المستدام للعسل وغيره من منتجات النحل، بينما يهدف مشروع آخر إلى التحسين الوراثي للخنازير في ضواحي هافانا والمناطق الريفية التابعة لها.

وفي إطار برنامج التعاون بين بلدان الجنوب، تم إحراز تقدم بخصوص الاتفاق الثلاثي الموقع بين كوبا والرأس الأخضر والفاو في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، الذي تقدم كوبا بموجبه مساعدة تقنية للرأس الأخضر من خلال إيفاد خبير و ١٢ تقنيا على مدى ١٨ شهرا. ويتمثل الهدف الرئيسي في صياغة وتنفيذ الأنشطة التالية ضمن برنامج الرأس الأخضر الوطني للأمن الغذائي: البستنة وإنتاج الخضر وإدارة المياه وتربية الحيوانات على نطاق ضيق وزراعة الخضر بالماء وتعبئة المنتجات النباتية. وفي كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٢، عرض ممثل لوزارة الزراعة في الرأس الأخضر النتائج الرئيسية لهذا المجهود في المعرض العالمي لتنمية بلدان الجنوب الذي استضافته اليونيدو في فيينا. ورغم أن ممثل كوبا لم يتمكن من السفر إلى فيينا، فقد أقر بالشراكة القوية بين الفاو وكوبا والرأس الأخضر.

وتشارك منظمة الأغذية والزراعة في برنامجين مشتركين يمولهما الصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بالتعاون مع وكالات مقيمة أخرى. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسات تابعة لخمس وزارات، تنفذ منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً بعنوان "تقديم الدعم لمكافحة فقر الدم لدى الفئات الضعيفة في كوبا"، وتتولى أنشطة تشمل إنتاج الأغذية وتجهيزها. وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشروع المشترك ٨,٥ ملايين دولار من بينها ٣,٣ ملايين دولار تديرها منظمة الأغذية والزراعة.

أما البرنامج المشترك الثاني، وهو برنامج "تقديم الدعم إلى المبادرات الجديدة المتصلة بتحقيق اللامركزية وبحوافز الإنتاج في كوبا"، فيجري تنفيذه بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى جانب وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد والتخطيط. وتبلغ الميزانية الإجمالية للبرنامج ٧ ملايين دولار، وتتولى منظمة الأغذية والزراعة

المسؤولية عن ١,١ مليون دولار منها لتقديم الدعم إلى أنشطة تشمل التدريب وإنتاج الأغذية وتجهيزها.

ويتواصل تزويد كوبا بدعم تقني في مجال إدارة مبيدات الحشرات طوال مختلف دوراتها الحياتية، وذلك في إطار مبادرات إقليمية تنفذ ضمن مشروع تموله المفوضية الأوروبية لدعم بناء القدرات في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وتنظيف المبيدات المتقدمة وإدارة مبيدات الآفات، والإدارة المستدامة للآفات. وقدم المشروع الدعم لجرد المبيدات المتقدمة، وعزز تسجيلها، وزاد من التعريف بالمسائل المتعلقة بالمبيدات.

ويمثل مشروع استخدام مركزين لمعالجة مني الخنزير كطريقة لتربية الخنازير في ضواحي هافانا والمناطق الريفية المحيطة بها، الذي تموله منظمة الأغذية والزراعة، مشروعاً تجريبياً يمتد على سنتين (شباط/فبراير ٢٠١٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٥). يمكن توسيع نطاقه ليشمل بقية أنحاء البلد. وسيقدم المشروع لمعهد البحوث المتعلقة بالخنازير التابع لوزارة الزراعة الدعم اللازم لتنمية قطاع تربية الخنازير عن طريق توفير التدريب والتوجيه العملي بواسطة خدمات الخبراء الاستشاريين القصيرة الأجل وموظفي منظمة الأغذية والزراعة المعنيين بتربية الماشية، إضافة إلى توفير اللوزام والمعدات التي تعد أساسية لتحقيق نتائج المشروع.

وفي إطار المبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان حول الإطار العالمي للسيطرة التدريجية على أمراض الحيوان العابرة للحدود، منحت الأولوية للأمراض التالية: الحمى القلاعية وحمى الخنزير وأنواع الإنفلونزا (إنفلونزا الطيور الممرضة الشديدة/H5N1 وإنفلونزا ألف (H1N1) وإنفلونزا الخيول) والدودة الحلزونية للعلم الجديد (Cochliomyia hominivorax) وورم الدماغ الأسفنجي البقري وداء الكلب. وقد اتخذت كوبا عدة تدابير للوقاية من هذه الأمراض والسيطرة عليها والتخلص منها.

وإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين لاستحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء نظام وطني لتبادل المعلومات لتطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة والاستفادة منها على نحو مستدام. ويشترك الوفد الكوبي بشكل منتظم، عن طريق لجنة منظمة الأغذية والزراعة وفريقها العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في وضع إطار سياساتي لخطة العمل العالمية الثانية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ومؤشرات وأهداف الموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية.

آثار الحصار على المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا

نظرا للحصار المفروض على كوبا، تتأثر المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في البلد فيما يتعلق بمشترياتها، حيث يتعين استيراد الموارد التي كان يمكن استيرادها من الولايات المتحدة من الأسواق الأوروبية والآسيوية والأسواق الأخرى بأسعار أعلى بكثير وبتكاليف شحن إضافية. ومن الأرخص شراء هذه السلع في الولايات المتحدة، مما يتيح بدوره مزيدا من الأموال للمشاريع.

ويؤثر الحصار على شراء المعدات والمدخلات الأخرى للمشاريع، بما في ذلك الحواسيب. ويؤدي كذلك إلى صعوبات في تجهيز المدفوعات والمعاملات المصرفية من الموردين وإليهم، وصعوبات في العمليات المصرفية يعاني منها موظفو الفاو.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تخضع أنشطة المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع الدول الأعضاء فيها، بما فيها كوبا، لأحكام المادة الثالثة - جيم من نظامها الأساسي، التي تنص على ما يلي: "تمتتع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي". ولكن الحصار القائم لا يزال يفرض صعوبات معينة على تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة في كوبا. فغالبا ما يخضع شراء بعض المعدات والمواد الأساسية (مثل المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية) للزيادات في التكاليف والتأخر عن المواعيد إذ إن عدد البائعين القادرين على توريدها و/أو شحنها إلى كوبا محدود جدا. وفي نفس الوقت، تفرض قيود على مشاركة الرعايا الكوبيين في الأنشطة التدريبية أو الاجتماعات التي تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة. وتحاول الوكالة، عملا بالمادة المذكورة أعلاه من نظامها الأساسي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، وذلك بإيفاد الرعايا الكوبيين للتدريب في بلدان أخرى من أجل تلبية متطلبات برنامجها للتعاون التقني في كوبا.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

عقدت منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) مؤتمرها العالمي السادس للنقل الجوي في مونتريال، كندا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ وأثيرت فيه مسألة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقدمت كوبا ورقة عمل بعنوان "أثر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في قطاع الطيران المدني الدولي" (ATConf/6-WP/37). ويرد في تقرير المؤتمر أنه فيما يتعلق بالمعلومات التي قدمتها كوبا عن الأثر المترتب على الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة في الطيران المدني، أعربت وفود من ثلاث دول أعضاء عن تأييدها لموقف كوبا وللتوصيات المقترحة في الورقة. فذهبت إلى أن حصار الولايات المتحدة قرار انفرادي يتنافى مع روح اتفاقية الطيران المدني الدولي، وقالت إنه يؤثر سلباً على تنمية الطيران المدني في كوبا. وعلاوة على ذلك، رأت الوفود أن المؤتمر العالمي السادس يتيح المحفل المناسب لمناقشة هذه المسألة، إذ يتناول مسألة استدامة النقل الجوي. وأفادت الولايات المتحدة أن المسألة مسألة سياسية تهم الجانبين وليس من المناسب مناقشتها خلال المؤتمر. وأبلغت الأمانة بأن المسألة قد نوقشت أثناء الدورة السابعة والثلاثين لجمعية الإيكاو، التي هي هيئة إدارة المنظمة، وأشارت إلى أن المؤتمر السادس لا يتمتع بصلاحيات حل المسألة. وفي الختام، أبلغت كوبا عن اعتزامها إثارة المسألة خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية (انظر ATConf/6-DP/2، الفقرة ٢-٢-١).

وترد أدناه الأنشطة التي اضطلع بها مكتب التعاون التقني التابع للإيكاو في كوبا خلال الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣.

أنشطة التنفيذ

لا توجد في الوقت الراهن أي مشاريع وطنية تنفذها الإيكاو في كوبا، غير أن كوبا عضو في المشاريع الإقليمية التالية التي تنفذ حالياً:

(أ) **يهدف المشروع RLA/06/801 (التعاون التقني الذي تقوم به لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني)**، الذي تموله ٢٢ دولة عضواً في لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني، إلى تقديم المساعدة الإدارية لإدارة أمانة اللجنة. وبدأ تنفيذ المشروع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ومُددت فترة تنفيذه حتى عام ٢٠١٤. ويقدم المشروع دعماً مستمراً لأمانة اللجنة

من خلال العديد من الأنشطة. وتشمل هذه الأنشطة التدريب في مجال التنظيم الإداري والاجتماعات والحلقات الدراسية وتجهيز الزمالات وترتيبات تنظيم السفر.

(ب) **تمول المشروع RLA/09/801** (تنفيذ نظم قائمة على الأداء للملاحة الجوية في منطقة البحر الكاريبي) الذي بدأ تنفيذه عام ٢٠٠٩، الدول/الأقاليم والمنظمات المشاركة التالية: أنتيغوا وبربودا وأروبا وبربادوس وبليز وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر الأنثيل الهولندية والجمهورية الدومينيكية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا والسلفادور وغرينادا وغواتيمالا وفرنسا (جزر الأنثيل الفرنسية) وكوبا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا والمملكة المتحدة (أنغولا وبرمودا وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس) وهاييتي وهندوراس والولايات المتحدة ونظام مراقبة أمن وسلامة الطيران في منطقة البحر الكاريبي، وشركة أمريكا الوسطى لخدمات الملاحة الجوية، وهيئة الطيران المدني لشرق البحر الكاريبي. وهدف المشروع هو تقديم المساعدة لدول منطقة البحر الكاريبي على تشجيع تطبيق نظم قائمة على الأداء للملاحة الجوية تؤدي إلى تنظيم سلس للحركة الجوية على الصعيد العالمي.

(ج) **تمول المشروع RLA/99/901** (النظام الإقليمي لمراقبة السلامة)، الذي بدأ تنفيذه في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠، الدول المشاركة التالية: الأرجنتين، وأنتيغوا وبربودا، وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو والبهاما وبربادوس وبليز وبنما وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وترينيداد وتوباغو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت لوسيا والسلفادور وسورينام وشيلي وغرينادا وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكندا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهاييتي وهندوراس والولايات المتحدة. ويهدف إلى إنشاء وتشغيل نظام لمراقبة السلامة في القارة الأمريكية من خلال تقديم الدعم التقني واللوجستي والإداري اللازم وفقا لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي ومرفقاتها.

الأنشطة الإنمائية

يقوم مكتب التعاون التقني التابع للإيكواو حاليا بوضع مشروع (CUB/13/601) عن طريق وفد كوبا إلى المنظمة لشراء منشورات ذات صلة بالطيران المدني. وتم الاتفاق على إطار هذا المشروع ومن المتوقع أن تبدأ أنشطة تنفيذه عما قريب.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

يقيم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حواراً مفتوحاً مع حكومة كوبا، عن طريق ممثليه في إيطاليا، بخصوص جميع المسائل المرتبطة بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلد. وتشارك كوبا في مجلس إدارة الصندوق بوصفها دولة عضو، ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أُعيد إدماج كوبا في أنشطة الإقراض العادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج عمله. وعلاوة على ذلك، يواظب الصندوق على إجراء حوار سلس مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد، ويتعاون معها جميعاً.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

تُعامل كوبا كأى دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، وهي تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي وفي الهيئات الأخرى التابعة للمنظمة. ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية في المكسيك برنامجه للتعاون التقني المعني بمسائل العمالة والعمل اللائق في كوبا. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تقدم المنظمة المساعدة التقنية في ثلاثة مجالات فنية، وهي:

(أ) تعزيز الإنتاجية والعمل اللائق وتطوير الممارسات المسؤولة في مكان العمل من خلال تنفيذ طريقة نظام القياس المتكامل والنهوض بالإنتاجية على أساس كفاءات اليد العاملة في صناعة السكر؛

(ب) تعزيز قدرة المشاركين على توطيد برامج السلامة والصحة مع التركيز بوجه خاص على الحد من الإصابات المتصلة بالعمل في صناعة السكر؛

(ج) تعزيز قدرة العناصر على تطبيق منهجية "سولف" لمواجهة الإجهاد ومشاكل التدخين وتعاطي الكحول والمخدرات وفيروس نقص المناعة/الإيدز والعنف في مصانع السكر.

وتعيد منظمة العمل الدولية تأكيد وجهة نظرها بأن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تستفيد كوبا، بوصفها دولة عضواً في المنظمة البحرية الدولية، من المشاركة في اجتماعات هيئات المنظمة، وهي من المستفيدين من برامج التعاون التقني للمنظمة (البرامج الإقليمية التي تنفذها المنظمة لدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية وفي منطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن البرامج العالمية حسب ما تقتضيه الحالة).

وتقيم المنظمة البحرية الدولية علاقات تعاون مع جميع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما فيها كوبا. ومنذ مطلع الثمانينيات، تعاونت المنظمة تعاوناً وثيقاً مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي في ما بين السلطات البحرية في الأمريكتين، التي تشمل أمريكا الجنوبية وكوبا والمكسيك وبنما.

وتسترشد المنظمة في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمسة أعوام، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد عاجلت بلدان الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي بين السلطات البحرية مسائل من قبيل معايير السلامة والتدريب وحماية البيئة البحرية خلال الاستراتيجيات الإقليمية مع تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة. وفي هذا السياق، وعملاً بسياسات المنظمة من أجل تحقيق اللامركزية، يوجه معظم الدعم الذي تقدمه عن طريق الشبكة، بموجب مذكرة تفاهم وقعتها أمانة الشبكة^(٤). بموجب هذا الصك، تناط بالشبكة مسؤولية إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحددها البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في بناء القدرات لتنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

ومن ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تولّت كوبا، من خلال وزارة النقل، مهام أمانة الشبكة. ونتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، فقد واجهت المنظمة البحرية الدولية بعض الصعوبات في أن تنقل إلى الأمانة الأموال التي تخصصها لمندوبيها في الشبكة للقيام بأنشطتهم. وأما الأمانات الأخرى للشبكة فقد

(٤) أمانة الشبكة هي أمانة متنقلة تُنقل كل سنتين.

نقلت الأموال المخصصة لأنشطة التدريب إلى حساب مصرفي خاص فتحته الأمانة في أحد المصارف الوطنية. وفي حالة كوبا، توجب أن تدار جميع الأموال من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا، إذ تعذر على وزارة النقل أن يكون لها حساب مصرفي بدولارات الولايات المتحدة.

وخلال السنتين اللتين كانت فيهما كوبا هي المسؤولة عن مهام أمانة الشبكة، نظمت ونفذت الأنشطة التالية:

(أ) حلقة عمل إقليمية عقدت في إكوادور في نيسان/أبريل ٢٠١١ بشأن الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن وإدارة المناطق الخاصة، ولا سيما المناطق البحرية الشديدة الحساسية؛

(ب) دورة تدريبية إقليمية عقدت في بيرو في آب/أغسطس ٢٠١١ بشأن استخدام المشتتات (الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي لعام ١٩٩٠ (المستوى الثالث))؛

(ج) دورة تدريبية إقليمية عقدت في الأرجنتين في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن المدونة البحرية الدولية للبضائع الخطرة والمدونة البحرية الدولية المتعلقة بالشحنات الصلبة السائبة؛

(د) حلقة عمل إقليمية عقدت في بيرو في آب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية لمراقبة النظم المضادة للحشف على السفن وتنفيذها وإنفاذها وبشأن مراقبة الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها ورصدها وإنفاذها وتنفيذها؛

(هـ) حلقة عمل إقليمية عقدت في أوروغواي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن تنفيذ المرفق السادس (المتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة من السفن) لاتفاقية عام ١٩٧٣ الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن بصيغتها المعدلة بروتوكول عام ١٩٧٨ ذي الصلة، واتفاقية نيروبي الدولية المتعلقة بإزالة الحطام لعام ٢٠٠٧، واتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة تدوير السفن بصورة آمنة وسليمة بيئيًا لعام ٢٠٠٩.

وتواصل كوبا الحصول على مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز أنشطة إقليمي مقره في كوراساو يهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في مجال منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والتصدي لها.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٣]

لم تتغير حالة التشويش الضار على خدمات البث الكوي (الإذاعي والتلفزيوني) من محطات محمولة على متن طائرات ضمن المناطق الواقعة تحت ولاية إدارة الولايات المتحدة. ولقد نظر مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات سابقاً في هذه القضية التي طال أمدها في المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية وفي مؤتمر المندوبين المفوضين، وهي ترد على الدوام في جدول أعمال لجنة لوائح الراديو.

وبما يتفق مع استنتاجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات المعقود في عام ٢٠٠٧، والتي تنص على أنه لا يمكن اعتبار قيام محطة إذاعية تعمل على متن طائرة بالبث إلى أراضي إدارة أخرى فحسب من دون موافقتها متوافقة مع لوائح الراديو، وبناء على طلب من لجنة لوائح الراديو، أرسلت رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى رئيس الولايات المتحدة تحت الإدارة على النظر في هذه المسألة لتسويتها في الوقت المناسب.

وذكرت الرسالة بأنه، وفقاً لأحكام الرقم ١٩٧ من المادة ٤٥ من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، يجب أن تُنشأ وتُشغل جميع المحطات على نحو لا يسبب تداخلات ضارة للاتصالات أو الخدمات الراديوية الخاصة بالدول الأعضاء الأخرى ... والتي تعمل طبقاً لأحكام لوائح الراديو. وبالإضافة إلى ذلك، عملاً بأحكام الرقم ١٩٨ من المادة ٤٥ من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، تتعهد كل دولة من الدول الأعضاء بمطالبة وكالات التشغيل التي تعترف بها، ووكالات التشغيل الأخرى المرخص لها وصولاً لهذا الغرض، بأن تتقيّد بأحكام الرقم ١٩٧ أعلاه. وحتى الآن، لم يرد أي رد على الرسالة.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

حافظت كوبا على معدل مرتفع في مجال التنمية البشرية، وقد حققت بالفعل العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. أما التحدي الرئيسي فهو الحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية والمكاسب التي تحققت بالفعل فيما يتعلق بالأهداف.

وفي عام ٢٠١٢، وللسنة الثانية، واصلت الحكومة الكويتية استكمال النموذج الاقتصادي من خلال تنفيذ الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية"، التي أقرّها مؤتمر الحزب الشيوعي في نيسان/أبريل ٢٠١١. وتركز الحكومة على الأولويات الوطنية، من قبيل الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وسياسة الاستعاضة عن الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، أبدت السلطات الوطنية التزاماً قوياً بالحفاظ على معايير التنمية الاجتماعية التي تحققت وغيرها من الإنجازات.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم ١١٢ من وثيقة السياسة العامة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع الإشارة بصفة خاصة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة السلطات الوطنية في معالجة المسائل والتحديات الناشئة.

وقد مرّ إعصار ساندي، الذي يعتبر واحداً من أعنى الأعاصير التي اجتاحت المحافظات الشرقية في السنوات الخمسين الماضية، على كوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وضرب مباشرة ثاني أكبر مدينة في البلد، وهي مدينة سانتياغو دي كوبا. وعلى الرغم من تدابير التأهب التي اتخذتها السلطات الوطنية والمحلية، فقد دُمّرت عشرات الآلاف من المنازل كلياً أو جزئياً. ولحقت أضرار كبيرة بالمنشآت الزراعية والغذائية والبنى التحتية للاتصالات والكهرباء والمؤسسات الاجتماعية، من بين جملة أمور. وصرّحت السلطات الوطنية أن عملية الإنعاش تتطلب سنوات من الجهد والعمل الشاق.

ويتألف فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع ببرامج ومبادرات هامة في كوبا وكالات غير مقيمة مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفي عام ٢٠١٢، صيغ إطار الأمم المتحدة الثاني للمساعدة الإنمائية لكوبا للفترة (٢٠١٤-٢٠١٨). وأتاحت عملية الصياغة فرصة حاسمة للحوار مع الحكومة، وكذلك أتاحت لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ لنفسها موقعاً استراتيجياً في سياق العملية الوطنية استكمال النموذج الاقتصادي الكوبي. وقد حدّدت منظومة الأمم المتحدة في كوبا بفعالية

وبالتعاون مع السلطات الوطنية الرئيسية، مساهمتها الجوهرية في التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية الهامة.

وفي هذا السياق، يؤثر الحصار تأثيراً واسع النطاق في أبعاد التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في كوبا، إذ إنه يؤثر في أضعف الفئات الاجتماعية - الاقتصادية في الشعب الكوبي بوجه خاص.

شراء المدخلات بأسعار غير تنافسية والقيود المفروضة على استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيات المسجلة في الولايات المتحدة

لا يسمح للشركات الوطنية الكوبية ولا للشركات الأجنبية العاملة في كوبا أن تشتري في أراضي الولايات المتحدة أي منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات رغم أن الولايات المتحدة هي أقرب الأسواق وأكثرها تنافسية وتنوعاً. أما الأسواق البديلة الملائمة فهي أبعد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد والتأخير في مواعيد التسليم. ولا تتوافر في كوبا السلع والخدمات والتكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على أي عنصر أنتجته و/أو سجلته الولايات المتحدة.

ومن ثم، تستعمل الموارد المالية، التي كان يمكن استخدامها لإنجاز نتائج البرنامج والنتائج الإنمائية المرتقبة بقدر أكبر من الفعالية، لتغطية التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجة لشروط الحصار.

وقد كان لهذا أثر سلبي على المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لكوبا، ولا سيما على المشاريع التي تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تركز على الفئات الضعيفة.

فعلى سبيل المثال، تأثر تقديم المساعدة الإنسانية في أعقاب الإعصار ساندي. فقد قيدت الظروف الصعبة التي فرضها الحصار تقديم الإغاثة الفورية، والمساعدة الحيوية، ومواد إعادة الإعمار، من حيث إمكانية الوصول والنقل، مما أوجب اللجوء إلى بلدان ثالثة لتأمين المشتريات والواردات، وأدى إلى إطالة عمليات الاقتناء والدفع بعملة ثالثة. وقد نتج عن ذلك حدوث التأخيرات وارتفاع التكاليف.

ويتأثر العمل اليومي لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوبا بصورة مباشرة من سياسات الولايات المتحدة هذه. ونادراً ما تستفيد منظومة الأمم المتحدة في البلد من العقود العالمية المبرمة بين الأمم المتحدة وشركات من الولايات المتحدة لشراء معدات

وخدمات كالحواسيب، وتراخيص البرامج الحاسوبية، وخدمات الإنترنت، أو الاستفادة منها. ولذلك من الضروري إيجاد موردين يعملون حصريا لهذه المكاتب، الأمر الذي ينتج ارتفاعاً في الأسعار والتكاليف الإدارية.

الائتمانات الإنمائية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية والخدمات المالية المقدمة من مصارف الولايات المتحدة

لقد حدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على الائتمانات الإنمائية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقلص هذا الأمر احتمال الحصول على الموارد من أجل تأمين الدعم المالي لخطط التنمية الوطنية و/أو المحلية في كوبا.

وتعجز مكاتب الأمم المتحدة في كوبا عن استخدام الحسابات المؤسسية لدى مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة باعتباره عملة للدفع. وبالتالي يتعين على هذه المكاتب أن تتخذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتصلة بالبرنامج، مما يؤدي إلى ارتفاع في التكاليف، واستخدام مصارف بلدان ثالثة، ما يستتبع أعباء إدارية أثقل. وقد تمت تغطية الزيادة المتصلة بذلك بأموال قدمتها الأمم المتحدة وأموال خاصة بالمشاريع قدمتها بلدان مانحة أخرى.

ومن نتائج الحصار أيضاً أن موظفي الأمم المتحدة من الكوبيين الموفدين في بعثات رسمية لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما حدّ من قدرتهم على تغطية التكاليف، وبخاصة في حالات الطوارئ، نظراً لاستحالة الحصول على بطاقات ائتمان. وأثر الحصار كذلك على المعاملات المالية، والمرتببات والخدمات المصرفية وخدمات التأمين لموظفي الأمم المتحدة الدوليين.

مهام موظفي الأمم المتحدة لدى مقر الأمم المتحدة

يتعين على موظفي الأمم المتحدة من حاملي الجنسية الكوبية المطلوبين للسفر إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك أو إلى واشنطن العاصمة، أن يقدموا طلب الحصول على التأشيرة قبل موعد السفر بفترة طويلة؛ وحتى عندما يتقدمون بها، لا تُمنح التأشيرات دائماً في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، يتعين الحجز على مسارات بديلة أطول وأعلى تكلفة، تمرّ عبر بلدان ثالثة، حيث لا توجد رحلات جوية مباشرة من كوبا إلى نيويورك أو واشنطن العاصمة. وهذا يؤثر سلباً على تبادل الخبرات بين المقر ومكتب الأمم المتحدة في كوبا،

إذ إنه يعوق مشاركة الموظفين في منظومة الأمم المتحدة في الدورات التدريبية والاجتماعات الرسمية التي تعقدها المنظمة.

تبادل الخبرات

يواجه الخبراء والباحثون الكوبيون المدعوون للمشاركة في مناسبات في الولايات المتحدة صعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول في الوقت المناسب. ويؤثر هذا الوضع على عمليات التبادل المهني وبناء الشراكات في المجالات الرئيسية للتنمية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٣]

كوبا ليست دولة موقعة لا على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى، بموجب الولاية المنوطة بها، طلبات اللجوء وتبت فيها، وتقدم المساعدة إلى اللاجئين. وما زالت كوبا متمسكة حتى الآن بتطبيق سياسة الأخذ بالأمر الواقع المتمثلة في عدم الرد القسري للاجئين المعترف بهم وفقاً للولاية المنوطة بالمفوضية، وب حمايتهم وتقديم مساعدة لهم تشمل قطاعي التعليم والصحة، غير أنها لا تمنحهم الوسائل الكفيلة بإدماجهم في المجتمع المحلي. لذا، وفي غياب فرص عودة اللاجئين الطوعية في أغلب الحالات، يكون الحل الوحيد الدائم لهم في كوبا هو أن تسعى المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

ويرجح أن يكون استعداد كوبا للانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وانعدام الجنسية، والمشاركة في إيجاد حلول لحالة اللاجئين داخل البلد، مرهونا بحدوث تغيير في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة. ومن ثم، ينظر إلى أي إجراء يساهم في إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على أنه خطوة إيجابية ربما تفضي إلى انضمامها إلى تلك الصكوك.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

ما زال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يؤثر سلباً في الأحوال المعيشية للأطفال والمراهقين والأسر في كوبا، وفي تعليمهم وإنمائهم. كما يحول دون استمرار التقدم المحرز نحو

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة في المعاملة وحماية حقوق الأطفال والمراهقين.

أثر الحصار على بعض الحقوق الأساسية للأطفال والمراهقين في كوبا

الصحة

ما زال قطاع الصحة، وفقا لما أفادت به وزارة الصحة، يتأثر من جراء الحصار لأن الأسواق تقع في أماكن بعيدة، ما يؤدي إلى زيادة في أسعار المواد المستهلكة والأدوية الطبية، فضلا عن الأدوية والكواشف الكيميائية وقطع الغيار والمعدات.

وأشارت الوزارة إلى أن المؤسسات التي تقدم الخدمات الطبية، وخاصة وحدات الطوارئ والوحدات الجراحية، والخدمات المتخصصة الأخرى للأطفال والنساء الحوامل قد تأثرت بسبب الافتقار إلى الأدوية ومعدات التشخيص، والمواد المستهلكة، وقطع الغيار، والمعدات الطبية اللازمة.

وفي إطار البرنامج القطري، تقدم اليونيسيف الدعم عن طريق شراء المستلزمات الأساسية المتنوعة، على سبيل المثال لقاح الحصبة والنكاف والحميراء للأطفال في سن سنة. ويواجه البلد أوجه نقص في المواد ومحدودية الوصول إلى الأسواق، الأمر الذي يحتم على اليونيسيف استيراد لوازم من أوروبا لمساعدة الحكومة في توفير الخدمات الطبية ذات الجودة للأطفال والنساء الحوامل، وهذه ممارسة ترفع من تكاليف هذه المساعدة.

التعليم

رغم الجهود التي تبذلها كوبا لضمان الحصول على التعليم المجاني، لاحظ المكتب القطري لليونيسيف أن الآثار المترتبة على الحصار تؤثر على نوعية الخدمات التعليمية.

وتورد وزارة التعليم في تقاريرها أن كوبا لا تستطيع نتيجة لهذه السياسة، الوصول إلى سوق الولايات المتحدة لشراء جملة مستلزمات منها اللوازم المدرسية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة متوسط تكاليف الشحن يؤثر تأثيرا مباشرا على نوعية التعليم.

وأوردت وزارة التعليم الأمثلة الملموسة التالية:

(أ) محدودية شراء الموارد التعليمية في مجالات تنقيف العمالة والجغرافيا والمختبرات المتخصصة لمدارس اللغات والاستعاضة عن التكنولوجيا العتيقة (لا سيما الحواسيب وأجهزة التلفزيون ومعدات الفيديو)؛

- (ب) شدة أثر الحصار بصفة خاصة على مجال التعليم الفني بسبب أسعار الكتب المتخصصة والمعدات والآلات الموسيقية المرتفعة أصلاً؛
- (ج) محدودية فرص التبادل الأكاديمي مع الجامعات ومراكز البحوث في الولايات المتحدة مما يعوق تطوير أساتذة الجامعة ومعلمي المدارس؛
- (د) ندرة الكتب باللغة الإنكليزية والمعاجم المتخصصة مما يعوق تطوير مدرسي اللغات، فضلاً عن أحصائيي العلم وتكنولوجيا المعلومات والاختصاصيين التقنيين؛
- (هـ) محدودية وصول البلد إلى الإنترنت مما يقيد توافر المعلومات المستكملة اللازمة لتحسين جودة التعليم في الوقت المناسب.

أثر الحصار على برنامج التعاون القطري

تسري القيود التجارية المذكورة أعلاه أيضاً على اللوازم التي يلزم اليونيسيف استيرادها من أجل تنفيذ خطة العمل وتحقيق النتائج، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار وإطالة عمليات الشراء (لغاية ١٢٠ يوماً). ويقدر أن الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة من شأنه أيضاً أن يخفف من النفقات اللوجستية والمتصلة بالشحن.

وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اليونيسيف تقدر أن تؤدي القيود الحالية المفروضة على التحويلات المصرفية من كوبا وإليها بدولارات الولايات المتحدة إلى زيادة تكاليف المعاملات بنسبة تصل إلى ٣ في المائة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠١٣]

تنص الفقرة ٢٥ من ولاية الدوحة (انظر TD/500/Add.1) المعتمدة خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٢ على ما يلي:

تحت الدول بشدة على الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية غير مطابقة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، وتضر بالمصالح التجارية. ذلك أن هذه الإجراءات تعرقل الوصول إلى الأسواق، والاستثمارات وحرية العبور، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. كما أن تحرير التجارة

المجدي سيقترض معالجة التدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها.

الاتجاهات السائدة في كوبا

أثر الحصار تأثيراً سلبياً كبيراً على اقتصاد كوبا وعلى مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. وتفيد حكومة كوبا في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٢ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/67/118) أن إجمالي الخسائر الناجمة عن الحصار تُقدر بمبلغ ١٠٨ بلايين دولار بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتعزى الخسائر إلى التكاليف الإضافية التي تكبدتها الحكومة والشركات والمواطنين في كوبا في سبيل الحصول على السلع والخدمات والتمويل.

وذكرت الحكومة الكوبية، في التقرير نفسه، أن الخسائر المتكبدة في قطاع الصحة بلغت ١٠ ملايين دولار خلال الفترة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، بينما بلغت الخسائر التي تكبدتها في قطاع الأغذية ١٣٢ مليون دولار للفترة من آذار/مارس ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢. ونجمت هذه الخسائر أساساً عن ارتفاع تكاليف المعاملات نتيجة للحصار. وعلاوة على ذلك، تقدر كوبا بأنها كانت ستحقق أكثر من ٢٢٢ مليون دولار من تصدير الغذاء والروم إلى الولايات المتحدة لولا الحصار. وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، حصلت كوبا على تدفقات بلغت ١١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١١ وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وكان يمكن أن تحصل على استثمارات بقيمة ٣٥٠ مليون دولار من الولايات المتحدة لولا الحصار. وتبين الأرقام التي توردها الأونكتاد أن الجمهورية الدومينيكية المجاورة حصلت على ٣٧١ مليون دولار في السنة نفسها.

وكان الحصار أيضاً عقبة كأداء أمام النهوض بالعلوم والتكنولوجيا في كوبا بسبب مركز الولايات المتحدة المتقدم في هذين المجالين. وقد أسهمت كثيراً عدم قدرة كوبا على التواصل مع مقدمي خدمات الإنترنت في الولايات المتحدة في انخفاض مستوى الوصول إلى الإنترنت، وهذا بدوره يؤثر سلباً في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وعلاوة على ذلك، يتفاقم الأثر السلبي المترتب على تطبيق الحصار خارج نطاق الولاية الوطنية، حيث كثيراً ما تنخرط شركات الولايات المتحدة في عمليات الاندماج والشراكات التجارية على الصعيد الدولي. ويؤثر تطبيق الحصار بهذه الصورة خارج نطاق الولاية الوطنية على كوبا سلباً، ويحرم بلدان أخرى من الفرص التجارية مع كوبا.

وتشير التقديرات إلى أن اقتصاد كوبا قد نما بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٠,٤ في المائة عن العام السابق. وتحتل كوبا المرتبة السابعة عشرة في معدل

نمو الناتج المحلي الإجمالي من بين ٢٤ بلدا في منطقة أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية. وضرب إعصار ساندي كوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مما تسبب في أضرار واسعة النطاق، وكلف البلد بليون دولار^(٥). ولا تزال كوبا تتعافى من الدمار الناجم عن إعصاري غوستاف وآيك في عام ٢٠٠٨، والذي تسبب في أضرار تقدر بنحو ١٠ بلايين دولار. وربما يكون إعادة بناء الهياكل الأساسية والمباني المتضررة من جراء الأعاصير أعلى تكلفة في الوقت الراهن مما قد يكون عليه بدون الحصار، حيث يلزم كوبا استيراد السلع والخدمات من أماكن أخرى غير الولايات المتحدة رغم أن الولايات المتحدة تصدر تلك السلع والخدمات بأسعار تنافسية.

ولم تتغير اتجاهات تجارة كوبا في مجال البضائع في عام ٢٠١٢ عن السنة السابقة، كما تبين إحصاءات الأونكتاد الواردة في الجدول ١. ويقدر الأونكتاد أن كوبا صدرت بضائع بقيمة ٥,٦ بلايين دولار، واستوردت بضائع بقيمة ١٤,٤ بليون دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ١٢٨ مليون دولار وزيادة قدرها ٣٢٣ مليون دولار، على التوالي، مقارنة بعام ٢٠١١. وبلغ العجز في تجارة البضائع ٨,٧ بلايين دولار في عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٥١ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١١. وكانت "الخامات والفلزات" الفئات الرئيسية للسلع التصديرية في عام ٢٠١٢، وهي تمثل ٣,٦ بلايين دولار أو ٦٣ في المائة من المجموع، تليها "جميع الأصناف الغذائية" و "السلع المصنعة". وفيما يتعلق بمقصد صادرات كوبا، كان الاتحاد الأوروبي المشتري الرئيسي للسلع الكوبية بما يمثل حوالي ٣٤ في المائة من المجموع.

وتمثلت أهم أصناف الواردات في عام ٢٠١٢ في فئة "السلع المصنعة" ٦,٨ بلايين دولار أو ٤٧ في المائة من المجموع) و "الوقود" (٥,٣ بلايين دولار أو ٣٧ في المائة)، تليها "جميع الأصناف الغذائية". وتعد بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر موردي الأصناف التي تستوردها كوبا، التي تمثل نصف المجموع. ويسمح قانون إصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات لعام ٢٠٠٠ للولايات المتحدة بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا، مع العديد من القيود والشروط. وقد جعل هذا التدبير الولايات المتحدة أكبر مصدر للمنتجات الزراعية إلى كوبا، على الرغم من انخفاض مستوى صادرات الولايات المتحدة كل سنة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١^(٦). وتجاوزت صادرات البرازيل الزراعية إلى كوبا صادرات الولايات المتحدة في عام ٢٠١١، ولكن الولايات المتحدة أصبحت أكبر جهة

(٥) انظر: روزا مارتينيز، "Beautiful Santiago de Cuba after Sandy"، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع عليه في الرابط: www.havanatimes.org/?p=81443.

(٦) انظر مارك ب. سوليفان، *Cuba: issues for the 112th Congress*, Congressional Research Service، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع عليه على الرابط: www.fas.org/sgp/crs/row/R41617.pdf.

مصدرة مرة أخرى في عام ٢٠١٢. بيد أن القيود والشروط المفروضة على الصادرات الزراعية من الولايات المتحدة تحد من إمكانية نمو الصادرات.

وقد ظل قطاع الخدمات المصدر الرئيسي لعائدات القطع الأجنبي في كوبا. ولم تتغير اتجاهات تجارة كوبا في الخدمات في عام ٢٠١٢ عن السنة السابقة. وتقدر الأونكتاد أن كوبا صدرت خدمات قيمتها ١١,٨ بليون دولار واستوردت خدمات قيمتها ٢,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢؛ ويمثل الفائض الناجم عن ذلك بمبلغ ٩,٤ بلايين دولار زيادة قدرها ٦٢٢ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١١. وكانت الحصة الرئيسية من نصيب فئة "خدمات أخرى" تليها فئة "الأسفار". ولا يزال لتصدير خدمات الموظفين الطبيين إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية تحت فئة "خدمات أخرى" أهمية خاصة، حيث إن كوبا تتلقى مقابل ذلك من فنزويلا نفطا بشروط تفضيلية. وما زالت السياحة إحدى القوى المحركة الرئيسية للاقتصاد والتنمية في كوبا. ووفقا للمنظمة الكاريبية للسياحة، قام أكثر من ٢,٨ مليون شخص بزيارة كوبا في عام ٢٠١٢، أي بزيادة ٤,٥ في المائة عن عام ٢٠١١^(٧). وفي ظل عدم إمكانية الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة، لا يزال يعتمد قطاع السياحة اعتمادا كبيرا على الزوار الكنديين^(٨)، الذين يشكلون نسبة ٣٨ في المائة من جميع الزوار الدوليين، يليهم الزوار من الاتحاد الأوروبي، الذين يشكلون نسبة ٢٧ في المائة من مجموع الزوار^(٩). وأسفر الحصار المفروض على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا عن آثار اقتصادية خطيرة بالنسبة لصناعة السياحة الكوبية، التي تخسر أكثر من ٢,٣ بليون دولار سنويا (A/67/118). وتعد التحويلات المالية المرسلة من الأقارب المقيمين في الخارج، بما في ذلك الولايات المتحدة، مصدرا هاما أيضا للعملة الصعبة. وقد خففت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ القيود المفروضة على التحويلات المالية. وفيما يتعلق باستيراد الخدمات، يعد "النقل" الفئة الغالبة.

التطورات المستجدة في الولايات المتحدة

لم تُتخذ أي إجراءات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن الحصار المفروض على كوبا. وطُرح عدد من المقترحات التشريعية خلال الدورة ١١٢ لكونغرس الولايات المتحدة. ونادى بعضها برفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أو تخفيفه، في حين نادى البعض الآخر بزيادة تعزيز الحصار.

(٧) انظر www.onecaribbean.org.

(٨) انظر Economist Intelligence Unit، "Cuba: country report"، نيسان/أبريل ٢٠١٣، ص ١٩.

الاستنتاجات

منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، لم يطرأ تغيير يذكر في الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وما زال الحصار له تأثير شديد على الإنتاج والتجارة والرعاية الاجتماعية في كوبا، مما يعوق تنميتها. وتفرض التدابير ذات الصلة قيودا اقتصادية وتجارية ومالية شديدة على كوبا، مما يسفر عن آثار ترهق كاهل البلد. وعلاوة على ذلك، فإن الدمار الذي أحدثه إعصار ساندي يمكنه أن يزيد من معاناة الشعب الكوبي. وتشمل الخسائر الكبيرة المتكبدة بسبب الحصار الفرص الضائعة لتعزيز الهياكل الأساسية، وبناء اقتصاد يتسم بالكفاءة والحيوية وتحسين مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. ثم إن لانعدام القدرة على إجراء مبادلات تجارية مع الولايات المتحدة انعكاسات خطيرة على البلد، وبخاصة لما لكوبا من إمكانات لتطوير صناعات ذات كثافة في المعارف وذات قيمة عالية. ولا يزال تطبيق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج نطاق حدودها يؤثر على المواطنين في بلدان ثالثة ويعوق قدرتها على التجارة مع كوبا والاستثمار فيها. وتنجم آثار كبيرة عن التطبيق خارج نطاق الحدود. وأخيرا، يتأثر مواطنو الولايات المتحدة أيضا من جراء الحصار لأنهم غير قادرين على التعامل مع كوبا في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية.

الجدول ١

صادرات كوبا ووارداتها من البضائع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الصادرات						
الاتحاد الأوروبي (بلدان جميع الأصناف الغذائية)	٣٤٤	٣٣٣	٣٩٦	٤٢٥	٥٢٢	
الاتحاد الأوروبي (٢٧) الخامات والفلزات	٥٤٠	٤٤٥	٨٩٢	١٤١١	١٤٩١	
الوقود	-	٥	٣	٩	١٠	
السلع المصنعة	١١	٢٦	٣٩	٥٥	٥٦	
المجموع	٨٩٥	٨٠٩	١٣٣٠	١٨٩٩	٢٠٧٨	
أمريكا اللاتينية ومنطقة جميع الأصناف الغذائية	٥	١٨	٣٩	٢٦	٣٤	
البحر الكاريبي الخامات والفلزات	١	١٣	٢٥	٢٥	٢٤	
الوقود	-٢٧٢	٣٠	٥٠	٥٢	٦٩	
السلع المصنعة	٢٧٩	٣٤٦	٤٠١	٤٩٦	٥٨٥	
المجموع	٤٠٧	٥١٥	٥٩٩	٧١٢		

الشريك	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الولايات المتحدة	جميع الأصناف الغذائية	-	-	-	-	-
	الخامات والفلزات	-	-	-	-	-
	الوقود	-	-	-	-	-
	السلع المصنعة	-	-	-	-	-
المجموع		-	-	-	-	-
بقية العالم	جميع الأصناف الغذائية	٧٤٠	٤٧٦	٦٩٠	٨٠٤	٧٥٣
	الخامات والفلزات	٢٠١٩	١٣٦٦	٢٣٦٩	٢٤١١	٢٠٣٦
	الوقود	٢٨	٢٣	٢٥	٣٧	٣٦
	السلع المصنعة	١٠	٢٨	٣٥	٣٨	٤٦
المجموع		٢٧٩٨	١٨٩٣	٣١٢٠	٣٢٩١	٢٨٧١
العالم	جميع الأصناف الغذائية	١٠٩٠	٨٢٧	١١٢٥	١٢٥٦	١٣٠٩
	الخامات والفلزات	٢٠٦١	١٨٢٤	٣٢٨٧	٣٨٤٦	٣٥٥٠
	الوقود	٢٩	٥٨	٧٨	٩٩	١١٥
	السلع المصنعة	٢٩٣	٣٩٩	٤٧٦	٥٨٩	٦٨٧
المجموع		٣٩٧٣	٣١٠٩	٤٩٦٦	٥٧٨٩	٥٦٦١
الواردات						
الاتحاد الأوروبي (بلدان)	جميع الأصناف الغذائية	٤٥٢	٢٨٣	٤٠٥	٥٨٤	٥٦٤
الاتحاد الأوروبي (٢٧)	الخامات والفلزات	٦٢	٣٣	٣٦	٤٨	٤٥
	الوقود	٤٤	٢٢	٣٢	٩٧	٨٠
	السلع المصنعة	٢٨٦٢	١٨١٢	١٩٢٩	٢٤٠٨	٢٤٧١
المجموع		٣٤٢١	٢١٥٠	٢٤٠٢	٣١٣٨	٣١٦٠
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع الأصناف الغذائية	٧٠٠	٣٨٨	٥٧٨	٧٠١	٧٣٢
	الخامات والفلزات	٤٩	٢٩	٥٨	١٨	٤٠
	الوقود	٤٧٥٣	٢٩٠٤	٣٩٧١	٥١٣٣	٥١٧٧
	السلع المصنعة	١٠٦٠	٧٢٨	٨٤١	١١١٥	١١٩٦
المجموع		٦٥٦١	٤٠٤٨	٥٤٤٩	٦٩٦٧	٧١٤٥
الولايات المتحدة	جميع الأصناف الغذائية	٩٧٦	٦٧١	٤٤٨	٤٤٢	٥٦٥
	الخامات والفلزات	-	-	-	-	-
	الوقود	-	-	-	-	-
	السلع المصنعة	٢٨	١٨	١٤	١٣	١٢
المجموع		١٠٠٦	٦٨٩	٤٦٢	٤٥٥	٥٧٧

الشريك	مجموعة السلع الأساسية	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
بقية العالم	جميع الأصناف الغذائية	٥٠٩	١٧٥	٢٠٢	٢٤٠	٢٢٦
	الخامات والفلزات	١٢٩	٤٠	٧٠	٧٧	٧٧
	الوقود	١٣	٣٣	٣٤	٥٥	٥٧
	السلع المصنعة	٣٧٤٦	٢٤٨٤	٢٨٨٠	٣١٢٧	٣١٣٩
المجموع		٤٣٩٧	٢٧٣٢	٣١٨٦	٣٤٩٩	٣٤٩٨
العالم	جميع الأصناف الغذائية	٢٦٣٦	١٥١٧	١٦٣٤	١٩٦٧	٢٠٨٧
	الخامات والفلزات	٢٤٢	١٠٢	١٦٣	١٤٣	١٦٢
	الوقود	٤٨١١	٢٩٥٩	٤٠٣٨	٥٢٨٤	٥٣١٤
	السلع المصنعة	٧٦٩٦	٥٠٤٢	٥٦٦٤	٦٦٦٤	٦٨١٨
المجموع		١٥٣٨٤	٩٦١٩	١١٤٩٩	١٤٠٥٨	١٤٣٨١

المصدر: حسابات أعدتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استناداً إلى قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وقواعد بيانات إدارة الإحصاءات التجارية بصندوق النقد الدولي.

ملاحظات: جميع الأصناف الغذائية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية الذي تعدّه شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، الرموز صفر + ١ + ٢٢ + ٤)

الخامات والفلزات (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز ٢٧ + ٢٨ + ٦٨)

الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرمز ٣)

السلع المصنعة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز من ٥ إلى ٨، عدا الرمز ٦٦٧ و ٦٨)

(أ) تقديرات.

الجدول ٢

صادرات كوبا ووارداها من الخدمات

(بلايين دولارات الولايات المتحدة)

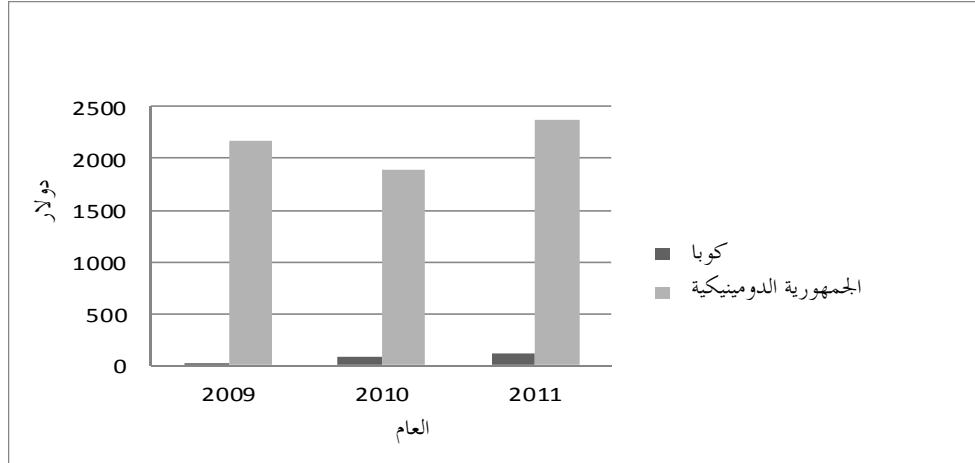
التدفق	فئة الخدمات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الصادرات	النقل	١٦٢٠	١٤٣٧	١٧٧٢	١٩١٣	١٩٢٨
	السفر	٢٢٥٨	٢٠٥١	٢١٨٧	٢٣١٨	٢٤٤٧
	خدمات أخرى	٥٣٧٤	٤٩٥٦	٦٢٥٣	٦٧٥٥	٧٧٠٩
المجموع		٩٢٥٢	٨٤٤٤	١٠٢١٢	١٠٩٨٦	١١٧٨٣
الواردات	النقل	١٥٤٦	٩٦٥	١١٥٤	١٤٢٤	١٥١٦
	السفر	١٦٠	٢١٢	٢٣٠	٢٣٦	٢٦٠
	خدمات أخرى	٣٧٣	٤٩٦	٥٣٨	٥٥٢	٦١٢
المجموع		٢٠٧٩	١٦٧٣	١٩٢٣	٢٢١٣	٢٣٨٨

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية (تقديرات).

(أ) تقديرات.

الشكل

تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى كوبا والجمهورية الدومينيكية، للفترة ٢٠١١-٢٠٠٩
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: <http://unctadstat.unctad.org>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

حافظت كوبا على درجة مرتفعة في مؤشر التنمية البشرية، فقد حلت في المرتبة التاسعة والخمسين من بين ١٨٧ دولة في عام ٢٠١٢. وحققت العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، بعضها قبل فترة طويلة من الاتفاق عليها. ويتمثل التحدي الرئيسي في الحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية واستدامة الأهداف التي تحققت بالفعل. وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مؤخرا بكوبا بوصفها واحدا من ١٥ بلدا نجحت في الحد من الجوع قبل عام ٢٠١٥.

غير أن النموذج الإنمائي الكوبي بدأ يتغير الآن. فقد تم إقرار الوثيقة المعنونة "المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية" خلال مؤتمر الحزب الشيوعي في نيسان/أبريل ٢٠١١. وتتسم المبادئ التوجيهية بطابعها الابتكاري وما تمثله من تحد، وسيكون للجهود المبذولة على الصعيد المحلي دور هام في تنفيذ إطار اللامركزية. وتتمثل القوة الدافعة لوضع تلك المبادئ في تسريع عجلة الاقتصاد. وما زالت الخدمات الاجتماعية الشاملة والتنمية الاجتماعية تحظى بالأولوية لدى الحكومة وستظل هاجسا يساور الدولة إلى حين استكمال تكييف شبكة الحماية الاجتماعية التقليدية بما يكفل الاستدامة وزيادة التركيز الفعال.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم ١١٢ إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع الإشارة مباشرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وتقوم منظومة الأمم المتحدة، في هذا الصدد، بدعم السلطات الوطنية في معالجة المسائل والتحديات الناشئة.

وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون مع السلطات الوطنية في المجالات التالية ذات الأولوية: تعزيز الأمن الغذائي؛ ودعم السياسات الوطنية الرامية إلى خفض مستويات الواردات؛ ودعم الإدارات المحلية واستراتيجياتها الإنمائية الاقتصادية؛ وسن وتطبيق تدابير للتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في مجال إنتاج الغذاء؛ والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة وزيادة فعالية استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث؛ ودعم التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني، والتنوع الجنسي.

وتقوم شراكة البرنامج الإنمائي مع السلطات الكويتية على علاقة طويلة الأمد. وقد دعم البرنامج الإنمائي الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الرئيسية على الصعيدين المحلي والوطني لما يزيد على أربعين سنة. وينفذ التعاون حاليا ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠٠٨ ووثيقة البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٣-٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠١٢، وضعت منظومة الأمم المتحدة في كوبا، بالتحالف الوثيق مع الحكومة، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ من خلال عملية تشاركية شملت إجراء مشاورات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين: كالمؤسسات والمراكز الأكاديمية ومراكز البحوث، والجامعات والإدارات المحلية، على سبيل المثال لا الحصر. وبالتواؤم مع مجالات التعاون المحددة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، قام البرنامج الإنمائي وشركاؤه الإنمائيون الرئيسيون أيضا بصياغة وثيقة البرنامج القطري للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

وتتناول الوثيقتان مجالات التعاون المحددة ذات الأولوية التي تسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية. وسيظل تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صلب الجهود التعاونية التي يبذلها البرنامج الإنمائي. وسيعزز البرنامج أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا والمعرفة. وتشمل المجالات الرئيسية التي يجري تناولها في الوثيقتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ما يلي: التنمية الاقتصادية المستدامة؛ والأمن الغذائي؛ ونوعية الخدمات الاجتماعية واستخدامها، بما في ذلك بناء احترام التنوع؛ واستخدام الطاقة المتجددة؛ وتعزيز الإدارات المحلية؛ والاستدامة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث. وستشكل مسائل الجنسانية والشباب مواضيع شاملة لقطاعات متعددة.

الآثار المحددة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

بقيت الحالة في عام ٢٠١٢ كما كانت عليه في السنوات السابقة. ويؤثر الحصار على علاقات كوبا الاقتصادية الخارجية، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للبلد. فهو يؤثر على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مصاعب اقتصادية للسكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموماً.

ووفقاً للتقديرات الرسمية، وصلت الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي بسبب الحصار منذ أوائل الستينيات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٠٨ بلايين دولار.

وقد قيد الحصار إمكانية حصول كوبا على القروض التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهذا ما ضيق عليها فرص الحصول على الموارد اللازمة لتقديم الدعم المالي لخططها الإنمائية الوطنية و/أو المحلية.

وكانت فرص سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون محدودة بسبب عملية الحصول على تأشيرات. ولذلك، فقد كان من الصعب أيضاً إقامة شراكات مع الجامعات ومعاهد البحوث في الولايات المتحدة، والتعاون معها، وتعزيز التبادل بين الخبراء من كلا البلدين.

وللحصار آثار سلبية على مبادرات التعاون الخارجي، ويخلق الكثير من الصعوبات في تنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود التجارية أو حظر شراء المستلزمات من شركات الولايات المتحدة وفروعها. وإضافة إلى ذلك، فإن الحظر يفرض قيوداً على شركات الخطوط البحرية التي تصل سفنها إلى الموانئ الكوبية، مما يحد من توفر وسائل النقل، ويؤدي إلى التأخير في شحن السلع لحين وصول سفن يتوفر فيها حيز للشحن. وكذلك تؤثر التكاليف المرتبطة بالوسطاء والنقل لمسافات طويلة سلباً على فرص الحصول على المستلزمات الرئيسية، وعلى التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة لإقامة المشاريع. وبالمثل، يتعين شراء واستيراد المنتجات اللازمة للمشاريع الإنمائية من أماكن أبعد بتكاليف أعلى كثيراً.

ويؤثر هذا الوضع تأثيراً مباشراً على جميع المشاريع الإنمائية للبرنامج الإنمائي، وهو يضر بشكل خاص بالأنشطة الحساسة من حيث التوقيت والأنشطة التي يضطلع بها في حالات الطوارئ، سواء أكان ذلك نتيجة لزيادة تكاليف معاملات إجراءات الحصول على مستلزمات المشاريع أو نتيجة زيادة تكاليف نقل السلع المستوردة. وتأثرت المشاريع

جاء التأخيرات الكبيرة في شراء مستلزماتها وفي توزيعها عليها، وهو ما يؤثر سلبا على تنفيذ أنشطتها وتحقيق نتائجها في الوقت المناسب.

وكان هذا الوضع ضارا بوجه خاص في أعقاب الإعصار ساندي، عندما استلزم الأمر وصول المعونة الإنسانية على الفور لتلبية احتياجات السكان المتأثرين بالكارثة. وعلى سبيل المثال، تضرر أكثر من ٢٢٠ ألف مسكن (١٧ ألف دُمرت تدميرا كاملا) من جراء الإعصار ساندي، الذي خلف عددا كبيرا جدا من الأسر بلا منازل ولا ممتلكات. وتعين شراء ألواح الصفيح اللازمة لأسطح المنازل، ومجموعات لوازم النظافة الصحية، وأطعم المطابخ، والأقمشة المشمعة من البلاستيك اللازمة للأسطح وغيرها من سلع المعونة الفورية. بموجب الشروط التي يفرضها الحصار، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف وصولها وإطالة زمنه. وكان الأكثر تأثرا بهذه العاصفة هم أفراد المجتمعات المحلية والسكان المتضررون الذين يضطرون إلى الانتظار فترة طويلة من الزمن لتلقي المعونة الغوثية.

وتواجه جميع المشاريع المتصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية التحديات نفسها، حيث إن عملية الحصول على المستلزمات الزراعية مثل نظم الري والآلات والأدوات الزراعية واستيراد تلك المستلزمات هي عملية طويلة ومعقدة. وبوجه عام، فعمليات الشراء تتطلب مهلا أطول، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها. ومن ثم، فإنه لا بد لدى تقديم أي عرض مالي أو وضع مشروع جديد من الأخذ في الحسبان أن عملية الشراء وحدها تستغرق وقتا أطول، وأنه لا بد أيضا من تخصيص موارد مالية إضافية لتغطية الزيادة في التكاليف المترتبة على ذلك، وهي موارد كانت ستذهب لولا ذلك إلى الأنشطة الإنمائية. وتغطي هذه التكاليف من أموال مقدمة من جميع الجهات المانحة.

فالمشاريع الممولة من قبل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتي يشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستفيد الرئيسي منها، توفر الأدوية والكواشف، ومعدات المختبرات لخدمة ٦٣٦ ١٤ شخصا من جميع الأعمار مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتم شراؤها من بلدان ثالثة، ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى كثيرا من أسعار الأسواق العالمية حيث تتاح منتجات مماثلة. وحتى في ظل اتفاقات البرنامج الإنمائي الطويلة الأجل مع الموردين الدوليين، فإن الحصار يعرقل مشتريات المنتجات التي تصنع أو تحتوي على عنصر يصنع في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة ليتسنى لهم تقديم خدمات أو منتجات للمشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تتطلب الكثير من الوقت والجهد.

ويؤثر الحصار أيضا في العمل اليومي لمكتب البرنامج الإنمائي في كوبا ويجعله في وضع غير مؤات مقارنة بالمكاتب القطرية الأخرى. وهناك قيود على الفوائد التي يمكن أن تتأتى من الاتفاقات الطويلة الأجل مع الشركات لتنفيذ الأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ ورصدها بفعالية. ويفضي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة نتيجة مشاركة الوسطاء وارتفاع تكاليف شراء معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكاليف الحصول على تراخيص البرمجيات. كما تتأثر سلبا إمكانية الاستفادة من خدمات الإنترنت، ما يحد من فعالية استخدام المنتديات المؤسسية.

ثم إن مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا يتضرر كذلك لأنه لا يستطيع استخدام الحسابات المؤسسية لدى مصارف الولايات المتحدة ولا استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة للدفع. ويتعين عليه من ثم استخدام تدابير إدارية إضافية لإنجاز عمليات التمويل المتصلة بالبرامج، فليجأ مثلا إلى مصارف بلدان ثالثة، وهو ما يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المكتب ومشاريعه، ويحمله أعباء إدارية أكبر. وقد تولى البرنامج الإنمائي تغطية التكاليف الإضافية، واستخدمت كذلك في هذا الغرض أموال قدمها مانحون آخرون لتمويل مشاريع، ويؤثر هذا الأمر على استخدام تلك الموارد التي كانت لولا ذلك ستذهب إلى الأنشطة الإنمائية.

ويتأثر البرنامج الإنمائي بالحصار بطريقة أخرى تتمثل في أنه يتعين على موظفيه الوطنيين الذين يطلب منهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك أن يطلبوا تأشيرات الدخول قبل وقت طويل من موعد سفرهم. وعلى الرغم من أن هذا الوضع قد تحسن في الآونة الأخيرة، فقد وجد العديد من الحالات التي لم تُمنح فيها التأشيرات في الوقت المناسب، الأمر الذي تطلب تغيير خطط السفر أو إلغائها. وقد حدثت حالات مماثلة حينما تعين على مسؤولي الحكومة حضور اجتماعات في المقر. ويتعين الحجز للسفر في طرق بديلة أطول وأعلى تكلفة عبر بلدان ثالثة بسبب عدم وجود رحلات جوية مباشرة من هافانا إلى نيويورك. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يعوق مشاركة موظفي البرنامج الإنمائي من كوبا وتمثيلهم في الدورات التدريبية المؤسسية والاجتماعات الرسمية، وهو ما يحد بالتالي من قدرة المكتب على العمل وفقا لأحدث النظم والسياسات والتوجيهات التي تنفذ في بلدان أخرى للوصول على نحو فعال إلى تحقيق الأهداف في مجالي التنمية والتصدي للحالات الطوارئ. وتطال أيضا هذه الآثار السلبية، من حيث زيادة التكاليف وصعوبة الحصول على تأشيرات الولايات المتحدة في الوقت المناسب، السلطات الكوبية والخبراء الكوبيين كلما تعين عليهم السفر لحضور اجتماعات في مقر الأمم المتحدة وفي اجتماعات أخرى بالولايات المتحدة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ليست وكالة تمويل، وإنما هي وكالة فنية متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة. لذا يصعب حصر الضرر الذي يلحقه الحصار بالبرامج التي تديرها المنظمة ضمن مجالات اختصاصها، وهي: التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات. لكن من وجهة نظر نوعية، لا يزال الحصار يؤثر على مجالات اختصاص اليونسكو، ويمكن في هذا الصدد إبداء الملاحظات التالية.

ظلت الحالة كما كانت في عام ٢٠١٢ ولم تشهد نسبياً أي تغيير. ففي مجال التعليم، لا يزال الحصار يؤثر على توافر الموارد التعليمية بسبب القيود التجارية التي تحول دون شرائها بأسعار أكثر تنافسية. وفي مجال العلوم، لا يزال الحصار يحد من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة. وفي مجال الثقافة، لا يزال الحصار يؤثر على إمكانية الحصول على المواد الحافظة للآثار التاريخية، واللوازم المستخدمة في الصناعات الثقافية، ويؤثر كذلك على التعاون مع المؤسسات الأمريكية التي لولاه، لكانت ربما ستقبل على إقامة تعاون يشمل القيام بعمليات تبادل. وفي مجال الاتصالات والمعلومات، لا تزال كوبا لا تستطيع الحصول على كابلات الألياف الضوئية المغمورة التي تتحكم فيها شركات في الولايات المتحدة، ولا على تراخيص البرمجيات أو على معدات معينة. ولئن ازدادت إلى حد ما فرص التبادل الأكاديمي والثقافي، فإنها لا تزال محدودة بسبب سياسات منح التأشيرات التي تجعل من الصعب السفر لأغراض منها الدراسة.

ويؤثر الحصار أيضاً على عمليات مكتب اليونسكو في هافانا، وعلى الأنشطة المتعلقة بالبرامج التي تنفذها اللجنة الوطنية الكويتية لليونسكو، بما فيها استلام الأموال والتحويلات المصرفية لمقدمي الخدمات، مما يؤدي إلى تكبد المنظمة تكاليف إضافية في تذاكر السفر الجوي والاتصالات، إلخ. ويتضرر الموظفون وأسرهم أيضاً على المستوى الشخصي عند القيام بالتحويلات المصرفية والمكالمات الدولية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

من المنظور البيئي، لا يؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا فحسب، بل على منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية وعلى الولايات المتحدة نفسها.

فجهود الحفظ المبذولة في جزر هوت سبوت الكاريبية^(٩) تتسم بتشتتها وعدم اكتمالها. لذا هناك حاجة إلى استراتيجية مشتركة حيث إن كوبا مستبعدة من العديد من أهم المشاريع في المنطقة دون الإقليمية نظرا لأن تلك المشاريع تمولها الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع كوبا المشاركة في مشاريع لمرق البيئة العالمية كمبادرة التحدي الكاريبية، وهي مبادرة واسعة النطاق تهدف إلى التوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى حماية ٢٠ في المائة من الموائل البحرية والساحلية لبلدان منطقة البحر الكاريبي المشاركة. وهذا لا يؤثر فقط على كوبا، التي لا يمكن أن تستفيد من تلك المشاريع، بل على منطقة البحر الكاريبي بأكملها، فالمنطقة دون الإقليمية لا يمكن مقاربتها ككل.

ويؤثر الحصار أيضا تأثيرا كبيرا على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المشتركة بين كوبا والولايات المتحدة. وفي سبيل إدارة سليمة لهذه الموارد الطبيعية، بما في ذلك الطيور المهاجرة والحياة البحرية، يجب وضع استراتيجيات واتفاقات حفظ مشتركة بين حكومتي كلا البلدين ووكالاتهما ومنظماتهما؛ وهذا غير ممكن بسبب الحصار. وهناك اتفاق بيئي قائم حاليا بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة بشأن الطيور المهاجرة، ولكن لا توجد اتفاقات بين كوبا والولايات المتحدة على الرغم من أن عدد الطيور المهاجرة بين هذين البلدين كبير للغاية، كما هو الحال بين دول أمريكا الشمالية المذكورة أعلاه.

ويستحيل مع الحصار تنفيذ استراتيجيات مشتركة من أجل إدارة متكاملة للبيئة وللموارد الطبيعية التي تحيط بهذين البلدين ولا يمكن إحراز تقدم في ظل عدم وجود اتفاقات وانعدام الحوار بين الحكومتين بشأن بيئتهما المشتركة.

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجزء كبير من عمله في كوبا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويتألف هذا التعاون من نقل المعارف وبناء القدرات وتبادل الدعم

(٩) تتكون أساسا من ثلاث مجموعات كبيرة وهي جزر البهاما، والأنتيل الصغرى والأنتيل الكبرى (بورتوريكو، وجامايكا، وكوبا، وجزيرة إسبانيولا التي تشمل الجمهورية الدومينيكية وهاييتي) وتشكل كوبا وجامايكا وإسبانيولا ٩٠ في المائة من مساحتها.

التقني بين كوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسبل منها عقد الدورات التدريبية، وحلقات العمل وتنفيذ أنشطة بناء القدرات.

وينفذ البرنامج عددا من المشاريع في كوبا، وهي مشاريع يتضرر بعضها من جراء الحصار. فعلى سبيل المثال، تأثر الممر البيولوجي الكاريبي، الجاري تنفيذه من خلال اتفاق بين كوبا والجمهورية الدومينيكية وهاييتي، وجامايكا بصفة مراقب دائم، فيما يتعلق بجمع البيانات المستقاة عن طريق الاستشعار عن بُعد والبيانات المكانية ومعالجتها. وقد يعوق تعذر وصول كوبا إلى التكنولوجيا والمعدات الجهود الرامية إلى تحقيق المواءمة بين البلدان المعنية الثلاثة.

ويتبدى أثر الحصار المستمر في الفرص المفقودة على التعاون في مجال البيئة في المنطقة.

وترد أدناه أمثلة أخرى على الآثار المرتبطة بالحصار:

(أ) ما دام لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة ببيع المعدات والتكنولوجيا والمنتجات الأخرى للشركات الكوبية، تضطر الشركات الكوبية إلى شرائها من أسواق أخرى، وهو ما يطيل المدد التي يستغرقها نقل البضائع إلى كوبا، وما يؤدي بدوره إلى زيادة انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل؛

(ب) تواصل كوبا زيادة الكفاءة الطاقية، في إطار برنامج الثورة في مجال الطاقة، وكذلك تعزيز أنشطة إعادة التدوير وغير ذلك من التكنولوجيات المراعية للبيئة، وذلك بهدف خفض استهلاك النفط والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وزيادة كفاءة استخدام الموارد العامة. بيد أنه يُحظر على شركات الولايات المتحدة وعلى فروعها في بلدان أخرى أن تبيع لكوبا التكنولوجيات التي يمكن أن تفيدها في هذا المسعى. ويصدق هذا القول أيضا إذا ما رغبت شركات غير أمريكية في بيع منتجات تحتوي على أجزاء أو مكونات توفرها شركات أمريكية أو فروعها ويمكنها أن تساعد في إحراز تقدم في هذا المجال؛

(ج) كوبا هي أحد البلدان الرائدة في مجال البحوث البيولوجية في العالم حيث يتخصص الآلاف من خريجي جامعات ومعاهد البلد الـ ١٠ في المجال البيئي، فينتجون تكنولوجيات ومنتجات هامة، بما في ذلك تطبيقات التكنولوجيا الحيوية. وتوافر لدى كوبا أيضا معارف واسعة بشأن حفظ الموارد الطبيعية. بيد أنه لا يمكن بيع تلك التكنولوجيات أو المنتجات في الولايات المتحدة؛

(د) كثيرا ما تحد القيود المفروضة على السفر من مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية التي تُنظم في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، وتُصرف آلاف الدولارات في مسارات سفر أكثر تكلفة ورحلات أطول في كثير من الأحيان؛

(هـ) يجد الحصار أيضاً من قدرة كوبا على الحصول على المعلومات من المجالات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، وكذلك من الوصول إلى المواقع الشبكية للشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. ويقيد ذلك فرص الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين في الاطلاع على أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة، التي يمكن أن تزيد من قدرتهم على تطبيق التكنولوجيات البيئية السليمة. وتحد أيضاً القيود المفروضة على الاتصال الشبكي من قدرة كوبا على تنفيذ معاهدات بيئية معينة تتطلب الاستخدام المستمر للإنترنت، وعلى الامتثال لها؛

(و) لكل من الولايات المتحدة وكوبا مصلحة في استكشاف النفط في المناطق البحرية المشتركة واستغلاله. ولا يمكن في الوقت الحالي بسبب الحصار إجراء دراسات مشتركة عن الأثر البيئي وإيجاد أساليب عمل ملائمة للبيئة. ويؤكد الانسكاب النفطي الذي وقع في عام ٢٠١٠ هذه المسألة، التي ينبغي معالجتها باعتبارها ضرورة ملحة؛

(ز) يقع البلدان في منطقتين تتميزان بممرات بيولوجية حاسمة الأهمية يمكنها الاستفادة من إقامة تعاون إقليمي كامل؛

(ح) تقع الولايات المتحدة وكوبا في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيراً خطيراً على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل البلدان على تحقيق مستويات أعلى من الوقاية من الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، سيفيد التعاون البلدين وغيرهما من البلدان في منطقة البحر الكاريبي؛

(ط) يشهد لكوبا بأنها، وفقاً لمعايير متعددة، بلد يمنح أولوية كبيرة للبيئة والتنمية المستدامة. بيد أن الولايات المتحدة تعارض دائماً المشاريع الكوبية في مجلس مرفق البيئة العالمية؛

(ي) تتمثل نتيجة أخرى من نتائج الحصار في ضيق فرص حصول كوبا على القروض الدولية ووصولها إلى المؤسسات المالية الدولية، مما يؤثر على تقدمها نحو تحقيق الاستدامة. وهذا ما يجعلها تقول بصفة عامة إن الحصار يعرقل الجهود التي تبذلها لتحقيق الاستدامة.

وسيسهم إلغاء العراقيل التي تحد من التبادل العادي بين البلدين في إحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة وتحسين التعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية وزيادة مساهمة البلدين في مكافحة تغير المناخ وفي إدارة النظم الإيكولوجية والوقاية من الكوارث الطبيعية والحوادث. ويفيد أيضاً البلدان الأخرى التي تكون لكل من الولايات المتحدة وكوبا برامج تعاونية فيها.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تتمثل ولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تنسيق تنفيذ جدول أعمال الموئل وفي مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمستوطنات البشرية. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يحد من حرية التجارة ونقل المعارف والخبرة العلمية والتكنولوجية لصالح الأغراض السلمية والإنسانية، فيؤثر تأثيراً سلبياً على السلع والخدمات والتكنولوجيات المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وبذلك، يحد الحصار من قدرة حكومة كوبا على تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمستوطنات البشرية. ويرغب موئل الأمم المتحدة في إبداء ملاحظتين لهما علاقة بولايتيه وفعاليته أنشطته في كوبا.

وترتبط أولاهما بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ الذي تتمثل أهدافه الطويلة الأجل فيما يلي:

(أ) استقرار وسرعة عملية استيراد اللوازم من مواد البناء وأدواته ومعداته، من قبيل التكنولوجيا، وكذلك الواردات من الطاقة والمواد الخام الضرورية لإنشاء وصيانة المستوطنات البشرية وتعميرها في أعقاب الكوارث الطبيعية؛

(ب) نقل التكنولوجيات الأكثر كفاءة والأسلم من الناحية البيئية، واستخدام المنتجات المسجلة ببراءات اختراع، الواردة من الولايات المتحدة، أو التي تقوم بتسويقها شركات الولايات المتحدة وسائر الشركات في جميع أنحاء العالم؛

(ج) إمكانية الحصول على الطاقة والتكنولوجيات المقتصدة في استهلاك الطاقة والحصول على النفط، وكلها أصول هامة في مجال توفير الخدمات الحضرية الأساسية كالنقل، وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، ومد شبكات المياه والمرافق الصحية، وكذلك مواجهة الأخطار في حالات الطوارئ، من قبيل الحرائق والفيضانات والأعاصير، وذلك حتى يتسنى للكوبيين الاستفادة من بدائل تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية؛

(د) إمكانية الحصول على مواد كيميائية ومعدات ذات تكلفة منخفضة لمعالجة المياه والمياه المستعملة، اللازمة أيضاً لتحسين نوعية تلك الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسرة، وبالتالي حماية البيئة والصحة العامة؛

(هـ) تسوية المطالبات القائمة المتعلقة بالممتلكات التي كانت مملوكة لمواطنين من الولايات المتحدة أو مواطنين حصلوا على الجنسية الكويتية، مما سيحسن استخدام المرافق الهامة وإصلاحها وتحقيق التنمية الحضرية والعقارية بصورة رشيدة ومتسقة؛

(و) منح التأشيرات وتصاريح السفر اللازمة لعمليات التبادل العلمي والتقني والثقافي، لا سيما للمخططين والمهندسين المعماريين والمهندسين الآخرين وعلماء الاجتماع من أجل إسداء المشورة إلى نظرائهم الكويتيين بشأن تصميم المساكن والمستوطنات البشرية وتخطيطها وإدارتها.

وخلاصة القول إنه من منظور المستوطنات البشرية، لن يحقق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٦٧ نتائجها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على صعيد تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها إجمالاً فحسب، بل وسيكفل تحسينات كبيرة في أحوال المستوطنات البشرية للفئات الفقيرة والمحرومة من السكان الكويتيين.

أما الملاحظة الثانية، فتتعلق بآخر أنشطة موئل الأمم المتحدة في كوبا وخطته للمستقبل القريب، وكلاهما يمكن أن يستفيد من تنفيذ القرار ٤/٦٧:

(أ) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون موئل الأمم المتحدة مع المعهد الوطني الكوبي للإسكان ومعهد التخطيط العمراني في وضع مشاريع للتعاون وتعزيز تنفيذ جدول أعمال الموئل، مع العمل، في الوقت نفسه، على دعم مساهمة كوبا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الآونة الأخيرة، عمل موئل الأمم المتحدة مع هذه المؤسسات على تحديد ملامح قطاع الإسكان الوطني؛

(ب) وينفذ موئل الأمم المتحدة حالياً برنامجها القطري الأول للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ في كوبا. ويتألف البرنامج من ثلاثة مجالات عمل رئيسية هي: الإدارة الحضرية وتغير المناخ؛ والبنية التحتية الحضرية، والخدمات الأساسية والبيئة؛ وتقديم الدعم لقطاع الإسكان؛

(ج) ونفذ موئل الأمم المتحدة مؤخراً مشروعاً بعنوان "التعاون الكوبي الكولومبي القائم في إطار التعاون بين بلدان الجنوب: تحسين مشاركة المواطنين وقدراتهم على التكيف مع تغير المناخ والنهوض بعمليات الحد من المخاطر"، سيدعم تصميم وتنفيذ المبادرات المجتمعية الرامية إلى التخفيف من تأثير تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وتضم مباشرة ثماني بلديات كوبية إلى جانب أربع بلديات كولومبية. وفي هذا المشروع، تعاون موئل الأمم المتحدة مع وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، والمعهد الوطني للإسكان، ومعهد التخطيط العمراني والمكاتب المعنية بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في البلديات المختارة؛

(د) ومنذ أن ضرب إعصار ساندي كوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، يشارك موئل الأمم المتحدة بنشاط في عملية التعمير في مدينتي سانتياغو وهولغين.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١٣]

تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حاليا بتنفيذ مشاريع تقنية تهدف إلى مساعدة حكومة كوبا على مواصلة تعزيز قدراتها الصناعية وقدرتها التنافسية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية تماشيا مع استراتيجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة المعلن عنها في عام ٢٠١١. وقد ركزت أنشطة اليونيدو في كوبا أساسا على المجالات التالية:

- استخدام الطاقة المتجددة في التطبيقات الإنتاجية باعتبارها مصدرا بديلا للطاقة
 - المساعدة على تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية (ولا سيما بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون)
 - المساعدة على تعزيز سلاسل أنشطة الصناعة الزراعية المولدة للقيمة، ولا سيما في صناعة القريديس
 - تقديم الدعم التقني لبرامج الأمن الغذائي
 - تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات المتصلة بالتنمية الصناعية
- وتشارك اليونيدو حاليا في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ في كوبا. وإضافة إلى ذلك، أدرجت كوبا في النظام العالمي لإدارة المعارف لتنمية القطاع الخاص الذي يموله صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والبلدان المانحة من أجل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات المؤسسية وعلى تنفيذ مشاريع رائدة.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

يشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أنه ما دام الحصار قائماً، فستظل منطقة البحر الكاريبي تواجه عدداً من التحديات الخطيرة المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والجريمة المنظمة. وتجد كوبا نفسها إلى جانب بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي بين أكبر بلدان العالم المنتجة للكوكايين في أمريكا اللاتينية وأكبر البلدان المستهلكة للمخدرات في العالم، أي أمريكا الشمالية وأوروبا.

والمكتب بصدد إرساء وجوده في منطقة البحر الكاريبي من أجل دعم الدول الأعضاء، ومن بينها كوبا، في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه التهديدات. وفي إطار تعاون وثيق مع الجماعة الكاريبية، يوشك المكتب على الانتهاء من إعداد وإطلاق برنامج إقليمي موجه لمنطقة البحر الكاريبي يهدف إلى معالجة المشاكل المتصلة بمنع ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري، وكذلك إلى معالجة الآثار السلبية العميقة للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات على المجتمع. ويتوخى البرنامج الإقليمي إرساء وجود للمكتب في منطقة البحر الكاريبي.

وكوبا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ويشجع المكتب كوبا على التفكير في التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وعلى تنفيذهما. وإضافة إلى ذلك، يدعو المكتب كوبا إلى القيام طوعاً بتقديم معلومات باستخدام القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي المتاحة إلكترونياً ("omnibus tool") بشأن الصكوك التي هي طرف فيها، من أجل زيادة فعالية أنشطة المساعدة التقنية المضطلع بها في البلد وفي المنطقة.

وقد صدقت كوبا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٧. وأطلقت آلية استعراض تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية في عام ٢٠١٠. وتهدف هذه الآلية إلى إبراز الممارسات الجيدة التي يمكن محاكاتها في بلدان أخرى وإلى تحديد الثغرات على مستوى التنفيذ من خلال منهجية استعراض الأقران المحددة في اختصاصات الآلية ومبادئها التوجيهية. وعلاوة على ذلك، تساعد عملية استعراض الأقران الدول على تحديد وصياغة احتياجاتها الخاصة من المساعدات التقنية، مما يمكن من تقديم المساعدة عند الاقتضاء وبناء

على الطلب. وقد خضعت كوبا لاستعراضين قامت بهما البرازيل وغواتيمالا، وهي بدورها تقوم باستعراض نيكاراغوا وكذلك نيبال. وقد أجرت سلطات كوبا الاستعراض القطري على نحو استباقي، وبرهنت على المستوى العالي للالتزام السياسي بالعملية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، دشن المكتب في بنما الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وتوفر هذه الأكاديمية مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية للمسؤولين الحكوميين في بلدان المنطقة، بما في ذلك كوبا، بشأن السبل الكفيلة بمنع الفساد ومكافحته، وبشأن الأدوات الدولية المتاحة للقيام بذلك.

وشاركت كوبا بنشاط في الدورة الثانية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي عقدت في فيينا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وساهمت كوبا بمدخلتين عندما نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون "المناقشة المواضيعية بشأن التحديات التي تطرحها أشكال الإجرام المستجدة التي لها تأثير شديد على البيئة وسبل التصدي لها بفعالية"، والبند ٥ من جدول الأعمال المعنون "توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أجرى أعضاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات زيارة إلى كوبا؛ وكانت هذه أول بعثة تقوم بها الهيئة إلى البلد منذ عام ١٩٩٩. وفي تقرير عام ٢٠١٢، أشارت الهيئة إلى أن حكومة كوبا، وهي دولة طرف في جميع الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، ملتزمة التزاماً راسخاً بأهداف تلك الاتفاقيات وغاياتها. وأشارت الهيئة أيضاً إلى أن السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات تركز أساساً على منع تعاطي المخدرات، وتقديم الخدمات الصحية مجاناً لجميع السكان. وقد حالت الجهود الحثيثة في مجال مكافحة المخدرات دون أن يكون للاتجار بالمخدرات تأثير كبير على البلد. ولا توجد أي أدلة تثبت وجود أي زراعة غير مشروعة كبيرة لمحاصيل المخدرات أو أي صنع غير مشروع للمخدرات في البلد. كما أن الضوابط المطبقة على الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية مرضية. وتقدم الحكومة إلى الهيئة بانتظام المعلومات المطلوبة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، على الرغم من بعض التأخر وحالات التفاوت الطفيفة. وخلال البعثة، تناقش أعضاء الهيئة مع الحكومة، بشأن جملة أمور من بينها إتاحة المخدرات لعلاج الآلام، لأنها متاحة بقدر أدنى في كوبا مقارنة ببعض البلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي. ووفقاً لأحدث دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٦، فإن معدل انتشار تعاطي المخدرات منخفض في البلد. وتباحث أعضاء البعثة مع الحكومة أيضاً بشأن ضرورة إجراء دراسة

استقصائية جديدة عن تعاطي المخدرات بما يمكن من المقارنة بين البيانات المتعلقة بتعاطي المخدرات، ومن الكشف عن أي اتجاهات جديدة في تعاطي المخدرات في البلد^(١٠).

ويدرك المكتب ضرورة تكثيف المساعدات والمبادرات التقنية في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها كوبا، وسيواصل العمل بمهمة على التماس الموارد للقيام بهذه الأنشطة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ تموز/يوليه ٢٠١٣]

خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تم تعزيز الحصار عن طريق تشديد الضوابط المتصلة بالمعاملات المالية الدولية، بما في ذلك المدفوعات وتحويل الأموال إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ومنع كوبا من مسك حسابات مصرفية بدولارات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة، أو من الحصول على القروض التي تقدمها مصارف الولايات المتحدة، أو فروعها في بلدان ثالثة، أو المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

وفي هذا السياق، لا يزال تنفيذ البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان يواجه صعوبات كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق باقتناء وشراء السلع الأساسية والمعدات والأدوية والمواد المخترية التي تنتجها الولايات المتحدة أو التي تشملها براءات اختراع في الولايات المتحدة. ويكاد يكون من المستحيل الوصول إلى موردي الولايات المتحدة. ونتيجة لهذه الحالة، يجب شراء سلع الصحة الإنجابية عموماً من مناطق أخرى، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف بسبب دفع رسوم أعلى للنقل والشحن.

كما أن الأسواق البديلة المناسبة تقع على مسافات أبعد مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وإلى التأخير في تسليم البضائع المستوردة. وفي كثير من الحالات، يطلب الموردون أن يدفع لهم بواسطة تحويلات لمصارف خارج البلد بسبب قلة السيولة المصرفية المتاحة في البلد. وتؤثر جميع هذه التدابير على الصحة الجنسية والإنجابية وعلى برامج تنظيم الأسرة التي تمكن النساء والشباب في كوبا من اتخاذ قرارات مسؤولة ومستنيرة.

(١٠) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.XI.1، الفقرتان ٩٧ و ٩٨).

ويجب تخصيص موارد إضافية في الميزانية لتغطية ارتفاع هذه التكاليف. ومع أن المكتب القطري شرع في صياغة استراتيجية لتعبئة الموارد وفي التفاوض بشأنها من أجل التغلب على القيود المالية وتوسيع نطاق عمله في البلد، فإن الحصار يحد من تدفق المساعدات الدولية المقدمة إلى كوبا.

ولهذا تؤثر الحالة الراهنة على المعايير الأساسية للصحة الإنجابية للشعب الكوبي، وتقوض إمكانية استدامة الأهداف المتفق عليها أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٣]

إن الاتحاد البريدي العالمي، بوصفه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ليس معنيا مباشرة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤/٦٧، الذي يسري مباشرة على الدول الأعضاء فقط.

ويتعامل الاتحاد البريدي العالمي مع كوبا باستمرار على أنها عضو كامل العضوية. ولهذا، تتمتع كوبا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون في الاتحاد وتقع عليها نفس الالتزامات التي تقع عليهم. وفي عام ٢٠١٣، حصل الموظفون من كوبا على عدة منح دراسية للمشاركة في دورات تدريبية بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع، من بينها متابعة الخطة الوطنية لجودة الخدمات والتعويض والتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، قدم خبير استشاري من الاتحاد الدعم لمتابعة الخطة الوطنية لجودة الخدمات.

وأعيد انتخاب كوبا لعضوية مجلس العمليات البريدية التابع للاتحاد أثناء المؤتمر الأخير للاتحاد الذي عقد في سنة ٢٠١٢، وهي تشارك في عدد من لجان المجلس وأفرقة العاملة.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر تأثيرا سلبيا على الاقتصاد الكوبي وعلى ظروف تشغيل برنامج الأغذية العالمي. وتمثل التكلفة الباهظة لاستيراد المعدات والمدخلات الزراعية عاملا رئيسيا يحد من القدرة الإنتاجية الزراعية في كوبا.

ولا يمكن لمعظم المزارعين الكوبيين الحصول إلا على قدر محدود من المدخلات الزراعية؛ ومن الصعب عليهم أيضا الحصول على التكنولوجيا والمعدات الجديدة. ونتيجة لذلك، يتعذر على كوبا إنتاج كل الأغذية التي هي بحاجة إليها، مما يضطر الحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الغذائية لتلبية احتياجات برامج شبكتها الوطنية للأمان الاجتماعي المركزة على الأغذية. وهذه المسألة تثقل كاهل ميزانية هذا البلد، وتشكل تهديدا للأشخاص الذين يعتمدون إلى حد كبير على شبكات الأمان الاجتماعي وتثير تحديات كبيرة أمام تحقيق الأمن الغذائي في كوبا.

ثم إن القيود التي يفرضها الحصار تحد من قدرة برنامج الأغذية العالمي على شراء المنتجات والخدمات من الشركات الموجودة في الولايات المتحدة أو من الشركات التي تجهز المدفوعات عن طريق فروعها الموجودة في الولايات المتحدة، مما يؤثر مباشرة على مشاريع البرنامج وعلى إدارة مكتبه.

وفي هذا العام، على سبيل المثال، اشترى مكتب برنامج الأغذية العالمي في كوبا ٣٨ أداة للقياس الضوئي تستخدمها مراكز الرعاية الصحية الأولية لقياس مستويات الهيموغلوبين في إطار أنشطة البرنامج الهادفة إلى الوقاية من فقر الدم ومعالجته لدى الأطفال والحوامل (لا يزال معدل انتشار فقر الدم مرتفعا في كوبا، ولا سيما في صفوف الأطفال دون سن الستين، مما يشكل تهديدا لقدرةهم على النماء وبالتالي على نمو البلد). وتم شراء أدوات قياس الضوء من شركة أوروبية؛ ولو كان من الممكن شراؤها من سوق الولايات المتحدة لكانت تكاليفها تعادل بالضبط نصف السعر تقريبا الذي دفع ولتمكن برنامج الأغذية العالمي من شراء ضعف عدد هذه الأدوات. وعلاوة على ذلك، كان التسديد مقابل هذه المشتريات أكثر صعوبة نظرا لاستحالة استخدام مصارف الولايات المتحدة أو فروعها.

وتأخر أيضا شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية بسبب التحديات اللوجستية المذكورة أعلاه. وبسبب الحصار، يتعين على السفن التوقف في بلد مجاور لنقل الشحنات إلى سفن أخرى. ويؤدي ذلك إلى التأخير في التسليم وإلى تكبد تكاليف إضافية تؤثر أيضا على الشحنات الموجهة إلى برنامج الأغذية العالمي.

كما تواجه الأنشطة الجارية التي يقوم بها البرنامج في كوبا صعوبة في شراء المعدات بأسعار أكثر تنافسية. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن البرنامج من الحصول على معدات تكنولوجيا المعلومات لمكاتبه من السوق المحلية. وهناك عقبات أيضا على الصعيد الإقليمي: فعلى سبيل المثال، لم تتمكن شركة يوجد مقرها بينما تعرض حواشيب بأسعار تنافسية للغاية من بيع بضائعها إلى كوبا لأنها كانت أحد فروع شركة أمريكية. وتنطبق هذه العقبات أيضا

على شراء قطع غيار السيارات وقرطاسية المكاتب، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف العادية. وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة الاتصالات الصوتية واتصالات البيانات مرتفعة بشكل غير عادي لأنه يجب تفادي الهياكل الأساسية للولايات المتحدة.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

ملخص

يؤثر الحصار على صحة ورفاه سكان كوبا بسبب تأثيره السلبي في القدرة على الحصول على المعدات والكواشف والأدوية الأساسية. ويعزى ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الأساسية إلى ضرورة اقتناء المشتريات عبر شركات فرعية وبلدان ثالثة، مما يؤثر على جميع مرافق النظام الصحي الموحد ويؤثر تأثيراً مباشراً على الخدمات الصحية والبحوث الصحية ومراقبة الأوبئة ومكافحة الأمراض. ويهدد الحصار جودة خدمات الرعاية الصحية، إذ يستتبع استعمال بروتوكولات وتكنولوجيا دون المستوى الأمثل لتشخيص الأمراض وعلاجها، إلى جانب التسبب في تأخير أوقات العلاج وزوال المرض.

ويؤثر الحصار أيضاً على الموارد البشرية في مجال الصحة في كوبا، إذ يقلل من فرص التبادل العلمي والتفاعل بين الأقران. وتؤثر محدودية الربط بشبكة الإنترنت والقيود التي تحول دون الحصول على المجالات العلمية المهمة سلبيًا على الحصول على المعلومات وعلى المعارف العلمية في البلد، وهو أمر حاسم لتوليد المعارف وتبادلها.

وللحصار تأثير على مبادرات التعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في البلد وعلى عملياتها اليومية، بسبب الاضطراب لاقتناء المعدات والمواد المكتبية من بلدان ثالثة، مما يسبب ارتفاعاً في التكاليف الإدارية، وبسبب القيود الصارمة المفروضة على الوصول إلى الإنترنت والبرامجيات المتاحة.

وتشير أيضاً منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية إلى الأثر السلبي للحصار على الصحة العالمية والصحة العامة بوجه عام. إذ إن الحصار بإقصاء كوبا من المشاركة في الأنشطة والبرامج الإقليمية والعالمية يؤثر على التقدم المعرفي العالمي وعلى تطبيق المعارف لتحسين صحة الجميع.

آثار الحصار على السكان والقطاع الصحي وصحة الأفراد

من الناحية الاقتصادية، قدرت مصادر حكومية كوبية تكلفة تأثير الحصار على القطاع الصحي بمبلغ ٣٩٨ ٢ مليون دولار حتى أيار/مايو ٢٠١٣. وتعزى هذه التكلفة أساساً إلى اضطراب كوبا لشراء الأدوية والكواشف، وقطع غيار المعدات، والأدوات وغيرها من اللوازم من أسواق بعيدة، وعبر وسطاء في غالب الأحيان، وهو ما يزيد من التكلفة النهائية للمواد. ويؤدي ارتفاع تكلفة الأدوية والمنتجات الأساسية إلى تقليل الموارد المتوفرة للاستثمار في الهياكل الأساسية الهامة المتعلقة بالصحة العامة (من مساكن وطرق ومياه ومرافق صحية). وزادت القيود المفروضة بموجب الحصار استفحالاً بسبب اندلاع الأزمة الاقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الحصار إلى إبطاء وتيرة تطور الصحة العامة في كوبا إذ يمنع حصولها على قروض أو هبات من مؤسسات مالية دولية، من قبيل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويقيد حصولها على هبات من منظمات خيرية ومن المجتمع المدني الأمريكي. إلا أن هذا التأثير معقد وغير مباشر، وبالتالي يصعب حساب حجمه وتكلفته النقدية.

الخدمات الصحية

يعزى ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الأساسية إلى ضرورة اقتناء المشتريات عبر شركات فرعية وبلدان ثالثة، مما يؤثر على جميع مرافق النظام الصحي الموحد ويؤثر تأثيراً مباشراً على الخدمات الصحية والبحوث الصحية ومراقبة الأوبئة ومكافحة الأمراض. ويهدد الحصار جودة خدمات الرعاية الصحية، إذ يستتبع استعمال بروتوكولات وتكنولوجيا دون المستوى الأمثل لتشخيص الأمراض وعلاجها، إلى جانب التسبب في تأخير أوقات العلاج وزوال المرض. وقد تكون الصحة العامة في البلد في خطر بسبب الافتقار إلى الموارد اللازمة لمعالجة الأخطار البيئية.

وترد أدناه أمثلة عن محدودية الحصول على الأدوية والمعدات الأساسية:

(أ) أبلغ معهد أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية عن عدم قدرته على شراء أجهزة للتنظير غير الإشعاعي ثلاثي الأبعاد لرسم السمات التشريحية التي تنتجها شركات في الولايات المتحدة. وبالتالي، تم إرسال المرضى إلى إيطاليا لإجراء هذه الفحوص بتكاليف أعلى؛

(ب) أبلغ مستشفى هيرمانوس أميخييراس عن عدم تمكنه من الحصول على علاج مرضى تضخم البروستات بأشعة الليزر الخضراء باستخدام بلورات فوسفات البوتاسيوم

التيتانيل (KTP). إذ إن الشركات الكبرى في الولايات المتحدة التي تنتج معدات التنظير الداخلي أو مناظير البطن أو مناظير القطع ثنائية القطب أو ليزر KTP لا يمكنها إقامة علاقات تجارية مع كوبا، وبالتالي فاقتناء هذه المعدات من بلدان أخرى تجعل التكاليف باهظة. وعلاوة على ذلك، فالمستشفى يعاني من محدودية فرص الحصول على أدوية علاج سرطان البروستات وسرطان المرارة، مثل ميتوميدين C وزولاديكس وكاسوديكس، بالإضافة إلى معاناته من محدودية فرص الحصول على مضادات هرمون الذكورة. وأبلغ المستشفى أيضا عن عدم الحصول على الأجسام المضادة وحيدة النسيلة لعلاج سرطان الخلايا الكلوية المتقدم؛

(ج) تأثر معهد علم الأعصاب وجراحة الأعصاب، الذي يضطلع أساسا بالأبحاث، بسبب الافتقار إلى المنتجات البيولوجية والكواشف، وقلة المعدات المختبرية الرئيسية التي تستعمل في برامج البحث والعناية السريرية. وأبلغ المعهد عن صعوبات في الحصول على التيموزولميديا، وهو مثبط للخلايا يستعمل في العلاج ما بعد الجراحي للأورام الأولية في الجهاز العصبي المركزي؛ والأدوية المضادة لباركنسون مثل الرويتيجوتين والأدوية المضادة للتحلل المستعملة في علاج الخرف مثل الدونيبيل والريفاستجمين؛ ومنتجات أخرى، من ضمنها المستنقون، المستعمل لعلاج حالات الوهن العضلي الوبيل. وأشار المعهد كذلك إلى نقص في المعدات، من قبيل مشرط جاما، المستعمل في الجراحة الإشعاعية للأورام والحالات التشوه الشريانية الوريدية في الجهاز العصبي المركزي، وإلى صعوبات في الحصول على صمامات لمعالجة موه الرأس لدى الأطفال؛

(د) أشار معهد أمراض الجهاز الهضمي إلى الافتقار إلى معدات الترددات الراديوية ثنائية القطبية لاستئصال أورام الكبد وإلى مثبطات أنزيم البروتياز. ويعاني المعهد أيضا من نقص في الأدوية المنتجة في الولايات المتحدة التي هي أساسية في علاج الأمراض المعوقة المزمنة، مثل التهاب الكبد B عند الأطفال والمراهقين والتهاب الكبد C، اللذين إذا ما عولجا بسرعة أمكن منع تلف الكبد ومضاعفاته؛

(هـ) أفاد المركز الوطني لعلم الوراثة الطبي أنه لم يتمكن من الحصول على محلل وراثي، وهو جزء من جهاز تنتجه حصرا شركات في الولايات المتحدة يتيح قراءة المجموعات القاعدية لسلاسل الحمض النووي وهو أداة مهمة في دراسة الأمراض الوراثية. ويشير المركز أيضا إلى قلة الكواشف، على سبيل المثال، بيتا فوسفات نيكوتيناميد أدنين ثنائي النوكليوتايد، الصيغة المختزلة (ملح رباعي الصوديوم)، مما يعوق استعمال تقنيات متعددة لقياس السمية الجينية، البيئية أو الداخلية على حد سواء. ويعتبر الأميومانكس، الذي تنتجه شركة في الولايات المتحدة، أكثر وسيط فعالية واكتمالا لزراعة الخلايا البشرية، ويستعمل

في مختبرات الوراثة الخلوية حول العالم بهدف الحصول على صبغيات لتشخيص سابق للولادة للحوامل اللاتي هن في حالات الخطورة العالية. وقد تم أحيانا وقف مثل هذه التشخيصات في جميع أرجاء البلاد بسبب تأخير في وصول المنتج إلى كوبا؛

(و) أبلغ مركز وليام سولر لأمراض القلب عند الأطفال عن صعوبات في الحصول على أكسيد النيتريك، وهو غاز تصنعه شركات الولايات المتحدة. ويستخدم هذا الغاز لعلاج المرضى الذين يعانون من أزمات أو عوارض ارتفاع ضغط الدم الرئوي وفي حالة حدوث الضائقة التنفسية الحادة. وهو ضروري أيضا في حالات أخرى، مثل عمليات زرع القلب والرئة واستمرار نمط الدوران الجنيني عند الأطفال حديثي الولادة. وأبلغ قسم أمراض القلب عن صعوبات في اقتناء دواء بوسينتان المصنوع في الولايات المتحدة، والمستخدم في علاج ارتفاع ضغط الدم الرئوي في حالات متلازمة إيزنمغر غير القابلة للجراحة، إذ إن دواء سيلدينافيل يسبب ردود أفعال غير متوقعة أو آثارا جانبية؛

(ز) أبلغ معهد التغذية والصحة الغذائية عن صعوبات في تحديد التكسينات الفطرية، وهي سموم مسرطنة موجودة في الطعام الملوث بالفطريات. وقد تم وقف هذا الاختبار لأكثر من سنة بسبب عدم وجود مورد للتكسينات الفطرية B2 و G1 و G2؛

(ح) أبلغ مستشفى فرانك بيس لتقويم العظام عن صعوبات في الحصول على مفاصل اليد الاصطناعية للمرضى المصابين بالتهاب المفاصل الروماتويدي. وتم الاتصال بمورد محتمل في الولايات المتحدة، ولكن وجب الحصول على المنتجات عبر فرع في فرنسا، مما تسبب في تأخير الوصول وارتفاع التكاليف. وحاليا، يتعين على المرضى السفر إلى الخارج أو الخضوع لعمليات تسكينية لعلاج تشوهادهم؛

(ط) أبلغ معهد طب العلاج بالشحنات الكهربائية عن صعوبات في شراء توابع وقطع غيار أجهزة المراقبة المتعددة البارامترات وأجهزة إزالة الرجفان من المصنعين في الولايات المتحدة. ويتعين شراؤها عن طريق بلد ثالث، مما يرفع من تكلفتها؛ وعلاوة على ذلك، غالبا ما يصعب الحصول على الأعداد اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن موظفي المعهد غير قادرين على تلقي تدريب على استخدام معدات التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، وهي معدات من الدرجة الأولى لتشخيص السرطان. ويوجد المركز الذي من شأنه أن يوفر مثل هذا التدريب في كليفلاند، في الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل مشاركة المتخصصين الكوبيين غاية في الصعوبة. وتم الإبلاغ أيضا عن تواجد تسع آلات كوبالت لتوفير العلاج عن بعد لمرضى السرطان في كوبا. ويجب استبدال الكبسولة المشعة في تلك الآلات كل ست سنوات. وتم استبدال أول كبسولة عام ٢٠٠٩ ويلزم حاليا

استبدال خمس كبسولات. وأبلغ ممثلو الشركة أنهم بحاجة إلى موافقة من وزارة الخزانة بالولايات المتحدة لتوريد بدائل، وأنهم لم يحصلوا بعد على إذن للقيام بذلك.

البحوث

لا يزال الحصار يحد من التبادل العلمي على الرغم من التقدم المشهود للبلد في مجالي الابتكار والعلوم. ويحد من مقابلة العلماء الكوبيين لنظرائهم ومن التفاعل معهم، وكذلك من الحصول على المعلومات ذات الصلة.

ولا يمكن للمجتمع العلمي الكوبي الحصول بسهولة على الزمالات والمنح التي تخصصها الولايات المتحدة لإجراء مزيد من الدراسات والتدريب أو لتطوير المشاريع البحثية. وثمة قيود أيضا على شراء المجلات العلمية الهامة، التي تنشر في أمريكا، وعلى إمكانية الحصول عليها. وأصبح كل ذلك أكثر صعوبة منذ أن فصلت كوبا عن برنامج إتاحة الوصول إلى الأبحاث الصحية التابع لمبادرة إتاحة الوصول إلى البحوث الصحية عبر شبكة الإنترنت. كما تواجه كوبا صعوبات مستمرة في نشر مقالاتها العلمية في المجلات العلمية التي تنشر في الولايات المتحدة، وعرقلة الحصار إدراج الأدوية واللقاحات المنتجة في كوبا في بروتوكولات الأبحاث والتجارب السريرية التي تجرى في الولايات المتحدة.

ومن الصعب دفع الرسوم للرابطات الدولية والاتحادات العالمية للعاملين في مجال الصحة. فعلى سبيل المثال، تضطر الجمعية الكوبية لطب الأسرة إلى أن تدفع المبالغ المستحقة عليها سنويا من خلال أحد أعضائها عندما يشارك في أحد المناسبات التي تقيمها المنظمة. ويواجه مركز كوبا للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية موقفا مشابها من أجل الاشتراك في خدمات الرابطة الأمريكية للمكروبيولوجيا. ويحد هذا الوضع من حضور العاملين في مجال الصحة، من كوبا، في الساحة الدولية.

وجعل الحصار تمثيل كوبا في المنظمات الدولية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها أو المؤتمرات التي تنعقد هناك، أمرا صعبا نتيجة للتأخر في إصدار التأشيرات أو لعدم إصدارها.

تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعارف

لا يتاح لكوبا الحصول على كابلات الألياف الضوئية المغمورة، مما يحد من الاتصال بالإنترنت ويزيد من تكاليف خدمات الإنترنت. ويعيق ذلك مشاركة كوبا في المنتديات الافتراضية وفي أنشطة الأوساط العلمية والمناسبات البحثية ذات الصلة. كما يحد من قدرة البلد على الوصول إلى البرامجيات للعامة. ولا يمكن الدخول إلى العديد من المواقع الشبكية، لا سيما الموجودة بالولايات المتحدة، من كوبا. وفيما يلي أمثلة على هذه المواقع والبرامجيات:

(أ) موقعاً جوجلل للمطورين (code.google.com و developers.google.com) اللذان صمما لتسهيل التبادل الحر للمعلومات ومصادر الرموز بين مطوري جميع أنواع البرمجيات؛

(ب) مستودع Sourceforge.net وهو أحد أكثر مستودعات البرمجيات المتوفرة اكتمالاً؛

(ج) مواقع تابعة لشركة نيفيديا، التي تنتج المواد البصرية وتكنولوجيا الحوسبة العلمية والتي لديها مستودعات المعلومات والبرمجيات باللغة الأهمية للنمذجة والمحاكاة العلمية وكذلك لعرض نظم التصوير المتقدمة لأغراض التشخيص؛

(د) البرامج الافتراضية لمثبتات برنامجي جافا وأدوبي فلاش، وهي من التكنولوجيا الأساسية للاستفادة من مجموعة واسعة من خدمات الإنترنت (مثل إيلومينيت، ويوتيوب) وأدوات (مثل غرينستون، ويغلبوتون)، إذ إن شركة أوراكل تمنع تنزيلها.

الأثر على التعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

ارتفعت المصاريف الإدارية التي يتكبدها المكتب القطري، الذي يضطلع بأنشطة التعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في كوبا بسبب الحصار. ويصعب شراء ما يلزم من المعدات واللوازم المكتبية وتتكدس البلد تكاليف أكثر لاقتنائها، مما يترك موارد أقل لأنشطة التعاون التقني بكوبا.

ولم يتمكن ممثل مكتب منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا من الحصول على أجهزة الحاسوب أو على خدمات الصيانة وغير ذلك من اللوازم التي تتولى منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لإدارتها على نحو مركزي وتوزيعها على جميع مكاتبها القطرية. مما يصعب من المحافظة على اتساق التكنولوجيا على نطاق المنظمة ويستتبع الحصول على جميع التكنولوجيا والخدمات التقنية والضمانات من مناطق أبعد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع التكاليف. ويستحيل كذلك شراء البرمجيات التي وحدتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لاستخدامها الخاص.

إن عدم قدرة الموظفين الكويتيين بالمكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على الحصول على المعلومات وأدوات التطوير المهني يضعهم بموقع غير مؤات وغير متكافئ مع زملائهم في المكاتب الأخرى. وينعكس هذا الوضع إلى حد كبير

في الصعوبات المتصلة بالإنترنت والعدد الكبير من صفحات الإنترنت التي لا يستطيع المستخدمون في كوبا مشاهدتها ولا تنزيل معلومات منها، بما في ذلك البرامجيات الحرة.

ويمكن للحصار أن يؤثر تأثيرا مباشرا على برامج التعاون التقني، فالأموال اللازمة لشراء لقاحات الأنفلونزا لبرنامج التحصين، الذي يضم كبار السن في كوبا، توجب التحفظ عليها في مصرف كندي نظرا لعدم وجود الترخيص اللازم من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة. وستعيق الحوادث من هذا القبيل، إذا ما وقعت بشكل منتظم، المعاملات المستقبلية.

وفي الختام، إن الأثر السلبي للحصار يتخطى سكان كوبا: فهو يؤثر على حالة الصحة العامة وحالة الصحة العالمية بوجه عام. وباستبعاد كوبا من المشاركة في الأنشطة والبرامج الإقليمية والعالمية، يؤثر الحصار على النهوض بالمعارف وتطبيقها عالميا في سبيل تحسين صحة الجميع.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

نتيجة للحصار المفروض، لوحظت في كوبا الظروف التالية باعتبارها تشكل عقبة تحول دون تقدم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر على النهوض به من النواحي التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية:

(أ) يحد الحصار الذي يقيد دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، من إمكانية تنمية قدراتهم في أراضي الولايات المتحدة. ولذلك، فإن المتخصصين المهنيين الكوبيين قد لا يستفيدون استفادة كاملة من فرص زيادة التخصص في مجال الملكية الفكرية، المتاحة بوجه خاص في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص إمكانية اكتساب الخبرة في مجال إنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا، وإدارة التكنولوجيا، وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة رهنية، وهي مسائل تكتسي أهمية بالغة لاستخدام نظام الملكية الفكرية بفعالية؛

(ب) وتعوق القيود المفروضة على التأشيرات أيضا إمكانية مشاركة المتخصصين الكوبيين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب المنتظمة والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في أراضي الولايات المتحدة؛

(ج) وتُعوق الهياكل الأساسية المحدودة للاتصالات أيضا التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعليم عن بُعد التي توفرها المنظمة في كوبا، على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والتزامها بتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد بأكمله. كما أن عقد الاجتماعات باستخدام الفيديو، التي توفر وسيلة الاتصال الأكثر كفاءة والأكثر فعالية من حيث التكلفة، خاصة لأغراض التعليم والتدريب، غير متوفرة أيضا بسبب تعذر شراء جزء كبير من المعدات التقنية وأدوات البرمجيات المصنوعة في الولايات المتحدة؛

(د) ويؤثر سوء مرافق الاتصالات سلبا في إمكانية استخدام المواطنين الكوبيين لقواعد البيانات الإلكترونية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والخدمات الرقمية الأخرى التي تعرضها في مجال الملكية الفكرية وتحويل دون وصولهم إليها. وهذا الوضع، ولا سيما عدم القدرة على الاطلاع عبر الإنترنت على قواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالبراءات، بما في ذلك قاعدة البيانات patentscope (نطاق براءات الاختراع)، المتاحة فقط عبر الإنترنت، يؤثر سلبا على التقدم في برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من البرامج الابتكارية التي تنفذها حكومة كوبا في مجالات علوم البيئة، والطب والحياة، والتكنولوجيات الأحيائية والتكنولوجيات المتناهية الصغر؛

(هـ) ويؤثر الحصار أيضا على توافر معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وخاصة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن البلد مهيا إداريا لأداء هذه المهام بفضل وجود فروع للمكتب الكوبي للملكية الفكرية في المقاطعات، فإن عدم توافر برمجيات متخصصة يعوق إلى حد كبير أداء مثل هذه المهام. ويشار إلى أن الإجراءات المتعلقة بالمشتريات من الخارج للحصول على المعدات والبرمجيات المطلوبة مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم تأخير الخدمات التي يطلب من هذه المكاتب تقديمها ويحول دون نمو وزيادة هذه الخدمات بشكل طبيعي. والأهم أن هذا الوضع يعيق إمكانية الاستفادة الكاملة من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة نظرا إلى أن بعض أدوات تشغيل النظام ليست متاحة مجانا للمستخدمين في كوبا. وهذا يحد بشدة من إمكانية توسيع نطاق النظام الآلي للملكية الفكرية ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات)؛

(و) وتمتد آثار الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضا، إذ لا يمكن دفع المبالغ المستحقة على كوبا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع، ونظام مدريد

للتسجيل الدولي للعلامات) إلا بعمليّ اليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة. وبالمثل، يتعين سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الفكرية بهاتين العملتين. والتكلفة الناجمة عن هذه المعاملات غير المباشرة بقصد تفادي مصارف الولايات المتحدة تتسبب في خسائر مالية هامة، ولا تشجع المواطنين الكوبيين على استخدام معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع ونظام مدريد.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣]

تقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدعم إلى المشاريع وتوفر معدات وأدوات الرصد الجوي، علاوة على المشاركة في رعاية المؤتمرات المعنية بالرصد الجوي في كوبا.

ربما يكون الحصار قد أثر في قدرة معهد كوبا للأرصاد الجوية على الاستفادة من المشاريع أو حد من ذلك وأعاق اقتناؤه لبعض المعدات المنتجة في بلدان تنقيد بهذا الحصار. ومع ذلك فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لم يؤثر على العلاقات العلمية والتقنية بين المعهد والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أو على العلاقات بين المعهد وبقية الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا.

ورغم الحصار، تمكن المعهد من تبادل البيانات المتعلقة بالأرصاد الجوية والبيانات الهيدرولوجية والمناخية بدون قيود مع سائر الدوائر الوطنية أو المراكز الإقليمية. وعلاوة على ذلك، توصل المعهد بكل الوثائق التقنية الصادرة في أمانة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتوزيعها على جميع البلدان الأعضاء.

فقد تمكن معهد كوبا للأرصاد الجوية من تلقي الوثائق التقنية التي تتيح له خدمة مستخدميه، وتمكن موظفوه من حضور الاجتماعات التي تنظمها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومراكز الأرصاد الجوية الأخرى في المنطقة أو في أماكن أخرى في العالم، بما في ذلك اجتماعات اللجان وأفرقة العمل التقنية، بالإضافة إلى محاضرات بشأن المسائل العلمية والتقنية.

وواصلت كوبا المشاركة في أنشطة الرابطة الإقليمية الرابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومن ضمنها دورتها السادسة عشرة المعقودة في ويلمستاد كوراساو، في الفترة من ١٢ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣]

خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، تواصل تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على الأنشطة العامة، بما في ذلك سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، مما يؤثر مباشرة على قطاع السياحة الكوبي.

وارتفع عدد السياح الدوليين الوافدين إلى منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وساهم سوق الولايات المتحدة من السياح الوافدين بدرجة كبيرة في هذا النمو، حيث إنه أرسل أكثر من ٥٠ في المائة من السياح الذين زاروا هذه المنطقة دون الإقليمية. وهذا يعني أن ١٣ مليون سائح أمريكي زاروا منطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي المكسيكية)؛ ومن هذا المجموع لم يزر كوبا إلا أكثر بقليل فقط من ٧٠ ٠٠٠ مواطن أمريكي. ويعزى هذا العدد المتدني إلى القيود المفروضة على كوبا.

وتقدر منظمة السياحة الكاريبية أنه لو زار كوبا ١٥ في المائة من مواطني الولايات المتحدة الذين يسافرون إلى منطقة البحر الكاريبي، مع افتراض عدم وجود أي قيود، علما وأن كل سائح أمريكي ينفق ما معدله ٩٧٥ دولارا في مدة إقامته، لبلغ عدد السائحين الأمريكيين الذين زاروا كوبا مليوني سائح وبلغ مجموع العائدات التي جناها قطاع السياحة الكوبي ١,٩٥ بليون دولار في عام ٢٠١٢.

ومع أن شركات الولايات المتحدة للجولات البحرية تسيطر على سوق الجولات البحرية في منطقة البحر الكاريبي، فلا تستطيع سفن الرحلات البحرية النشطة في المنطقة والبالغ عددها ١٤٠ سفينة التوقف في الموانئ الكوبية. وتقدر شركات الجولات البحرية أنه من أصل الـ ٧ ملايين مواطن أمريكي الذين يشترون تذاكر للقيام برحلات بحرية في منطقة البحر الكاريبي، نحو مليون مواطن منهم كانوا سيزورون الموانئ الكوبية لو كان مسموحا لهم بذلك. وهذا يحرم الشركات الكوبية أيضا من بيع سلعها وخدماتها لهذه الرحلات البحرية، مما يتسبب في خسائر تُقدر بـ ٨٠ مليون دولار من المبيعات المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، تفقد المراسي الكوبية أكثر من ١٢ مليون دولار كانت ستجنيها من اليخوت والقوارب الشراعية الأمريكية. ويعزى ذلك إلى أن الولايات المتحدة لا تشارك في المسابقات الشراعية التي تنظمها النوادي البحرية الكوبية.

وتدابير الحظر التي تؤثر على التجارة الإلكترونية، واستخدام الإنترنت، ومعاملات بطاقات الائتمان لتسديد ثمن تذاكر الطيران والخدمات السياحية، تؤثر أيضا على الأنشطة السياحية في كوبا لأنها تؤدي إلى رفع تكاليفها وتحرم الكيانات الموجودة في كوبا من التنافس مع الأطراف العاملة في سائر الوجهات بالمنطقة دون الإقليمية على قدم المساواة. وتؤثر معاملات بطاقات الائتمان على وكالات السفر، كما أن الرسوم المفروضة على المعاملات المالية المتصلة بكوبا تفوق المتوسط لأنها تعتبر شديدة المخاطر.

ومن نُظم التوزيع العالمية الأربعة لا تستطيع الفنادق الكوبية أن تستخدم إلا نظاما واحدا: هو نظام أماديوس، لأن النظم الثلاثة الأخرى (سابري، وغاليليو، وورلدسبان) هي شركات أمريكية. وهذا الوضع يحرم الكيانات السياحية الكوبية من إقامة علاقات تجارية مع الوسطاء السياحيين ومن الإعلان عن منتجاتها على بوابات الإنترنت الأمريكية ذات الشهرة العالمية، مثل غوغل، وياهو، وإم إس إن.

ومن المجالات الأخرى المتضررة من الحصار مشتريات قطاع السياحة، ويعزى ذلك بوجه خاص إلى أن اللجوء إلى موردين من مناطق جغرافية أبعد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع رسوم النقل والتأمين، وذلك بسبب طول المسافة التي يجب على الموردين تغطية تكاليفها، وكذلك إلى عدم تنقل الموارد لضرورة الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من السلع. وهذا يعني أيضا ارتفاعا في التكاليف المالية لأنه يجب الحصول على ائتمانات تجارية أغلى سعرا مقارنة بالائتمانات المصرفية والحكومية الأيسر منالا، التي يصعب على كوبا الحصول عليها من جراء الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة على البلدان الثالثة، ونتيجة لتقلب أسعار صرف العملات، لأنه لا يمكن استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة شرائية. ويمكن تقدير مجموع الزيادة في نفقات الشراء الناشئة عن الحصار بحوالي ٣٠ مليون دولار.

وإجمالا، تكبّدت السياحة الوطنية والدولية في كوبا، خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، خسائر قدرت بمبلغ ٢,١ بليون دولار جراء تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣]

على الرغم من أن أعضاء منظمة التجارة العالمية لا يتطرقون إلى مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن هناك

منتديات وآليات مختلفة تابعة لمنظمة التجارة العالمية يمكن للولايات المتحدة، وكوبا وغيرهما من الأعضاء أن يتطرقوا فيها إلى المسائل المتصلة بحقوقهم والتزاماتهم في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بعدم التمييز، وحظر نظام الحصص، وإمكانية التماس إعفاءات من تلك الالتزامات.

وعلى غرار السنوات السابقة،^١ أثارت هذه المسألة في عام ٢٠١٢، في عدد من المحافل، بما في ذلك هيئة تسوية المنازعات في ٢٥ حزيران/يونيه، و ٢٣ تموز/يوليه، و ٣١ آب/أغسطس، و ٢٨ أيلول/سبتمبر، و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبالمثل،^٢ أُحيلت هذه المسألة على المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في اجتماعاته المعقودة في ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.